الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق. ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــــــــــوع

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

–دراسة حالة ولاية بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : مالية وإقتصاد دولي

إعـــداد الطـــالب(ة):

- بسكر مريم .

إشراف

الأستـــاذ(ة):

*.. بن طبي دلال.

السنة الجامعية:2016-2017

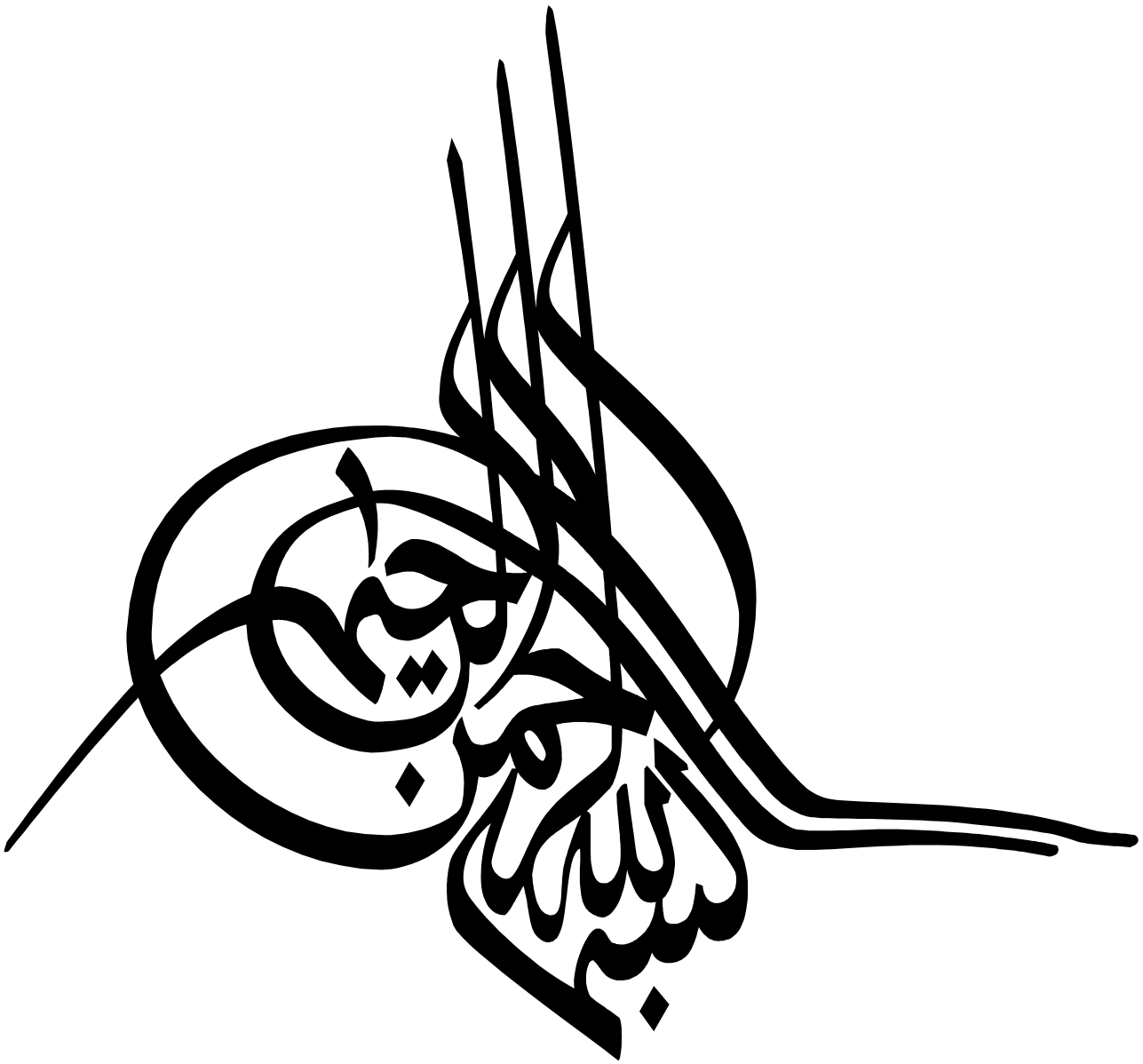
بسم الله الرحمن الرحيم

...كلمة لابد منها...

... حين ولجنا أبواب الحرم الجامعي لأول مرة، كانت تسيطر على بنات أفكارنا تساؤلات عدة ... وكان يسيطر على كل هاته التساؤلات تساؤل واحد ووحيد ... كان محورا لكل التجارب التي عشناها في حياتنا الجامعية القصيرة ــ وحتى ما قبل الفترة الجامعية ــ ، هذا التساؤل يتلخص في عبارة مضمونها ...

"هل ستترك فينا المرحلة الجامعية التي نقبل عليها بكل شوق أثرها الجلي فينا بكل ما تحمله، وبعد كل ما قيل لنا عنها .؟؟ وفي المقابل _ وهو الأهم ــ هل سنترك نحن أيضا أثرا فيها بعد رحيلنا الذي لابد وأن يكون ذات يوم وإن حدث وتركنا هذا الأثر ... هل سيحسب لنا أم علينا ...؟؟؟" .

قبل وصولنا أبوابها ... كنا نحمل في عقولنا صورة وردية ، رائعة ومشرقة عنها ... دخلناها وكلنا إصرار وعزيمة ... يحذونا لأمل بأننا سنحقق – ولو مبدئيا – جزءا من أحلام إختزناها وإختزلناها كثيرا في عقلنا الباطن في مرحلة الثانوية، وحتى ما قبلها من مراحل الطفولة والصبا، ورغم كلام الكثيرين، وتثبيط الآخرين إلا أننا كنا ولا زلنا نرى في وصولنا إلى بداية هذا الطريق بداية لتحقيق الكثير مما عجز عنه غيرنا ، وليكون ذلك على الأقل بداية لرد جميل من لم يبخلوا علينا طوال مشوارنا الدراسي من بدايته وحتى هاته اللحظة ...

دخلناها ولا زال إشعاع النور ذاك يغمرنا ، ويخرج بصيصه من أعيننا ... أعجبتنا البداية ... فقررنا الإستمرار ... بدأنا سبر أغوارها بمفردنا ... تعرفنا على الكثيرين ... واجهنا الكثير...صدمنا في أحايين كثيرة .. ضحكنا وبكينا ... تفاءلنا وتشاءمنا ... منحنا وأعطينا ... لعبنا وسهرنا ... ولكننا والله تعلمنا ... تعلمنا الكثير الكثير ... في مجال الدراسة وغيره...

إنقطعنا أحيانا ...ولكننا عدنا وقررنا الإستمرار ، ففي استمرارنا على ذلك ... إستمرار لحياتنا ... فبالنسبة لنا ... لا حياة إذا وقفنا أعداء للعلم والتعلم ... رغم أنه أصبحت تسير بنا مراكب التخلف والجهل في القرن 21م أين لم يكتف غيرنا بالأرض ، وإنطلقوا لسبر أغوار السماء ممتطين سفن العلم والتكنولوجيا بأشرعة العمل بما يعملون ... بينما لم نهتم نحن إلا بقشور حضارتهم ومظاهرها ... ولسنا هنا نعطي صورة سوداوية عن واقع نعيشه تحت أرجلنا بما كسبت أيدينا ، ولكنها دعوة لكل ذي عقل راجح ، وكل طالب على باب الدخول أو الخروج إلى الحرم الجامعي سواء ، بإستغلال هاته المرحلة الجامعة أحسن إستغلال رغم كل الظروف المحيطة ، ورغم كل ما قد تعترض طريق الواحد منا من عقبات ، ولا نضع حجة لأنفسنا بتلك المصاعب فما أخطأ من قال أن : "الأزمة تلد الهمة" .

أخيرا ... ولنسأل أنفسنا سؤالا بريئا ... ما طائلنا وفائدتنا من كل ذلك ...؟ – وها نحن على أبواب التخرج التي كنا نراها بعيدة يوم دخلنا – ولكننا إن شاء الله نأمل أن نخرج بأكثر مما دخلنا ... وفي فكرنا جواب على ذلك ... وهو أننا نأمل أن نجعل لأمتنا أولا ، ولأنفسنا ثانيا – بحكم إنتمائنا – مكانة بين كل الأمم وكل البشر ... هاته المكانة التي نصنعها ولا تمنح لنا على طبق من ذهب ... ولا تزول بزوالنا ... هاته المكانة التي أعجبنا فيها قول أحد أدبائنا الحكماء فيما معناه أن :"الفرق بين المكان والمكانة هو أن الأول يعطي لنا ،

مكان يزول أو يسترد أو يفتك منا ذات يوم ، أما المكانة فإننا نصنعها لأنفسنا بأنفسنا ، ولا يمكن لأحد أبدا أن يأخذها منا ولو بعد زوالنا ... فهي لا تزول بزوال صانعها ..." تلكم المكانة ... وذلكم هو المكان ... وتلكم هي كلمتنا .

إهداء

الحمد والشكر لله على جزيل نعمه ووافر عطائه وله الفضل على إحسانه ومنه أما بعد:

خير ما أفتتح به إهدائي هذا القول:

تعلم فليس المرء يولد عالـــــــــــــــــــــــما وليس آخر عالم كمن هو جاهل

وإن كبير القوم الذي لاعلم عنده صغير إذا التفت عليه المـــــــــــــــــجافل.

وإن صغير القوم إذا كان عالـــــــما كبير إذا أردت إليه الـــــــــــــــــــــــمحافل.

بسم هذه التعابير البسيطة اهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى الناس لدي:" والديّ العزيزين: اللذان منحاني الرعاية وتقاسما معي مرارة وحلاوة المعيشة وإلى التي حملتني وهنا على وهن وقادتني إلى حيث أنا الآن إلى رمز العطاء والحنان إلى ربيع الحياة وقارب النجاة وخلود الذكريات، إلى التي حملتني جنينا وتعبت عليا رضيعا وسهرت معي في الصغر ولا زالت ترعاني ريحانة قلبي، إلى "أمي" حفظها الله.

إلى من سهل لي درب الحياة إلى من أبصرت في عينيه اشراقة المستقبل إلى من احتميت به في غدر الزمان إلى رمز الحب والعطاء إلى من كان سببا في وجودي إلى مرشدي ومنير دربي "أبي" أمده الله بالصحة والعافية

إلى الأحضان الدافئة والقلوب الرائفة إلى العائلة التي لا احد يتمتع بها مثل عائلتي الكبيرة إخوتي عبد الوهاب ومحمد، الذي منحني الله بحبهم وعطفهم

إلى حبيبة قلبي أختي العزيزة زينب وإبنها يوسف حفضه الله ورعاه

إلى حبيبات قلبي بنات اعمامي وخالاتي وهم كُثر لايسعني ذكرهم كلهم ولكن أخص بالذكر

إيمان و حليمة ليندة وفاطنة وسمية

إلى اللواتي أهدتهم لي امي العزيزتين خالاتي اللواتي يعتبرن بهجة سروري ومحط افكاري ومرسال تذكاري إلى اللواتي ارى فيهما نفسي بأخلاقهن النبيلة وصفاتهن الجميلة عماتي العزيزات

إلى من هم بطاقة تعريفي في مكان وزمان أعمامي الأكفاء الأعزاء هدية من رب السماء

إلى الذين جعلو لي مكانا في قلبهم الكبير وعطفهم الوفير ورضاهم القدير أخوالي إلى من عرفني، شجعني ساندني، صديقاتي أحبتي، وخاصة من معي في مشواري

♥♥ هنو وأمونة وسلمى وفضيلة ♥♥♥

إلى كل الأقارب دون استثناء كبيرا و صغيرا.

إلى جميع أصدقائي في الفيسبوك خاصة صديقي زهير الذي وقف معي، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

إلى كل طلبة كلية الإقتصاد في مشواري الدراسي.

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من يتفقدهذه المذكرة.

مريم

الشكر و التقدير

الحمد الله سبحانه وتعالى الذي أنار دربي ، فإن أصبت فهذا بتوفيق من ربي

وان أخطت فهذا من نفسي ،أما بعد؛

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

إلى الأستاذة **"بن طبي دلال"** لتقبلها الإشراف على مذكرتي؛و التي أفادتني بنصائحها القيّمة

إلى السيد مدير قسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية – لحسن إستقباله

إلى كل الأساتذة المؤطرين والتقنين

ومصلحة قسم العلوم الإقتصادية

تشكرات	الصفحة
إهداء	
ملخص البحث	
مقدمة عامة	أ-ب-ج-د
الفصل الأول: مدخل إلى التنمية المحلية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	3
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأبعادها	3
الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية	3
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية	5
المطلب الثاني: مراحل وأشكال التنمية المحلية	6
الفرع الأول: مراحل التنمية المحلية	6
الفرع الثاني: أشكال التنمية المحلية	7
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية ومؤشرات قياسها	10
الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية	10
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المحلية	12
المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية المحلية ومقومات تجسيدها	16
المطلب الأول: إستراتيجيات ومقومات التنمية المحلية	16
الفرع الأول: إستراتيجيات التنمية المحلية	16
الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية	17
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية ومعوقاتها	18
الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية	18
الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	30
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب طبيعة التوجه	36
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب طبيعة المنتجات	37
الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	38
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها	39
الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل	42
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل	44
المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
الفرع الأول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
الفرع الثاني: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
الفرع الثالث: الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المعتمدة لحلها	51
الفرع الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
الفرع الثاني: الأساليب المعتمدة لحلها	52
المبحث الثالث: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية	53
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي	53
الفرع الأول: خلق مناصب شغل وتحقيق التوزيع العادل للدخل	53
الفرع الثاني: تنمية الصادرات ودعم الناتج المحلي	54
الفرع الثالث: توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي الناتج الداخلي الخام	55
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإجتماعي	55
الفرع الأول: التقليل من الهجرة الريفية	56
الفرع الثاني: إشباع رغبات وإحتياجات الأفراد و تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين	56
الفرع الثالث: التخفيف من حدة الفقر والمشكلات الإجتماعية	57
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة	57
الفرع الأول: توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة	57
الفرع الثاني: خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الإقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة	58
الفرع الثالث: زيادة الفرص الإستثمارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية	59

خاتمة الفصل	61
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية بسكرة	62
تمهيد	63
المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة	64
المطلب الأول البنى التحتية لولاية بسكرة	64
الفرع الأول: البطاقة التقنية لولاية بسكرة وهياكلها القاعدية	64
الفرع الثاني: ثروات ولاية بسكرة	68
المطلب الثاني: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار	70
الفرع الأول: نشأة مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار	71
الفرع الثاني: مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار	71
المطلب الثالث: قطاع الصناعة والهيئات الداعمة له	72
الفرع الأول: تعريف قطـــــاع الصناعـــــــة في ولاية بسكرة	72
الفرع الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع الصناعة	73
المطلب الثالث: ترقية الإستثمار	75
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة	77
المطلب الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج إعادة تأهيلها	77
الفرع الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	77
الفرع الثاني: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	83
المطلب الثاني: هياكل وأجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
الفرع الأول: هياكل دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
الفرع الثاني: أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية	88
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية بولاية بسكرة	96
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية	96
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية	98
الفرع الثالث: في جانب تنشيط السياحة والصناعة التقليدية	100
خلاصة الفصل الثالث	106
الخاتمة العامة	107
قائمة المراجع	

قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	

فرضت التحولات الإقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يعرف بالعولمة الإقتصادية والتي تحمل كشعار أساسي لها إعتماد السوق أي الحرية الإقتصادية وبالتالي إعادة الإعتبار للإستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الإقتصادي.

كما أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات إستثمارية كبيرة وغير مكلفة

وبسبب خصوصياتها من مرونة وقدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الإبتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادي للدول خاصة تلك التي إعتمدتها لتحقيق قفزاتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة وإستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي. كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وإزدهاره.

ويعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى بإهتمام متزايد في العديد من البلدان، أما على مستوى السياسات الإقتصادية لمختلف الدول، أوعلى مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وإرتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير أكثر من إرتباطها بالعوامل الخارجية.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ إستقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار إستراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الإقتصاد الوطني.

أولا: إشكالية البحث

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبإعتبار أن التنمية المحلية جزء من التنمية الوطنية الشاملة التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال دعم هذه المؤسسات، وإنطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

- ✓ **كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية ؟**

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح أسئلة فرعية منها:

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما خصائصها؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟
- فيما تتمثل إستراتيجيات التنمية المحلية؟ وما مقومات تجسيدها ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟

ثانيا: الفرضيات

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن منشأة يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة كما تتميز بمجموعة من الخصائص التي تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- التنمية المحلية هي عبارة عن العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لتوفير مختلف الخدمات لسكان المجتمعات المحلية.
- الإستراتيجية عبارة عن التخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية، لذلك فهي تتطلب عدة مقومات لتجسيدها على أرض الواقع. وتتضح أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية من خلال تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الأخيرة.
- إن خاصية الإنتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلت منها أداة فعالة لتحقيق أهداف تنموية وإجتماعية.

ثالثا: مبررات ودوافع إختيار الموضوع

الدوافع أو الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع تتمثل في:

– الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع

– الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية

– تزايد الإدراك في أغلب الدول بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادياته كون هذا القطاع بدأ يعرف إنتعاشا ملحوظا في الجزائر.

رابعا: أهمية البحث

تنبع أهمية بحثنا فيما يلي:

- ✓ أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية المحلية الدائمة سواء في الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدراتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.
- ✓ الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإرتقاء بإقتصاديات الدول سواءا كانت المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة.
- ✓ إهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والإستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع.

خامسا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية على حد سواء.
- ✓ إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية.
- ✓ تحديد الآفاق والتحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها للنهوض بهذا القطاع.

سادسا: الدراسات السابقة

لقد تعددت البحوث المتناولة للمواضيع المرتبطة بالوحدات المحلية، لكنها في الغالب تدور حول إشكالية العجز في هيكل التمويل المحلي لها، وأهم مصادر تمويل هذه الجماعات، دون الخوض في موضوع التنمية المحلية بحد ذاته ونظرا لهذه الأسباب فإن مختلف

الدراسات السابقة التي قمنا بتناولها والتطرق إليها، لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالموضوع، وإنما تتعلق بأحد عناصره، ومن أهم هذه الدراسات السابقة نجد:

1 -لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، 2013.

تهدف الدراسة إلى: إبراز بعض الجهود التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي وفرنسا كأحد الدول المنتمية إليه في مجال دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسقط بعضا من هذه الجهود على ما هو في الجزائر.

النتائج المتوصل إليها: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة بمفردها على مواجهة المنافسة المتأتية من المؤسسات الكبيرة، ورأينا بأن الحل يكمن في ضرورة إقامة روابط ركزنا فيها على التحالفات الإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

2 -قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات " فينياليب"، 2012

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز بدائل أكثر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكي تساهم بفعالية في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ومن النتائج المتوصل إليها: رغم كل المشاكل التي واجهت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه يمكن القول بأنها تؤدي دورا أساسيا ومهما في الإقتصاد الوطني بخلق مناصب شغل جديدة و توفير قيمة مضافة في جميع القطاعات.

3 -يحياوي حكيم، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين ولايتي ورقلة وغرداية2007/2011**، 2011.

تهدف الدراسة إلى محاولة التطرق إلى حدود الأدوار التي تؤديها المجالس المحلية المنتخبة لولايتي وبلديتي ورقلة وغرداية في تجسيد برامج التنمية المحلية والمشاركة في الجهود الوطنية لتحقيق النهضة التنموية والحضارية المنشودة.

ومن النتائج المتوصل إليها: لايؤدي توفر الميزانيات الكافية للمجالس المحلية بالضرورة إلى تجسيد برامج التنمية المحلية، وذلك إنطلاقا من الوضعية المريحة التي توجد عليها بلديتي ورقلة وغرداية.

4 -مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، 2011.

تهدف الدراسة إلى: إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالتنمية المحلية على حد سواء.

ومن النتائج المتوصل إليها: إستفادت التنمية المحلية المستدامة من الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستفادتها من الهياكل الداعمة لهذه المؤسسات والتي جعلت منها وسيلة فعالة في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة وبالأخص في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي.

5 – غزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، 2010.

تهدف الدراسة إلى معرفة مصادر تمويل التنمية المحلية ومدى تأثيرها على إستقلالية البلدية وبالتالي على فعاليتها.

أما النتائج المتوصل إليها فتكمن في أن المجالس المحلية ليست الفاعل الوحيد من حيث الممارسة في مجال التنمية المحلية بسبب تداخل الصلاحيات بين الهيئات المحلية والهيئات المركزية مما أدى إلى سحب كثير من الصلاحيات من المجالس المنتخبة من طرف سلطات عدم التركيز.

سابعا: منهجية الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

أما بالنسبة للفصل التطبيقي فقمنا بإنتهاج منهج دراسة حالة من خلال الملاحظة وجمع البيانات وتحليلها ودراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية المحلية وتحليل هذه الإحصائيات.

ثامنا: هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل النظري الأول مدخل إلى التنمية المحلية، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية وأبعادها من خلال فرعين وتوزع المطلب الثاني على فرعين أيضا جاء فيها مراحل وأشكال التنمية المحلية، أما المطلب الثالث فتضمن فرعين يتطرق إلى أهداف التنمية المحلية ومؤشرات قياسها. أما في المبحث الثاني: فتم فيه عرض إستراتيجيات التنمية المحلية ومقومات تجسيدها من خلال المطلب الأول والمقسم إلى فرعين حول إستراتيجيات ومقومات التنمية المحلية والمطلب الثاني من خلال فرعين مقومات تجسيد التنمية المحلية ومعوقاتها.

أما الفصل الثاني والمعنون ب: لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتم فيه التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول: وتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها من خلال فرعين، أما المطلب الثاني أشكال تصنيف المؤسسات وقسم إلى ثلاثة فروع تضم كل شكل على حدى. والمطلب الثالث فتضمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها وتوزع على فرعين، وبالنسبة للمبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينقسم إلى ثلاث مطالب يشرح المطلب الأول مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرعين على الترتيب للمصادر الداخلية والخارجية للتمويل، أما المطلب الثاني فتناول أساليب التمويل التقليدية والمستحدثة على فرعين متتاليين، ثم يأتي المطلب الثالث الذي يوضح أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المعتمدة لحلها من خلال فرعين متتاليين. أما المبحث الثالث: يبين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية فيعرض في المطلب الأول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي من خلال ثلاث فروع، وفي المطلب الثاني مساهمتها في المجال الإجتماعي والمقسم أيضا إلى ثلاث فروع، أما المطلب الثالث مساهمتها في قطاع السياحة من خلال ثلاث فروع أيضا. أما الفصل الثالث فتناول الدراسة التطبيقية في ولاية بسكرة وتقسم إلى مبحثين

المبحث الأول يعرض نبذة تعريفية لولاية بسكرة والذي ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: البنى التحتية لولاية بسكرة الفرع الأول البطاقة التقنية والهياكل القاعدية للولاية والفرع الثاني يضم ثروات الولاية، أما المطلب الثاني فتناول مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار بالولاية ويضم فرعين أيضا نشأة المديرية ومهامها وترقية الإستثمار مقسمة إلى فرعين على التوالي، أما المبحث الثاني فتضمن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة وإنقسم إلى ثلاث مطالب، الأول تناول حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية ومقسم إلى فرعين، والمطلب الثاني تضمن هياكل وأجهزة دعم المؤسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية وإنقسم إلى فرعين أيضا وتضمن كل منهما هياكل الدعم والبرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثالث والأخير فتقسم إلى ثلاث فروع تبين مساهمة المؤسسات في الجانب الإجتماعي والإقتصادي وكذا قطاع السياحة والصناعة التقليدية.

وأخيرا وبعد دراسة مختلف جوانب البحث توصلنا إلى جملة من النتائج ومجموعة من الإقتراحات تضمنتها خاتمة البحث.

تمهيد

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور المهمة والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح خاصة على المستوى الولائي والبلدي.

ويحتل موضوع التنمية المحلية مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الإقتصادي والدراسات الإجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الإجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية، وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

وهذا ماسنتناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية المحلية ومقومات تجسيدها

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

تجدر الإشارة إلى أن التنمية المحلية مسؤولية الجميع من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه وأن دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأبعادها

لقد حضيت التنمية بإهتمام الكثير من الباحثين نظرا لأهميتها البالغة ولما تحققه من أهداف على المدى الطويل والمتوسط بناءا على زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي والحد من التفاوت في الدخول والثروات.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية [1]

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية في عام 1944 مصطلح "تنمية المجتمع"، حيث أكدت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، و إعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل إعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية لأبناء هذا المجتمع وفي عام 1954 أوصى مؤتمر "أشردج" الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الإجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الإقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الإجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان ....إلخ، حيث أنه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الإجتماعية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن، نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإتصالية والإسكان، ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية، صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على إستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة للموطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة

إن مفهوم التنمية المحلية يرادف مفهوم" تنمية المجتمعات المحلية ومفهوم " للتنمية الريفية حيث تشير تلك المفاهيم إلى نفس المعنى وتعبر عن مضمون واحد مفاده "مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخول[2]

ولقد أقر " برنامج شروق" للتنمية الريفية المتكاملة الذي تبنته الدولة المصرية منذ 1994، تعريفا محددا للتنمية المحلية (التنمية الريفية) بأنها "عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وبيئيا، يقوم بها أساسا أبناء

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، 2008، ص ص 19، 20.

[2] منى جميل سلام، ومصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014، ص63.

المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير.

ولعل تأمل هذا التعريف، يوضح مدى التطابق بينه وبين التعريف الأول. والتنمية المحلية بهذا المعنى عملية شاملة، فهي و إن كانت تبدو عملية إقتصادية، إلا أن هدفها في نهاية المطاف هدف إجتماعي.[1]

وعرفت التنمية المحلية كذلك بأنها: "العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن وأنها تحتاج إلى دفعة لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، والتنمية في إطار هذا المفهوم تشتمل على النمو وعلى التغيير، والتغيير بدوره إجتماعي وثقافي كما هو إقتصادي وهو كيفي كما هو كمي.

لذلك يرى د.محمد الجوهري أن هناك ثلاث مستويات للتنمية المحلية هي:[2]

المستوى التكنولوجي: (ويعمل على تغير أساليب الإنتاج والنقل والإتصال ...الخ)

المستوى الإقتصادي: (يهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد)

المستوى الإجتماعي: (ويشمل مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية ودراسة توزيع القوة والتعليم والدخل .... الخ)

ومن هنا يلاحظ أن التنمية المحلية إنسانية الهدف، تسعى إلى إشباع إحتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما أنها مجتمعية أي أنها تشمل المجتمع بكل ما في باطن الأرض من كنوز ومعادن وموارد، وما على الأرض من زرع وحيوان وجماد ومياه، والإستفادة منه بأقصى قدر مستطاع، وبأقل جهد وتكلفة، بما يؤدي إلى خدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته في المجتمع

ومن هذا المدخل فإن التنمية المحلية يمكن أن تعرف في أبسط صيغة لها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[3]

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء واحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات.[4]

الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (التنمية المحلية)**، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص 12، 13.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص 77، 78.

[3] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إجتماعية، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 90.

[4] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3 2011/2010، ص 8.

كما أن هناك من ينظر للتنمية المحلية بأنها عملية التنويع وتعزيز الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في إقليم من خلال تعبئة الموارد والطاقات، وبالتالي فإن ذلك سيكون نتاج جهود الشعب. وسيجعل ذلك سهولة في التواصل والتضامن الفعال بين مختلف أفراد الشعب.[1]

كما تركز التنمية المحلية على المبادرة والإبداع، ويظهر ذلك في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر أفضل مقاومة للأزمة وذلك نظرا لقدر أكبر من المرونة والتكيف والإبتكار. ويمكن أن تتكيف مع تنوع الأسواق المحلية والدوائر. فهي توفر بيئة داعمة للتحولات داخل وسائط تنظيم العمل.[2]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

إن عملية التنمية تفاعلية تتم في وسط معين أو في البيئة المجتمعية، وهذا إنطلاقا من المفهوم الجديد عند "**فرانسوا بيروا** "حيث ينظر إلى المكان بإعتباره منطقة وهي ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح إقتصادية كلية على المستوى العام للدولة لكنها منظومة ذات هدف وآلية خاصة بها، ومنه سنتطرق لأربعة أبعاد للتنمية وهي: البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي والبعد البشري والتكنولوجي.

أولا: البعد الإقتصادي [3]

تراعي التنمية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن قطاع أو قطاعات إقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنظمة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي وبهذا المنظمة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج الأفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، وبهذا تصبح التنمية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات من جهة أخرى ، سواء الإستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى وكذلك تعتمد التنمية على بناء الهياكل القاعدية من طرقات ومستشفيات ومدارس ....وهذه الهياكل القاعدة توفر الجو المناسب للأفراد،كما تسمح للمجتمع القاطن بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل إستثمار بهذه المنطقة نظرا لتوفر الظروف الملائمة.

ثانيا: البعد الإجتماعي

يركز البعد الإجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل الطاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة محب لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل: التعليم، الصحة، الأمن، السكن ...الخ، كل إهتمامات التنمية بهذه

---

[1] haderbache louiza, **cadre conceptuel de développement local (définitions, contraintes et stratégies)**, **deuxième forum national sur: le développement local en algérie parie transformation économique rentable. le 19 et 20 octobre, ici à 2015,** université abderrahmane mira- béjaia,.,p160.

[2] chebli nora, **ressources et devloppement local de la commune d'ain melouk ,wilaya de mila** , mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en aménagment du territoire, option aménagment rural, faculte siences de la terre de la geograhie et de l'amenagement du territoire. mentori ,constantine, 2011,p 7.

[3] كواشي مراد، ومفيدة سعدي، **مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي، ميلة، 19-20أكتوبر2015، ص418.

الجوانب له أثر مباشر على شرائح المجتمع إيجابا وسلبا، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين للمجتمع، ومن خلال هذا البعد يتكون إعتبار بمثابة راسمال عقلاني أو رأسمال إجتماعي.

ثالثا: البعد البيئي

يتركز البعد البيئي للتنمية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يتكون كل نظام من حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنراف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى التدهور في النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف الثروات وإتلاف الغابات وإنجراف التربة، وغيرها من الممارسات المضرة بالبيئة بهذا تكون تنمية محققة.

رابعا: البعد البشري

فخطط التنمية المحلية المستديمة يجب أن تأخذ في الحسبان البعد البشري بما يعزز الترابط الإجتماعي وتحقيق الإنصاف والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ومن مقومات هذا البعد:[1]

- تثبيت النمو الديمغرافي: ذلك أن النمو الديمغرافي السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، من خلال الإستثمار في رأس المال البشري
- ضمان توفير القدر الكافي من الصحة والتعليم
- التأكيد على دور المرأة في التنمية الإقتصادية

خامسا: البعد التكنولوجي

إذ أصبحت التكنولوجيا ضرورية لحياة البشر بسبب الرفاهية التي توفر ها بما يقلل من الأعباء الإنسانية، ولكن قد تشكل التكنولوجيا في حد ذاتها تهديدا لحياة الإنسان، ويتجلى البعد التكنولوجي من خلال:

-إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: إذ تعني التنمية المحلية هنا –بهذا المفهوم- التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ وتقليص إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن

الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الخاصة بفرض عقوبات على تدمير البيئة

المحروقات والاحتباس الحراري: إذ أن المستويات الحالية لإنبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على إمتصاصها

الحد من إنبعاث الغازات

الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

المطلب الثاني: مراحل وأشكال التنمية المحلية

تقوم التنمية على عدة مراحل من أجل قيامها وإذا لم تتوفر هذه المراحل لاتتم أي عملية تنمية على الوجه الصحيح، لذلك سنقوم بعرض هذه المراحل كالتالي:

الفرع الأول: مراحل التنمية المحلية

إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع إجتماعي ومن هذه المراحل مايلي:

---

[1] بوعمامة نصرالدين، وبوعمامة علي، **إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستديمة**، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 4/3مارس2008، ص 5.

أولا: معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي[1]

لايمكن إجراء تنمية من فراغ فضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والجيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم على التكهنات والأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

ثانيا: دراسة السكان وتركيبهم

إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلابد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الإجتماعي، والتفاوت الطبقي كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، والتعرف على الطبقات البشرية والإمكانيات التي لديهم، وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي.

ثالثا: التعرف على مظاهر الحياة الإجتماعية

إن معرفة مظاهر الحياة الإجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الإجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم إلى ما يريدون وما يعارضون، وهل تتعارض هذه البرامج والنظم السياسية للمجتمع المحلي، وما مدى إنسجام هذه البرامج الإنمائية عموما والأنظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتها وتفهم الناس لها وسرعة الإنجاز والتطوير.

رابعا: دراسة النشاط الإقتصادي المحلي

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي والتنمية المحلية عليها التعرف على النظام الإقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي والتعرف على أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الإقتصادي تختلف من مجتمع لآخر وحتى نتعرف على المدخل التنموي لهذا المجتمع علينا معرفة نظام الأجور ومستوى أهاليه المالية ومستوى التساهمية لأفراده.

الفرع الثاني: أشكال التنمية المحلية

يصعب تحديد مفهوم التنمية المحلية، وذلك راجع ليس فقط لتنوعها و إتخاذها لصور وأشكال متنوعة (إقتصادية، إجتماعية إدارية...الخ)، ولايرتبط هذا التنوع بتعدد الجوانب الحياتية للمواطن فحسب، وإنما بالآثار المترتبة عن تنفيذ المشاريع التنموية سواء كانت وطنية، محلية أو مستدامة، من خلال وضعها موضع التنفيذ وعدم إيقاعها وحسبها ضمن البرامج والأرقام النظرية البعيدة كل البعد عن تلبية حاجيات المواطن اليومية على غرار التنمية الصحية المعرفية، الثقافية، الإدارية والتي لا يؤمن المواطن بوجودها إلا إذا قامت بالدور المنوط بها من خلال تقديمها خدمات ملموسة يستفيد منها بصفة مباشرة.

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها، والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون التنمية ذات طابع وطني من حيث الامتداد ومركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل بلدية نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام، حيث نبين هذه الأشكال على النحو التالي:

---

[1] محمد بالخير، **التنمية المحلية وإنعكلساتها الإجتماعية– دراسة ميدانية لولاية تمنراست–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، تخصص علم الإجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 44.

أولا: التنمية الوطنية [1]

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد، حسب الإختيارات الوطنية التي تتسناها كل دولة، قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لاتتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توزيعها على أقاليم هذه الجماعات مثل إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية.

ثانيا: التنمية المحلية

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان إستدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين: [2]

1– مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم

2–توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية، ما يستنتج من هذا التعريف أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الإعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، بإعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره بإحتياجاته التنموية، كلما إعتمدت الجماعة المحلية (البلدية) على مواردها المالية كلما تدرجت في الإستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

وحسب وجهة نظر بعض الدكاترة، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها " تتمثل في مختلف الإختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبإنسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية." [3]

يمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية (**les PCD**) وهي عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الإقتصادية، فالمخطط عادة مايشمل التجهيزات الفلاحية وتجهيزات الإنتاج والتجهيزات التجارية.كما تنص المادة 86 من القانون رقم 90-08 الصادر بتاريخ 09 جوان 1990 على أن البلدية مطالبة بإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها. في الواقع يتم تسجيل المخطط البلدي على إسم الوالي

---

[1] شويح عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010 ص79.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة بخت الرضا السودان، 2013، ص7.

[3] بن شعيب نصرالدين، وشريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة تلمسان الجزائر، ص 161.

إلا أن التنفيذ يقع على عاتق رئيس المجلس الشعبي البلدي بشرط أن يتماشى المخطط البلدي مع المخطط القطاعي للتنمية. وعلى المستوى

اللا تركيزي تعكسه المخططات القطاعية غير الممركزة (**les PSD**) الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة، وتعرف بأنها مخططات ذات طابع وطنية، حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات بإسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذها، وأي تلك التي تشرف على متابعة إنجازها المديريات الولائية والتي تشكل مجتمعة بمجلس الولاية، حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي كما يسهر على تنفيذه أيضا.[1] وتسعى هذه المخططات لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي وذلك عن طريق تنمية الإستثمار، خلق مناصب شغل جديدة.... الخ.[2]

يتم تحضير المخطط القطاعي للتنمية وفقا لدراسة مسبقة لإقتراحات المشاريع التنموية لدى المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، كما يتم دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات إليها.[3]

في الجزائر بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها للتكفل بالحاجيات المحلية الخاصة بكل بلدية، مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حيث تم إلى جانبه إقرار08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامجا، بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة وتزايد الشعور بضرورة التنمية المحلية عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لامركزي إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (**PSD**) التي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الإحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي، مما ساعد على إستقرار السكان، وقصد تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه البرامج وشمولية إنجازها، لذلك إختارت الجزائر وإعتمدت في سياستها التنموية على البرامج التالية: [4]

1-التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة (Plans Sectoriels Concentrées)

هو ذلك الأسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا بقيادة عملية التخطيط معتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويكون التخطيط شاملا إذا كان يمتد ليغطي كافة نواحي النشاط.

2- التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة (Développées)

جاء هذا التخطيط من خلال المطالبة باللامركزية في التخطيط وضرورة إيجاد هيئات ومؤسسات تخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي لكي تكون هذه المؤسسات قريبة من المشكلات الحقيقية على أرض الواقع مع أهمية منح هذه الهيئات سلطات وصلاحيات تمكنها من تحويل الخطط القومية إلى خطط تفصيلية تناسب حاجات السكان في الأقاليم المختلفة.

مما سبق عرضه، نرى أن التنمية المحلية هي حلقة من جملة الحلقات المترابطة والفاعلة بينها لتشكل دعما لإعطاء صورة عامة عن التنمية الوطنية كونها نقطة ممر ينبغي المرور بها. فالتنمية المحلية هي إختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال إستغلال كل

---

[1] بريبش السعيد، وعولمي بسمة، **التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية واقع وآفاق** ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، برج بوعريريج، يومي 15/14 أفريل 2008، ص 5.

[2] حنفري خيضر، **مرجع سابق**، ص 137.

[3] نهى الغصيني عجرم، **ورقة عمل بعنوان" دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول**، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ26-27مارس 2006

[4] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016، ص ص 162،165.

القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها (ريفية، حضرية...) وفقا للمتطلبات الحالية والمستقبلية والتي تقتضي الديمومة والإستقرار.

ثالثا: التنمية المستدامة [1]

إلى جانب التنمية الوطنية والمحلية، هناك التنمية المستدامة وهي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات أخرى في كل المتغيرات، وهي تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع السكان دون زيادة إستخدام الموارد الطبيعية إلى مايتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتعمل التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الإقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الإجتماعية. وبعبارة أخرى فإن التنمية المستدامة هي العملية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بإحتياجاتها.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية ومؤشرات قياسها

تسعى كل دولة من خلال قيامها بالتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف، كما تعتمد على عدة مؤشرات لقياس التنمية المحلية سنتطرق إليها كالتالي:

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية[2]

أولا: الأهداف الإقتصادية

-تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية أو توسيعها

– دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود.

– تشجيع مزيد من الإستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني و زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة.

– إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني، وبصفة خاصة للمناطق التي مازالت إمكاناتها الإقتصادية دون الإستغلال الكامل أو الأنسب، لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب، ولتقليل التفاوتات الداخلية بين المحافظات (الولايات)

– تحقيق نمو متوازن يراعي إعتبارات الكفاءة الإقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الإجتماعي في توزيع ثمار التنمية، وذلك بوضع سياسة إقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الإقتصاديةوالإجتماعية.

– التحديد الدقيق للإحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى عن طريق مراكزالمعلومات بكل منطقة

– ترقية الأنشطة الإقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة

---

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، مصر،2007، ص7.

[2] رابح بوقرة، وعريوة محاد، **إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الدولي حول الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، المسيلة، 16/15/نوفمبر2011، ص8.

- إدخال وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي

ثانيا: الأهداف الإجتماعية [1]

-بروز إمكانات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة، وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.

-التركيز على المناطق الريفية والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلى بين الريف والحضر وذلك من خلال زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الفردي في الأقاليم المختلفة وذلك من أجل الحد من هجراتهم إلى المراكز الحضرية والمدن.

-القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية، كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، وكذلك فك العزلة عن المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا

-تعزيز القدرات العامة للمجتمع، كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات وإستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع

-تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الإحتياجات والنقائص التي يعاني منها:

-الإستفادة من اللامركزية، والتي تعني إستقلالية السلطة والإدارة، مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها بإعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان وأعلم بإحتياجاتهم والنقائص التي يعانون منها

-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد إستعماله [2]

- تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة بشكل فعال في التقدم العام للمجتمع الكبير للمجتمع الذي تعيش فيه [3]

- تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لسكان المجتمع المحلي وإيجاد آلية توزيع عادل لمعطيات التنمية بينهم

من كل ماسبق يمكن تلخيص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين هما: [4]

-الأول: رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة، وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، ويساهم في دمجدها في الإقتصاد الوطني (القومي)

---

[1] رابح بوقرة، وعريوة محاد، **نفس المرجع السابق**، ص9.

[2] عياش زبير، **مساهمة البرامج التنموية في تقليص مستويات البطالة وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الدولي الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا–**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 09/08/نوفمبر2016، ص 4.

[3] بن سمشة أمال، **التنمية المحلية ودورها في إحداث التنمية المستديمة، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**، المركز الجامعي سوق أهراس، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18/17ماي 2008، ص 4.

[4] فؤاد غضبان، **التنمية المحلية ممارسون وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2015، ص 84.

-الثاني: هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتحديث بنيات الري، وتأهيل القدرات، وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، لتحويل المجتمعات القروية (الريفية) المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة

وقد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، وهي في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نميز شقين أو هدفين أساسيين للتنمية المحلية:[1]

- **الأول:** أهداف الإنجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية

-الثاني: أهداف معنوية، وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

ويمكن حصر مختلف الأهداف المرجوة من عملية التنمية المحلية فيما يلي:[2]

-العمل على خلق المشاركة الوجدانية، وتأسيس الروابط بين المشاريع وبين أكبر عدد ممكن من الجماعات المحلية، لكي يقتنعوا بأن الأنماط السائدة قاصرة على أداء مهمتها، ومن ثم يجب تغييرها وتبديلها بأنماط جديدة، تكون قادرة على السير مع مقتضيات التجديد في جميع الميادين، وخلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية، ومرافق الخدمات الأخرى، كما تساهم في زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

-تعمل على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط، لكي يسهل نموها بشكل متوازن، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات، من خلال ترابط المشاريع وتماسكها، حتى يكون هناك إحساس دائم بالوحدة الوطنية لا في المجال السياسي فحسب، وأيضا في المجالين الإقتصادي والإجتماعي.

-تعمل التنمية المحلية على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغير، والعمل على أن يكون جزءا من تلك النشاطات الإنسانية اليومية، من خلال الشعور الجماعي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال، مما يضمن لها النجاح

-تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذهالقطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي

-زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب الإقتصادي ومنها ماهو إجتماعي وماهو خاص بالمؤسسة ويتضح ذلك فيما يلي:

أولا: المؤشرات الإقتصادية وتتمثل في:

1 - الدخل السنوي للفرد

يعبر هذا المؤشر عن توضيح مدى قياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، وهو أحد المؤشرات ذات الصلة بالقوة الدافعة للنمو الإقتصادي والتي تصف وضع الجهاز الإقتصادي الإجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد والذي يمثل عنصر من عناصر نوعية الحياة. ويصنف هذا المؤشر ضمن خصائص الجهاز الإقتصادي الإجتماعي للبلد.[3]

---

[1] علي بوعمامة، ونصرالدين بوعمامة، ونور الدين شارف، **إستراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها ، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 18/17ماي 2008، ص 3.

[2] علي عبدالله، وطيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 4/3/مارس 2008، ص 3.

[3] وديع محمد عدنان، **قياس التنمية ومؤشراتها (التنمية الإجتماعية)**، المعهد العربي للتخطيط، المغرب، دون تاريخ، ص3.

2 – المعدل السنوي لنمو السكان دليل التنمية البشرية وهو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة.[1]

3 -نصيب الفرد من الناتج المحلي

وهو حصيلة قسمة مجموع الدخل الوطني لبلد ما على عدد سكانه والعاطلون عن العمل ومعدل البطالة، والعمالة حسب النشاط الاقتصادي، بمعنى اليد العاملة ونسبة توزيعها على الزراعة.

4- الصادرات والواردات من السلع والخدمات

تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4،31 مليار دولار أمريكى المسجلة خلال سنة 2014. هذا المؤشر يفسر إنخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه. من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014. وتتكون من:[2]

أ– رصيد الحساب الجاري

يقيس درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون وهو مرتبط بقاعدة الموارد، مما يجعل قدرة الدول قابلة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات من أجل تسديد الديون.

ب– الديون

يقيس درجة مديونية الدول، وتقيس قدرتها على تحمل الديون، وهذا المؤشر تطور بصفة إيجابية، وهذه المديونية لا تأخذ بعين الإعتبار شروط التسهيل الخاصة بالدين الخارجي، مما يؤدي إلى خلق فرق في عبئ خدمة الديون.

ج– صافي المساعدات الإنمائية

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات، والتي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الإجتماعية.

ثانيا: المؤشرات الإجتماعية وتتضمن المؤشرات التالية:[3]

1 – معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة. وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع، فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذلك علي ارتفاع مستوى التنمية الإجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من 1%.

2– مؤشر الفقر

من بين سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة، يعيش1 أو2 بليون نسمة على أقل من واحد دولار يوميا. ويعتبر بمثابة مؤشر مركب، إذ يشمل ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية وهي:

-حياة صحية وطويلة تقاس بالنسبة المئوية من السكان الذين لايمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة.

-المعاناة من الوزن الناقص لنسبة الأطفال دون الخامسة، الذين يعانون من الوضعية المتدهورة.

-البيانات المتعلقة بالفقر، وهي في تباين وتفاوت بين مجموعة الدول المعنية.

---

[3] يوسفي نورالدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–دراسة تقييمية للفترة 2008/2000 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009، ص 190.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur,16/04/2017,16:16

[3] يوسفي نورالدين، **نفس المرجع السابق**، ص 191.

3- معدل البطالة

ويشمل جميع الطبقة من أفراد المجتمع دون تشغيل، وبدون مرتبات كنسبة مئوية من القوى العاملة.

4-نوعية الحياة

ويستخدم لقياس عدد الأشخاص الذي لايتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، ومعدلات توفير المياه الصالحة للشرب، وكذلك بالنسبة لخدمات الصرف الصحي

5-أمد الحياة ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته. فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة

6- التعليم [1]

تقيس بنسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم السن 15 وهم أميون، والمعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدرسة، إن هذا المؤشر يرتبط إرتباطا وثيقا بالوضعية السليمة للفرد ويعتبر ضروريا من أجل القضاء على الجهل والحد من الأمية في المجتمع، وكذا رفع المستوى الفكري وترقية وتطوير مختلف العقليات، وهوأداة لتحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث أن التعليم والتربية أمران ضروريان خاصة بالنسبة للمرأة بإعتبارها عنصرا هاما بحيث يحافظ على صحة ونمو الأسرة نموا طبيعيا.

وتشير إحصائيات منظمة **UNICEF** * على أن 100 مليون شخص في العالم لايزاولون الدراسة وحوالي مليار فرد يعيشون في الأمية، ثلث 3/1 هذا العدد هن نساء. فالتعليم مرتبط إرتباطا وثيقا بالفقر فمن يتحدث عن مستوى تعليم منخفض يعني بذلك حتما دخل منخفض، وبالتالي مصادر مالية غير كافية لتعليم الأطفال خاصة إذا كانت العائلة كثيرة العدد.

7 -معدل النمو السكاني

وهو مؤشر يقيس نسبة معدل النمو السكاني للسنة، ويطلق عليه بالثروة الحيوية، فالزيادة المفرطة والمتزايدة في حجم السكان يجعل معدل الدخل الحقيقي للفرد منخفضا بإستمرار، وهذا بالطبع له تأثير على مستوى المعيشة، وبالتالي الصحة العامة. وعرف العالم في السنوات الأخيرة إنفجارا ديمغرافيا خاصة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية (دول العالم الثالث)، ففي كل ثانية يولد ثلاثة أطفال في العالم أي مايعادل 250 ألف طفل يوميا، ولكن نفس الإحصائيات تشير أيضا إلى أن 13 مليون طفل يموتون سنويا منهم 250 ألف طفل يموتون من جراء الجوع ونقص التغذية..

ثالثا: المؤشرات البيئية

1 - نصيب الفرد من الموارد المائية

تعد المنطقة العربية من أفقر المناطق عالميا في الموارد المائية إذ لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه المتاحة 860م كمعدل، مقابل 7700م على المستوى العالمي، وهذه النسبة تتفاوت بين الدول العربية، ويرتبط نصيب الفرد من الموارد المائية بعاملين أساسين:

العامل الأول: معدل النمو السكاني في الدول العربية والمتغيرات الديموغرافية

العامل الثاني: إرتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية وإرتفاع السكان يشكل ضغط على إستخدام المياه في شتى المجالات مع التزوح الريفي للسكان ذوي الدخول المنخفضة، والأنشطة التي أدت إلى ضغوط

---

[1] عبد الحميد برحومة، ومراد شريف، **دور وأهمية إعداد السياسات العمومية الفعالة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية واقع وآفاق** ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-2008/04/15، ص 14.

UNICEF* **منظمة الأمم المتحدة للطفولة** .تأسس في 11 كانون الأول / ديسمبر 1946 بفضل تصويت بالإجماع في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقرر وقتئذ أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة، كما كان يعرف آنذاك بتقديم إغاثة قصيرة الأجل للأطفال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا

على الإستخدامات في مجال المياه وتزايد تلوثها من جراء المساكن الفوضوية حول المدن، مما يؤدي إلى خلق مشاكل بيئية تنعكس آثارها على متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب.

2 -نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة

حيث يحدد هذا المجال نصيب الفرد من الأرض الصالحة والمزروعة فعلا، لكن ما يمكن أن نسجله كملاحظة هو تراجع الأرض الصالحة للزراعة وخاصة الجزائر نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات السكان من الغذاء إذا لم تؤخذ بتطبيق الأساليب العلمية الحديثة والإبتكارات التكنولوجية الزراعية.

3 – الأسمدة: رغم إرتفاع نسبة إستهلاك الأسمدة، إلا أنه مازال أقل بكثير من مستوى النسبة العالمية.

4-التصحر

يقيس نسبة الأرض المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للدول، حيث بلغت نسبة التصحر بالنسبة للوطن العربي 86.1% من المساحة الإجمالية، حيث يرتكز معظمها في المغرب العربي، مع تفاوت تلك المساحة من منطقة لأخرى.

4 – الغابات

هناك تغير ملحوظ في الغابات مع مرور الزمن مقارنة مع المساحة الإجمالية للدولة، وهذا المؤشر شهد تدهور كبير، وهي نسبة متدنية مقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد نسبة 20%من المساحة الإجمالية لكل دولة.

5 -مشكلة تلوث الجو والبيئة[1]

إن تلوث البيئة يؤدي إلى تلوث المياه وكذلك تلوث التربة، والتي قد تزيد من الأمراض ونقص الغذاء. كل هذه العوامل تزيد من الطلب على الخدمات الصحية كما ونوعا، ومحاولة منع ذلك بالوقاية والتثقيف الصحي، والجزائر تعرف مشاكل بيئية حقيقية وجادة. كما أن كثرة المدخنين في الإدارات العمومية زاد من تلوث الجو، إذ أصبح التدخين في الفترة الأخيرة سببا رئيسيا في حدوث الكثير من الأمراض خاصة الفتاكة منها، فالأمراض الناتجة عن التدخين تقتل سنويا 15000 شخص في الجزائر منهم 4000 حالة سرطان رئة. ومن بين 100 حالة سرطان 80% يموتون في 5 سنوات و75% يتبعون العلاج الكيميائي، حيث تقدر تكلفة الشخص الواحد مابين 8000 و 10000 دج للحصة الواحدة.

رابعا: المؤشرات المؤسسية وتتمثل في:[2]

1 -نقل البضائع

من أجل نقل البضائع، لابد من توفير وسيلة النقل، وهذا لتشغيل إقتصاد أي دولة، ولكن النقل خاصة عن طريق البر يشكل مشاكل جراء الضجيج الذي يخلفه، إضافة إلى التلوث، وإستهلاك الموارد، لهذا يجب إستغلال الحد الأدنى للنقل البري عن وضع سياسات سليمة تتماشى والمتطلبات الضرورية للسكان، وكحل لها يجب الإعتماد على وسيلة السكك الحديدية لأنها أقل ضررا.

2 -نقل الأفراد

---

[1] عبد الحميد برحومة، ومراد شريف، **نفس المرجع السابق**، ص15.

[2] عمر شريف، **دور الطاقة المتجددة في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**، معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 18/17 ماي 2008، ص 12.

وهي ضرورية للفرد كوسيلة أساسية، ولضمان سير الإقتصاد بصورة عادية، والتحكم في النقل يمكن عن طريق تحديد الوسائل الضرورية، مثلا الإعتماد على النقل الجماعي: الدراجات أو المشي، لأننا ما نلاحظه اليوم وخاصة في الجزائر تزايد حظيرة السيارات بشكل مذهل، مما يؤدي إلى تلوث الجو ومختلف عناصر الطبيعة، مما يؤدي إلى إنعكاسات خطيرة على السكان في المستقبل القريب، لهذا يجب إعتماد سياسة نقل فعالة تحافظ على البيئة وعلى الصحة بوجه خاص، مما يؤدي إلى دعم الإقتصاد وتطويره بشكل عام.

3- إستهلاك الطاقة التقليدية

يجب إستغلال الطاقات المتجددة وبتقنيات حديثة حتى تستفيد من الطبيعة نتيجة المحافظة على الجانب الإيكولوجي لها، وذلك لأن المحروقات الناجمة عن الطاقات التقليدية والتي تسبب الكثير من الغازات نتيجة الإستعمال الواسع، مما يؤدي إلى تلويث المناخ والجو، مما ينعكس على الجانب الصحي.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية المحلية ومقومات تجسيدها

تبنت العديد من لجملتمعات توجه تنمية لجملتمع المحلي باعتبارها إستراتيجية أساسية لإحداث التغيير الإقتصادي والتنموي المنشود وتقوم هذه الإستراتيجية على دعامتين أساسيتين هما التعليم والتنظيم. وتمارس هذه الإستراتيجية على مستوى لجملتمع المحلي مع الإعتراف بأهمية التوازن في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفق الإستراتيجية العامة للدولة.[1]

المطلب الأول: إستراتيجيات ومقومات التنمية المحلية

تقوم أي إستراتيجية للتنمية المحلية على ثلاثة أبعاد تتمثل في: أنها وسيلة لعلاج مشكلات لجملتمع المحلي، معالجة عدم التكيف مع معطيات التغير وخاصة في لجملتمعات المتجهة نحو التصنيع، والتأكيد على الإهتمام بالمشاركة. ويمكن أن نضيف هنا بعدا رابعا وهو الإهتمام بالموارد الطبيعية وحماية حقوق الأجيال القادمة.

الفرع الأول: إستراتيجيات التنمية المحلية

سنقوم بعرض مختلف الإستراتيجيات المتبعة في التنمية المحلية كالتالي:[2]

أولا: إستراتيجية التعليم

تعتمد بالأساس على المشاركة الشعبية، والتي تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات لجملتمع، ودعم التعاون فيما بينهم، وبذلك تكون المشاركة أداة تعليمية للعمل المشترك، بل أنها قد تصبح هدفا في حد ذاتها، وذلك إذ كنا نعتبر أن تغير العنصر البشري وتحسين كفاءته يكون له الأولوية في ضوء الأهداف المادية، حيث أن العمل التعاوني المشترك هو أحد المتطلبات الأساسية لبرامج تنمية لجملتمع المحلي.

ثانيا: إستراتيجية تغيير السلوك

قد تكون هذه الإستراتيجية أحد أهم المداخل الأساسية لإحداث التغير في نسق الضبط الإجتماعي للمجتمع وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة مشكلات منها:

-إن إحداث التغير السلوكي يمكن أن يكون أمرا سهلا عندما تنتمي الأفراد إلى جماعات منظمة.

-إن الأفراد لا يقبلون القرارات التي تفرض عليهم، لكنهم قد يتقبلوهنا إذا شعروا من خلالها بالمساواة وأنها نابعة منهم، كما أن المشاركة في إتخاذ القرارات تؤدي إلى إيجاد نوع من الإلتزام بالأهداف الجديدة.

---

[1] علي بوعمامة، ونصرالدين بوعمامة، ونور الدين شارف، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] عمر شريف، **نفس المرجع السابق**، ص13 .

ثالثا: إستراتيجية استكمال هيئة العاملين

إذ تلعب المشاركة دورا كبيرا في إستكمال النقص في كوادر العاملين في المشروعات التنموية المحلية، مع الأخذ في الاعتبار أن الخبرات العملية للمشاركين قد تتناسب مع بعض لجملالات بينما في لجملالات الأخرى لا يمكن أن ترقى بأي حال إلى مستوى الممارسة المهنية وكثير من لجملتمعات تقيم مراكز لتدريب المشاركين لرفع مستوى الأداء لديهم قبل الإستعانة بهم في المشروعات التنموية، وفي النهاية تتحقق من رفع مستوى الكفاءات الوطنية في لجملتمع.[1]

رابعا: إستراتيجية التكامل

مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.[2]

خامسا: إستراتيجية الحصول على تأييد لجملتمع

حيث أن القيادات لجملتمعية تمتلك من الميكانيزمات ما يسمح لها بالحصول على تأييد لجملتمع في أقصر وقت ممكن، وبشكل يحقق الإجماع، والحفاظ على تماسك لجملتمع.

سادسا: إستراتيجية إشباع حاجات الرعاية الإجتماعية

حيث أنه لا يمكن أن تحقق التنمية المحلية أهدافها في أي مجتمع بدون الإهتمام بإشباع حاجات المواطنين والشعور بالرضا من خلال إشباع هذه الحاجات.[3]

ثامنا: إستراتيجية التخفيف من الفقر

وذلك على إعتبار أن الفقر أصبح مشكلة أساسية تعاني منها العديد من المجتمعات على إختلاف أنواعها لذا كان إلزاما أن تستند التنمية المحلية التي تعتبر رفع لمستوى المعيشة وتحسين نوعية حياة البشر من أهدافها إلى واحدة من أهم الطرق والإستراتيجيات ألا وهي إستراتيجية التخفيف من الفقر.[4]

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مقومات والتي لايمكن الإستغناء عنها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية والتي تتعدد حسب وجهات نظر الباحثين، وهي عنصر أساسي لقيام التنمية المحلية سنحاول عرضها في أربعة عناصر أساسية نستعرضها كالتالي:

أولا: التغير البنائي (البنياني)[5]

التغير البنائي يؤثر في أدوار وتنظيمات إجتماعية جديدة تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي أن يحدث هذا النوع من التغير تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي، وإستحداث مؤسسات إنمائية وأسلوب فرق التنمية والأخصائي المتعدد الأغراض والمهم أن التنمية المحلية تؤدي إلى تغيير بنائي، ولايمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولايتغير بناءه الإجتماعي، بل إنطلاقة التنمية المحلية وهدفها أن تفضي إلى تغير بنياني حقيقي بالمجتمع المحلي لتتخلص من المشكلات الإجتماعية التي ترسبت.

---

[1] بوعمامة نصر الدين، وبوعمامة على، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب –دراسة واقع المشاريع التنموية لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004، ص 31.

[3] مين جميل سلام، ومصطفى محمد علي، **مرجع سابق**، ص 63.

[4] جوين سوينبرن ، وسريا جوجا، وفيرجس ميرفي، **التنمية الإقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير البنك الدولي، بيرتلزمان، سبتمبر 2004. ص 2.

[5] محمد بالخير، **مرجع سابق**، ص42.

ثانيا: الدفعة القوية على المستوى الوطني

لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان المختلفة إمكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، و إحداث الدفعة القوية.

إن إحداث الدفعة القوية في المجال الإجتماعي تؤدي إلى تغييرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي، وتوسيع مشروعات الإسكان وتوزيع الخدمات توزيعا عادلا. إن حدوث تنمية محلية يتطلب دفعة قوية والتي تتطلب قوة مدربة لتغطية إحتياجات التنمية في مجالات العمل المختلفة.

ثالثا: الإستراتيجية الملائمة

إن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتتحدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقق التنمية المحلية وأهدافها في التغيير البنائي الشامل. فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسسات الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته فتظافر الجهود في حاجة إلى وضع إستراتيجة ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي،كما تقتضي الإستراتيجية الملائمة لإحداث التنمية أن تقوم إستراتيجية التخطيط على التكامل والتوازن بين التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية، مهتدين لعملية التغير الإجتماعي للتنمية من جهة وتنمية الموارد البشرية من جهة ثانية وإعتماد برامج الإتصال الفعالة بوسائل سمعية وبصرية.

رابعا: إستحداث الأنساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي[1]

إن التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء وتعاون الأنساق الديمقراطية معها والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستوري كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الإجتماعية المحلية وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

المطلب الثاني: **مقومات تجسيد إستراتيجية التنمية المحلية**

ترتكز مقومات تجسيد التنمية المحلية على أربع نقاط التالية:[2]

أولا: نظام الإدارة المحلية

تعد الإدارة المحلية فرعاً من فروع الإدارة العامة والقانون الإداري من أقدم صور النشاط الإداري التي تطورت بتطور المجتمعات السكانية والفكر الإنساني وارتباط ذلك بظروف الدولة وطبيعة وظائفها وإدارة مرافقها القومية أو المحلية، وتعتبر من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، لذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى هذا المفهوم، أهدافه وكذا دوره في تجسيد التنمية المحلية.

1 – مفهوم الإدارة المحلية

[1] محمد بالخير، **نفس المرجع السابق**، ص 43.

[2] يحياوي حكيم، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين بلديتي وولايتي ورقلة وغرداية 2011/2007**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، فرع إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، 2011/2010، ص 19.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة وتمارس ما يضاف إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية. وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة.[1]

2 -أسس قيام نظام الإدارة المحلية

يهدف نظام اللامركزية في الإدارة المحلية إلى إشراك الجهود الشعبية وتحملها قسطا من المسؤولية وتفجير طاقات أفراد المجتمع لتجسيد التنمية المحلية الشاملة، لذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على أساسين رئيسيين هما:[2]

أ- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الإهتمام بالشؤون العامة.

ب- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات المركزية.

3- أهداف نظام الإدارة المحلية

يهدف نظام الإدارة المحلية إلى تحقيق مجموعة من النقاط على النحو التالي:[3]

- أن ترتبط بدرجة كبيرة بالتنمية الإدارية، أي بمعنى تغيير أنماط السلوك الإداري بين المستخدمين لزيادة درجة كفاءتهم وزيادة درجة الفاعلية في سياسة وأداء والإدارة بما يتوافق وإحتياجات التنمية المحلية.

- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.

-ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

_ أنها نوع من من إدارة التغيير بمعنى أنها تعمل على مواجهة الأوضاع الجديدة والإستفادة منها لتحقيق الأهداف المرجوة.

4- دور الإدارة المحلية في تجسيد التنمية المحلية

تعد الممارسات البيروقراطية اليومية في الإدارات المحلية، بالإضافة إلى المشاكل اليومية التي أصبحت تعرقل العمل التنموي المحلي من أهم الأسباب الداعية إلى إعادة النظر في الإصلاح الإداري بغية توفير المناخ المناسب الذي يمكن الإدارة المحلية مركزية كانت أو لامركزية من تجاوز العراقيل البيروقراطية والقيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

5- مقومات الإدارة المحلية [4]

أ-تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية فإن ذلك يعني أنها ما زالت مرتبطة بالإدارة المركزية لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزها

---

[1] نوال بوكعباش ، **تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية بالجزائر-دراسة حالة ولاية جيجل** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم العلاقات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 106.

[4] محمد عبد اللوش، وأبو بكر بوسالم، **دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، ميلة، 19- 20 أكتوبر2015، ص 400.

[3] حاجي محمد، وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق-** ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، برج بوعريريج، 14-2008/04/15، ص 3.

[4] محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة سلطنة عمان، يومي 18-20 أغسطس 2003، ص ص 9-10.

ويمنحها الصفة القانونية، وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإدارة المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها.

ب- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية

إن الإعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها" ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الإنتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي.

ج- تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية، ولكنها إحتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به إختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، ويرى حسن عواضة" أنه لا يمكن للإدارة المركزية أن تصل في رقابتها على الإدارة المحلية إلى حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك أن ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الإدارة المحلية وتمس جوهر اللامركزية.

فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وأن لا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة بإستقلاليتها.[1]

د- اللامركزية [2]

تقوم اللامركزية على أساس توزيع السلطات والإختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونا، واللامركزية بهذا المعنى قد تكون لامركزية سياسية أو لامركزية إدارية ويتم التركيز غالبا على اللامركزية الإدارية حينما يتم تناول موضوع التنمية المحلية، فاللامركزية السياسية يقصد بها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركز والحكومات المحلية، أما اللامركزية من منظور إداري فهي تعني قيام الحكومة بنقل صلاحيتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان، كما يجب التمييز بين اللامركزية الإدارية وعدم التركز الإداري فعدم التركز الإداري هو مجرد تخفيف اضطراري للمركزية نتيجة مشكلة ضيق الوقت، عدم التخصص الفني إضافة إلى السعي لتبسيط الإجراءات الإدارية التي تتسم بها المركزية، فهو مجرد تفويض للسلطة يمكن أن تقل درجته أو ترتفع أما اللامركزية الإدارية فالصلاحيات التي تتيحها مستمدة من القانون فلا يمكن زيادة أو تخفيض تفويض السلطة من طرف صاحب السلطة وبالتالي فإن اللامركزية تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في تخصيص الموارد.

ثانيا: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل التنمية المحلية [3]

لقد تناول الكثير من العلماء موضوع التخطيط الذي إختلف بإختلاف ثقافات هؤلاء العلماء، وإنتماءاتهم الأيديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية أو الإجتماعية أو الإنسانية كما إختلفت المداخل التي ينظر إليها المسؤولين في مجتمع إلى التخطيط وأهميته بالنسبة لهذا

---

[1] محمد محمود الطعامنة، **نفس المرجع السابق**، ص 10.

[2] بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا –دراسة حالة ولاية بومرداس– 2011/2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 67.

[3] سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر– دراسة حالة ولاية المدية** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2007، ص 23.

المجتمع أو ذاك، فالتخطيط في وجهة نظر البعض عملية أو عمليات والبعض الآخر يرى أن التخطيط جهود أو مجموعة من النشاطات في مجالات مختلفة وفريق آخر يرى أن التخطيط هو مهنة وأسلوب أو طريقة أو وسيلة... وهكذا. وقد عرف التخطيط بأنه « وسيلة لتنظيم إستخدام الموارد أكفء إستخدام ممكن بحيث يعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل، في أقل فترة زمنية ممكنة »، وهناك من يعرف التخطيط بأنه « عملية تغيير إجتماعي لتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق، في أقل فترة زمنية ممكنة في ضوء الإيديولوجية والحقائق العملية والقيم التي يمكن إستخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب »، ومن تعاريفه أنه « أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، في هذه الفلسفة الإجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها. وهنا نجزم القول بأن التخطيط الكفئ هو الطريقة الوحيدة التي تضمن إستخدام الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية، من أجل تحقيق الأهداف التنموية.[1]

يشمل التخطيط المحلي مختلف الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والإستخراجي والتجاري والعوامل المرتبطة بها، يهدف التوسع الأفقي والعمودي، وتبعا للموارد والإمكانات المتاحة، وكذلك تبعا لكفاءة الأفراد. جملة من هذه النقائص تم إدراكها بإصلاحات القانون البلدي 90-08، والذي تزامن مع قرار سياسة إقتصاد السوق، ووفقه أضيفت لمهام الجماعات المحلية مهام طموحة تدعم مختلف المبادرات التي تخدم التنمية المحلية، غير أن تجذر ممارستها بقي ضعيفا، ويبقى التكريس الفعلي لها مرهون بإشتراك القطاعين الخاص والعام، وبالمشاركة الشعبية في الأنشطة الإنمائية وفي إتخاذ القرارات وتنفيذها، ووجود هياكل الدعم التقني والإستشارة لدعم تخطيط وتنفيذ الأنشطة. وكذلك مرونة الهيكل الإداري ومدى توافر الإيرادات بالحجم الذي يمكن الجماعات المحلية من التكفل التام بصلاحيتها.[2]

ثالثا: التمويل المحلي [3]

يعرف التمويل المحلي بأنه" كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة". ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والإقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية. وعلى ضوء ذلك تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى:[4]

أولا: موارد مالية ذاتية

---

[1] بن نعمان محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 67.

[2] عبد القادر خداوي مصطفى، وماتن زينب، **برامج التنمية المحلية بعين الدفلى، الملتقى الدولي الثاني التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 19،20 أكتوبر 2015، ص ص 7، 8.

[3] حياة بن أسماعين، والسبتي وسيلة، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21/22/نوفمبر2006، ص 2.

[4] عبد الوهاب إبراهيم حلمي ، **آليات تنفيذ المخططات الإستراتيجية العامة للقرى ودور المحليات في التعامل مع المخططات وتنفيذها، أليات تمويل التنمية المحلية**، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP)، **Villages/pdf/local-fundpdf**,**بتاريخ 2017/03/15**, **بتاريخ 13:13**.

يتطلب تعبئة أكبر قدر من الموارد الذاتية لتمويل المحلية، ويقترح الوصول بالموارد المالية الذاتية إلى أكثر من **80%**. ونذكر من أهمها:

1 – الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم): ترتبط في صورة نسبة مئوية من قيم الضرائب المركزية وتتمثل في:

أ – ضرائب مباشرة (ضريبة المباني، النخيل، المواشي....)

ب – ضرائب غير مباشرة (مبيعات، إنتاج....)

2– الضرائب: وهي أموال تحصل من الرعايا المقيمين محليا على مستوى الوحدة المحلية، وقد تكون ضرائب على الأشخاص فالوعاء الضريبي هم أفراد الوحدة المحلية، أوقد تكون ضرائب على الأموال حيث يكون الوعاء الضريبي هو أموال كالمباني، الأراضي الزراعية، ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية..[1]

3– الرسوم المحلية: تفرض الرسوم المحلية على المجالات التجارية والصناعية والعامة لزيادة الموارد المحلية أداء الخدمات التي يغلب عليها المنفعة العامة.

4–موارد ذاتية محلية متنوعة:

وتضم أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات، إيرادات أملاك الهيئات العامة، إئتمان الهيئات العامة، النصيب من الإيرادات المشتركة، المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية.

ثانيا: موارد مالية خارجية [2]

فهي الموارد الناتجة عن المساعدات المالية (الإعانات) التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والوصايا والشركات وسنظهر هذه الموارد على الشكل التالي:

1 – الإعانات الحكومية:

يجب أن تقل الإعانات الحكومية في الموازنات المحلية إلى أقل نسبة ممكنة (يقترح أن تكون أولا تزيد عن20%) وتنقسم إلى:

أ– الإعانات المخصصة: تقدم في صورة مساهمة في تكلفة الخدمة بذاتها

ب– الإعانات غير المخصصة (العامة): يتم تحديدها بواسطة الحكومة المركزية سنويا، وتنقسم إلى:

*إعانات كلية: تمنح للسلطات المحلية دون خدمة معينة

*إعانات الموازنة: ترتبط بموارد السلطات المحلية ومصروفاتها

2– القروض

تستغل القروض في تمويل المشروعات الإستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز الموارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجا إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

3–التبرعات والهبات

[1] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] السبتي وسيلة، **مرجع سابق**، ص 62.

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها وكذلك قد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة إنعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد إسمه في بلده.[1]

ومن هنا يتضح الإرتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية، فالموارد المالية تعتبر بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية المحلية.[2]

فالأهداف المختلفة للتنمية المحلية تسعى من جهة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الإقتصادية والخدمية، التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي.ومن جهة أخرى تسعى إلى تقريب الفوارق الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية، حيث أن توفرها يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة، مما يعمق التنمية المحلية ويزيد من معدلاتها. وعليه يمكن القول أن قوة الهيئات والتنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة، أي بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة. لا يعني إطلاقا التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للاستقلال الإداري للمجالس المحلية، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك، فتبقى إعانات الدولة لكن بنسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب الآتية:

أ- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها

ب- التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي على التفاوت في مستوى تقديم الخدمات

ج- القضاء على إرتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة

رابعا: المشاركة الشعبية

إن بناء شراكة فعالة بين أطراف المجتمع بمختلف قطاعاته تمثل واحدا من بين أهم متطلبات التنمية المحلية، والتي هي عبارة عن شراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي، ولذلك فإن بناء إستراتيجية للشراكة تهتم بالخطط الشاملة والمرحلية والتنفيذية يساهم في تأسيس شراكة قائمة على المعرفة والمهارة والخبرة والتغير القيمي.

وتعتبر قضية المشاركة الشعبية، محور إهتمام كثير من العلماء والمختصين والمهتمين بالتنمية المحلية، ذلك أن توضيح مفهوم الشراكة ووضع هيكلها وتحديد مؤسساتها ووضع لوائحها التنفيذية يحدد الإطار الذي تتفاعل داخله مجموع الفعاليات الرسمية والمجتمعية ذات المصلحة المشتركة.

ومن هذا الباب أوضح **الأستاذ "عبد المنعم شوقي*"**: أن المشاركة مبدأ ومدخل أساسي للتنمية مرتبط بتحقيق النقاط الآتية:[3]

-أن تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته.

-أن تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب

-تعني المشاركة تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة

-تؤدي المشاركة إلى تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الفعالة

---

[1] حسن صغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 1999، ص47.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 45.

[3] عبد الله ولد سيد أحمد فال، **الدور التنموي للإدارات المحلية في موريتانيا في ظل التحولات الراهنة- دراسة المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير العمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص 116.

*عبد المنعم شوقي، **رائد التنمية الريفية وعلم من الأعلام في علم الإجتماع، كتابه تنمية المجتمع وتنظيمه** ، https/ www.diae.net/20650 بتاريخ 2017/04/04 على الساعة 15.45.

–تؤدي المشاركة إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة إحتياجات الشعب.

كما تعرف أيضا بأنها: "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف".[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا الخروج بتعريف شامل للمشاركة الشعبية بأنها" العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه، في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة اجملتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف."

أولا: عناصر المشاركة الشعبية

ومن خلال التعريف يمكن أن نستخلص أهم عناصر المشاركة وهي كما يلي:[2]

–إن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع.

–تتم المشاركة في منظمات مختلفة للتنمية تسعى لتحقيق أهداف اجملتمع

–المشاركة تقوم على أساس من الديمقراطية

–تتم المشاركة بدافع ذاتي من قبل أفراد وجماعات اجملتمع

–تعتمد على روح المسؤولية الإجتماعية والإنتماء للمجتمع، من خلال مساهمة المواطنين في حل مشكلاتهم

–تعتمد المشاركة على الجهود الأهلية المنظمة، وأيضا على الجهود الحكومية لتلبية إحتياجات اجملتمع

–تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة

–تشمل التنمية بمفهومها الشامل المساهمة في العمليات التخطيطية، وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية

–يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة والمساهمة والإهتمام به، وإكسابه الخبرات والمهارات، وتعويده على المشاركة في التنمية المحلية، مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية

ثانيا: مقومات لتدعيم المشاركة الشعبية في برامج التنمية

ومن أجل أن تتم عملية المشاركة على الوجه الأكمل فقد اقترح' **عبد المنعم شوقي**' * مجموعة المقومات تتحدد فيما يلي:

– الإهتمام بآراء المواطنين ومقترحاتهم بصفة مستمرة

–توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص، سيادة القانون، الشعور بالإطمئنان، تدعيم أجهزة المشاركة، تطوير قوانين ولوائح العمل، الإهتمام بالتعاون والتنسيق

–الإتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية

– تنشئة جيل مسؤول وواعي بالمشاركة، الديمقراطية ولديه أيضا القدرة على المساهمة في العمل الجماعي والتمتع بقدرة على الإقناع والشعور بالمسؤولية الإجتماعية تجاه اجملتمع

ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

1– تدخل الدولة [1]

[1] محمد عبد اللوش، وبوبكر بوسالم، **مرجع سابق**، ص401.

[2] سعودي محمد، **مرجع سابق**، ص ص 40.39.

إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية المحلية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين، وتعمل على تحقيق طموحاتهم.

2 – المشاركة الشعبية

يتطلب تحقيق التنمية توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.[2]

3– التخطيط

يعرف التخطيط بأنه الأسلوب العلمي الذي يستهدف تنظيم عملية التنمية الإقتصادية بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية والمالية وإستخدامها أنسب إستخدام ممكن بطريقة علمية وعملية وإنسانية لسد إحتياجات المجتمع ومن ثم يتضمن هذا التخطيط رسم خطة إقتصادية وإجتماعية شاملة تضع أهدافا معينة مرسومة لسد هذه الإحتياجات في حدود الموارد المتاحة

المطلب الثالث: معوقات تجسيد التنمية المحلية

على الرغم من أن تنمية المجتمع المحلي من الوسائل التي تطبق من أجل الوصول إلى حلول للمشاكل الكبرى، إلا أنه بإستمرار عملياتها تظهر بعض المعوقات نعرض منها صورة موجزة فيما يلي:

أولا: المعوقات الإجتماعية نوجزها فيما يلي:[3]

– القيم الإجتماعية السائدة: وتمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد، وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، ومن الصفات السلبية على عملية التنمية نجد:

– الإنعزالية والتواكل على الغير

–عدم تقدير قيمة الوقت

– عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث

– مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر: إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة إجتماعية أكثر جاذبية، وتؤدي بالتالي لإرتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات عناصر أكثر صلاحية ومقدرة على الإرتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.[4]

– ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع: إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما إجتماعيا من أجل الصالح العام، ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع الذي ينتمي إليه معروفة تماما ولكن قد يفقد الأفراد ولائهم لهذه المجتمعات.

– إنتشار الأمية وإرتفاع نسبتها: تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الإقتصادية والعلمية لقلة وعيهم وثقافتهم.

---

[1] ناويس أسماء، دالي سعيدة، **المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية في الجزائر دور وآليات تفعيله، الملتقى الدولي الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلدية نموذجا–**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945، قالمة، 09/08 نوفمبر 2016، ص 12.

[2] حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص 68.

[*] **عبد المنعم شوقي، رائد التنمية الريفية وعلم من الأعلام في علم الإجتماع، كتابه تنمية المجتمع وتنظيمه** ، https/ www.diae.net/20650 بتاريخ 2017/04/04 على الساعة 15.45.

[3] بوعمامة نصر الدين، وبوعمامة علي، **مرجع سابق**، ص7.

[4] www.attoublog.com.13/04/2017,14:35.

– القيادات المحلية وطرق الإتصال: إن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المالية فحسب، بل يعتمد على نوعية المهارات بين الأفراد، فوعي الأفراد بمشاكل مجتمعهم وتحمسهم لها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية.

– تجاهل المشاكل الشعبية: ترتكز تنمية المجتمعات المحلية على مساهمة كل من الجهود الحكومية والأهلية، ولا مكان للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والإجتماعي وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ثانيا: المعوقات الإدارية وتتلخص فيما يلي:[1]

– تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين

– البطئ الشديد في إصدار القرارات

– عدم توفير نظام كفئ للمعلومات

– العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية في عمليات التنمية

رابعا: المعوقات الإقتصادية وتتمثل في:

– الحصول على معونات مشروطة

– نقص مصادر التمويل المحلية

– تنوع النفقات

– النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية

– تعدد المجالات و المهام الموكلة للإدارة المحلية

– الفقر والمستوى المتدني جدا الذي تعرفه بعض الدول

– التحولات الإقتصادية، وما يترتب عليها من سياسات إقتصادية، تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كالتضخم والبطالة وغيرها.

[1] بوعمامة نصرالدين، وبوعمامة علي، **مرجع سابق**، ص 7.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية بداية من دراسة لماهية التنمية المحلية من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى الأبعاد المشكلة للتنمية المحلية ووجدنا أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية ووجدنا أيضا أنها تشمل ثلاث مجالات أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووجدنا أيضا أنها تعتمد في قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة، ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلي بالإضافة إلي المشاركة الشعبية ووجدنا كذلك أن التنمية المحلية تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والإقتصادي والإجتماعي والإداري.

تمهيد

أدركت العديد من الدول بإختلاف درجة نموها الإقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية، لذلك أولت إهتماما متزايدا بتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق النمو الإقتصادي.

وهذا الإهتمام ينبع من فكرة كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منهجا متميزا قائما بذاته من جهة، ومن جهة أخرى كونها منهجا كاملا ومساندا للمؤسسات الكبرى.

ومهما تنوعت أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعددت نشاطاتها، إلا أن دورها يكون رياديا إبتداءا من خدمة الفرد والمجتمع والإقتصاد المحلي والعالمي على حد سواء، بحيث تضمن للشخص دخلا ذاتيا ولأسرته وتكون بذلك مبعثا للنشاط ومحفزا له.

كما تختلف حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل بإختلاف المرحلة التي تمر بها، فإحتياجاتها عند مرحلة الإنطلاق تختلف عن تلك التي تظهر بعدها. ففي المرحلة الأولى تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبيت أقدامها في سوق الأعمال، وفي حالة عدم كفايتها تلجا للتمويل الخارجي من طرف البنوك.

وهذا ماسنتناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

المبحث الثاني: مصادر وأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك بإختلاف معايير التصنيف المعتمدة من كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الإقتصادي ومراحل النمو من دولة إلى أخرى، فبعض المؤسسات التي تعد صغيرة أومتوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تقيم ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية ضعيفة، ولهذا سوف نتعرض لمجموعة من التعاريف في الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات كما هي مبينة في الفقرات اللاحقة.[1]

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذلك سنتطرق لتعريفات الدول لهاته المؤسسات.

أولا: التعريف البريطاني

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية: [2]

أ-حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14مليون دولار أمريكي

ب-حجم رأس مال مستثمر لايزيد عن65.6 مليون دولار أمريكي

ج-عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن

لذلك تم معالجة هذه الفروقات والإختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع إقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:[3]

---

[1] رابح خوني، ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، 2008، ص24

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007، ص ص 25،26 .

الجدول رقم01: الفروقات والإختلافات بين كل قطاع إقتصادي

الرقم	المجال –الموارد الصناعية	معيار المقياس كحد أدنى
1	التصنيع(صناعة ملابس،مصوغات ذهب)	200عامل
2	البيع بالتجزئة –أوتجارة التجزئة –تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
3	البناء	25عامل
4	المناجم /أو التعدين	25عامل
5	تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
6	خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	5سيارات

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص ص 25، 26.

ثانيا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف وتتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منطقة أو بنك أو هيئة مهتمة بهذا القطاع، ودوره الإقتصادي والإجتماعي، وأيضا حسب التصنيفات المختارة وأهميتها، وفيمايلي أهم التعاريف:[1]

1 –تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي

يضع البنك تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها على أنها: "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق".

2– تعريف قانون 1953

حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها" تمثل المؤسسة التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لاتسيطر على مجال العمل التي تنشط في نطاقه"، وإستند في ذلك على معيار حجم المبيعات ومعيار عدد العمال ووضع حدودا لذلك صنفها كما يلي:[2]

–المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة: من واحد إلى خمسة مليون دولار

–مؤسسات التجارة بالجملة: من خمسة إلى خمسة عشر مليون دولار

–المؤسسات الصناعية: عدد العمال مائتين وخمسين عاملا أو أقل

3– تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية

تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدة جملة من المعايير نذكر منها:[3]

–إستقلال الإدارة وأن يكون المدير المالك للمشروع

–أن يتم توفير رأس المال عن طريق شخص أوعدد محدود من الأشخاص

–حجم الأعمال المنفذة أو حجم النشاط السنوي يخضع لحدود عليا

---

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، التسيير الدولي للمؤسسات، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011، ص 26.

[2] مينة لعمودي، **مساهمة الانترنت في ترقية دراسات السوق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة – بلاستي أنابيب بكوينين الوادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 13.

[3] حامدي محمد، **واقع التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة مؤسسة–وكالة تيمقاد للسفر باتنة–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 48.

ثالثا: تعريف فرنسا

تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل ورأس مال متضمن الاحتياجات أقل من 2 مليون فرنك فرنسي.[1]

رابعا: تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الإتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية، وفيمايلي أهم تلك التعاريف:[2]

أ-المؤسسات الصغيرة هي "كل منشأة تمارس نشاطا إقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن مائتي عامل"

ب-المؤسسة الصغيرة هي "ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة وأربعين عامل"

ج-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار

الجدول رقم 02: أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال
الصناعة	مؤسسة صغيرة	أقل من 50	أقل من إثنين مليون مارك ألماني
	مؤسسة متوسطة	499-50	من إثنين إلى خمس وعشرون مليون مارك ألماني
تجارة الجملة	مؤسسات صغيرة	10	أقل من واحد مليون مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	199-10	من واحد إلى خمس مليون مارك ألماني
تجارة التجزئة	مؤسسات صغيرة	أقل من 30	خمسة مليون مليون مارك ألماني
	مؤسسات صغيرة	99-3 0	من خمسة إلى عشرة مليون مارك ألماني
الخدمات	مؤسسات صغيرة	أقل من 30	أقل من مائة ألف مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	49-30	من مائة ألف إلى إثنين مليون مارك ألماني

المصدر: رابح خوني، ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، 2008، ص27.

خامسا: تعريف هولندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هولندا إلا أنه وإستنادا إلى قانون توطين المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقيف عن النشاط والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تستعمل مائة عامل أو أقل

[1] إلياس بن ساسي، ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص 398.

[2] رابح خوني، ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص 26،27 .

وتنتمي إلى إحدى الفروع التالية:[1]

-الصناعة والبناء والتجهيز

-التجارة بالجملة

-التجارة بالتجزئة

-النشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم

-النقل

-التخزين

-الإتصال

-التأمين

سادسا: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إستنادا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي، حيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.[2]

الجدول رقم03: معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
- المؤسسات المنجمية والتحويلية وباقي فروع النشاط الإقتصادي	-أقل من مائة مليون ين ياباني	-ثلاثة مائة عامل أو أقل
-مؤسسات التجارة بالجملة	-أقل من ثلاثين مليون ين ياباني	-مائة عامل أو أقل
-مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	-أقل من عشرة مليون ين ياباني	-خمسون عامل أو أقل

المصدر: قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير،تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007. ص 8.

سابعا: تعريف مصر

تعتمد وزارة الصناعة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة ورأس المال معا وتصنف المؤسسات كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] رابح خوني، ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص28.

[2] قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007. ص 8.

الجدول رقم 04: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب وزارة الصناعة

المعيار	صغيرة جدا	صغيرة	متوسطة
الأيدي العاملة	9 -1	50 -10	100 -50
رأس المال	أقل من 500ألف جنيه	500 ألف-5ملايين جنيه	5-10ملايين جنيه

المصدر: بلبصير حليدة، **اليقظة الإستراتيجية كأساس جديد لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص5.

ثامنا: تعريف المشرع الجزائري

يرتكز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على المعايير التالية: الأشخاص المستخدمون، رقم الأعمال الحصيلة السنوية، إستقلالية المؤسسة.

حيث يعرف القانون التوجيهي هذه المصطلحات كمايلي:[1]

- **الأشخاص المستخدمون**: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أماالعمل المؤقت أوالعمل الموسمي يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته (12) شهرا.
- **المؤسسة المستقلة**: كل مؤسســـة لا تملك رأســمـــال بمقدار **25%** فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تستثنى من التعريف السابق كل من البنوك المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية، شركات الاستيراد والتصدير، ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد والتصدير يقل عن ثلثي رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه. والجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم 05: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
صغيرة ومتوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100إلى 500مليون
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون
صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون

[1] العايب نورالدين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 169.

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المادة 8-10، 12 ربيع الثاني عام 1438ه/ 11 يناير سنة 2017م، ص5** .

وفي الأخير نخلص أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة إلا أن المختصين أجمعوا على إن معيار عدد العمال هو الأنجع والأكثر استخداما من طرف الدول في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولته وبساطته.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من إقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الإقتصادي، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه إستمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجاز أهم الخصائص فيما يلي:

أولا: الخصائص العامة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية:[1]

1- مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمؤشر عدد العاملين فيها، أي أنها تستخدم عددا محدودًا من العاملين لا يفوق 250 عامل و/أو موظف، وفي أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما تجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيما بسيطا لًا يسمح بتخصص عالٍ، وقد تكون هذه الميزة هي أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- غالبا ما تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شركة أفراد، فيحصل تداخل في الملكية بين المالك ومؤسسته، مما يجعله مضطرًا لإدارتها بنفسه لأن عواقب أي خطأ تمتد إلى ثروته الشخصية.

3- تمارس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نشاطًا واحدًا، وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات وطرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جداً أن يقيم مشروعًا صغيرا يؤمن له حياته، لأن إجراءات التأسيس ومتطلبات إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطة جدًا.

4- تعتمد على عمالة متفاوتة في العدد وفي إستطاعة المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولوها دون مساهمة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية.[2]

وهناك خصائص أخرى نذكرها فيما يلي:[3]

أ- سهولة تكوين هذه المؤسسات: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، كم أنها تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

ب- توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد بإستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة. ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

---

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 5، 6.

[2] أيمن علي عمر، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] بغداد بنين، وعبدالحق بوقفة، **مرجع سابق**، ص 4.

ج- تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95%من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

د- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم إرتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء. وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

-التصنيف حسب طبيعة التوجه

-التصنيف حسب طبيعة المنتجات

-التصنيف حسب تنظيم العمل

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

-مؤسسات عائلية

-مؤسسات تقليدية

-مؤسسات متطورة و شبه متطورة

أولا: المؤسسات العائلية

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المترل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

ثانيا: المؤسسات التقليدية

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المترل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

ثالثا: المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة

[1] صوراية قشيدة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم إقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 24.

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:[1]

-مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية

-مؤسسات إنتاج السلع والخدمات

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

أولا: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية [2]

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

-المنتجات الغذائية

-تحويل المنتجات الفلاحية

-منتجات الجلود

-الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق

ثانيا: مؤسسات إنتاج السلع والخدمات

وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

-قطاع النقل

-الصناعة الميكانيكية والكهرومائية

-الصناعة الكيميائية والبلاستيكية

-صناعة مواد البناء

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء

ثالثا: مؤسسات إنتاج سلع التجهيز[3]

يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار.

---

[1] شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 11.

[2] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص ص 55، 56.

[2] أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 19.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:[1]

-مؤسسة غير مصنعة

-مؤسسة مصنعة

أولا: مؤسسة غير مصنعة

وهي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي) والنظام الحرف (عمل في المترل ورشات حرفية)، ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

ثانيا: مؤسسة مصنعة

وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المترلي (عمل صناعي في المترل، ورشة شبه مسقلة)، مصنع صغير ونظام التصنيع (مصنع متوسط، مصنع كبير)، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

الشكل رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

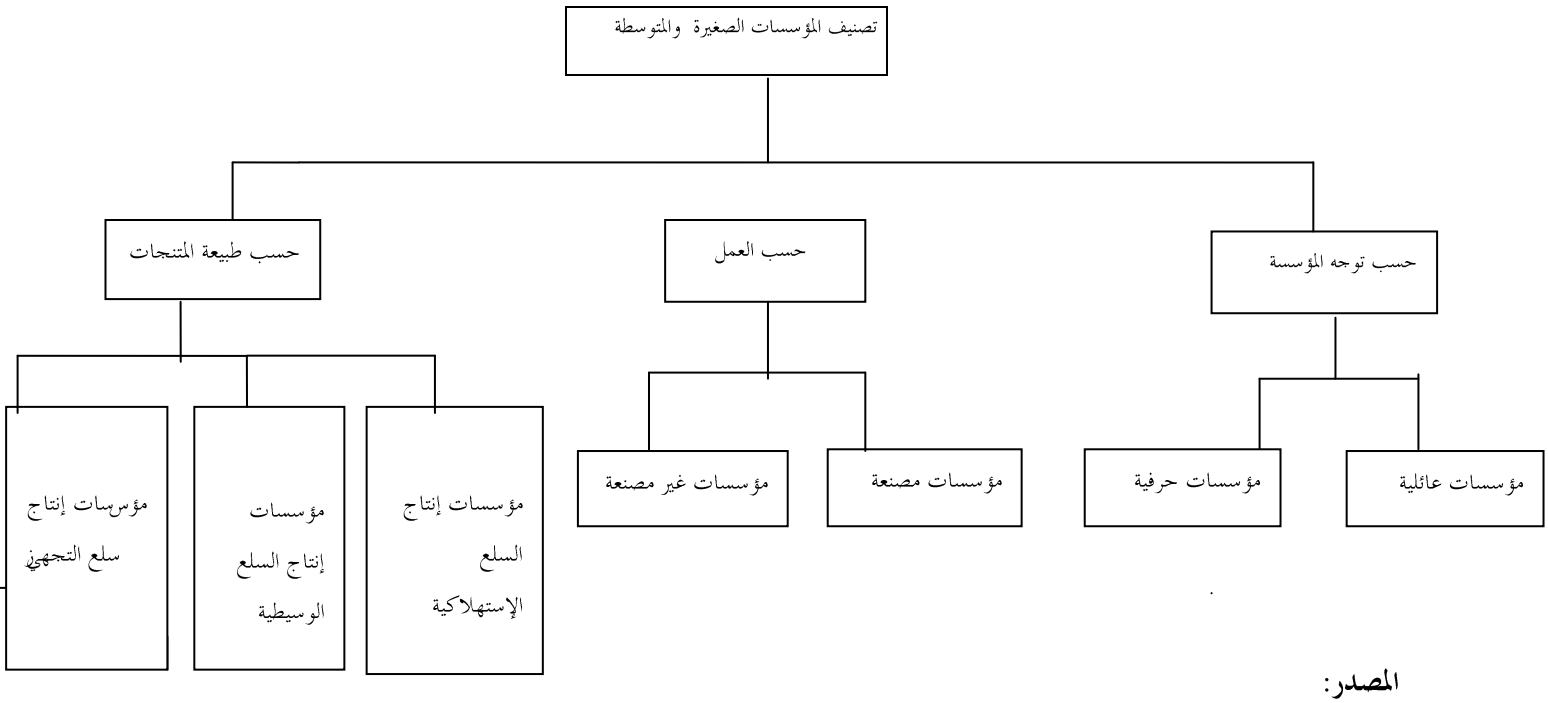

المصدر:

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 33.

شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر،2008/2007، ص11.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

لم تشجع الدول والهيئات الدولية إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا لوعيها بأهميتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع حيث تمكن الفرد من إشباع مختلف الحاجات لديه، وتساهم في تحسين المؤشرات الكلية سواء المتعلقة بالعمالة أو الناتج المحلي.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد[1]

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفرد في أن إنشاءها يسمح له بإشباع مختلف الحاجات التي لديه، ولأن لكل شخص حاجات يرغب في إشباعها تختلف من حيث طبيعتها ودرجة إلحاحها حسب طبيعة الشخص والمحيط الذي يوجد فيه، فهذه الحاجات تحكمها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يبرر الاختلاف في سلوكيات الأفراد في البحث عن كيفية إشباعها، تترجم هذه السلوكيات في الأهداف التي يرغب في تحقيقها والأفعال التي يقوم بها، ومن بينها لجوء الشخص بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص إلى إنشاء مؤسسة، والسؤال هنا كيف يشبع الشخص حاجاته بإنشاء مؤسسة؟ للإجابة على هذا السؤال سنحدد أولا الحاجات من خلال هرم ماسلو، ومن ثمة كيف يشبع الفرد كل حاجة بإنشائه لمؤسسة سواء بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص.

لقد قسم ماسلو الحاجات الإنسانية إلى خمسة أقسام، ورتبها حسب درجة إلحاحها – من الأكثر إلحاحا إلى الأقل إلحاحا – من القاعدة إلى القمة، ومن الحاجات الأساسية إلى الحاجات المركبة، على النحو التالي:

الشكل رقم 02: هرم الحاجات لماسلو

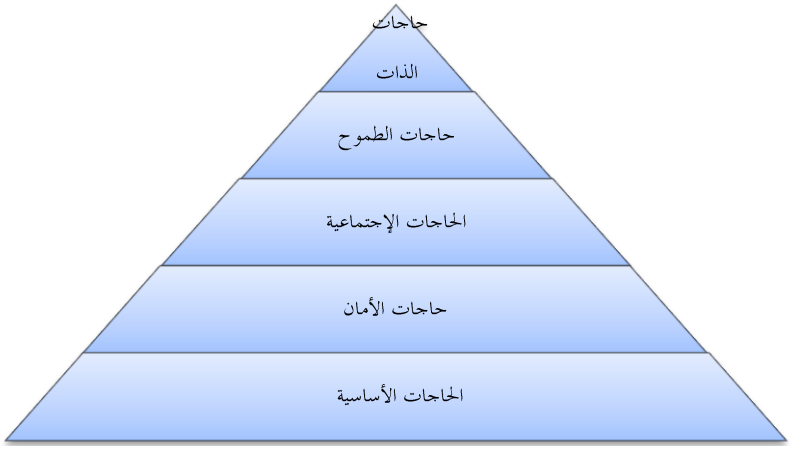

المصدر: من إعداد الطالبة

1- الحاجات الأساسية

تتمثل في ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع هذه الحاجات للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية. [1] بحيث لا يمكن لأي شخص الاستغناء

[1] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2013/2012، ص 30.

عنها، وهي في الأساس مشبعة، فلا نستطيع تصور شخص يحرم نفسه المأكل والمشرب من أجل إنشاء مؤسسة، لأن ذلك يحتاج إلى وقت لا يمكن لأي بشر أن يصبر فيه عن عدم إشباع هذه الحاجات، لكن بالإمكان التقليل أو التضحية بمستو معيشي، أي التقليل من درجة الإشباع خلال فترة من الزمن، من أجل تحسينه في المستقبل.

2-حاجات الأمان

هي المرتبطة بتحقيق الأمان من المخاطر التي تحيط بالشخص، بحيث يسعى إلى إشباعها بتحقيق الاستقرار في الحياة الشخصية والمهنية . وإنشاء مؤسسة يضمن للشخص الحصول على عائد، يسمح له بتحقيق الحاجات الفيزيولوجية، وأيضا أن يدخر منه جزء يحمي به نفسه من المخاطر التي يمكن أن تواجهه في المستقبل كالمرض، أو الارتفاع في الأسعار الذي يقلل من المستوى المعيشي لديه، حيث تبقيه الزيادة في العائد على الأقل عند نفس المستوى من الإشباع الذي كان يحصل عليه قبل الارتفاع في الأسعار.

3-الحاجات الاجتماعية

تعبر عن حاجة الفرد إلى تشكيل أسرة، الانتماء إلى مجموعة وبناء اتصالات معها، ويشبع الفرد هذه الحاجات عندما ينشئ مؤسسة، إذ يضمن دخلا له ولأسرته التي يعيلها، كما تكون له اتصالات مع الشركاء والمستخدمين، وكل من لهم علاقة بالنشاط الذي يقوم به، من العملاء والموردين والممولين، و بهذا يتسع حيز اتصالاته ويكتسب مكانة وسط المجتمع الذي ينتمي إليه.

4-حاجات تقدير الذات أو الاحترام

تظهر هذه الحاجات عندما يبحث الشخص عن ثقته بالنفس وثقة الآخرين به، والحصول على احترامهم وتقديرهم لما يقوم به، ويمكن للشخص الذي يقوم بإنشاء مؤسسة أن يشبع هذه الحاجات، لأن تمكنه من ذلك معناه أنه قادر على الإنجاز وأداء عمل جيد، يستفيد منه هو وغيره في إشباع الحاجات الأساسية المذكورة أعلاه.

5-حاجات تأكيد الذات

تتمثل هذه الحاجات في بحث الشخص عن أداء الأعمال التي من خلالها يستفيد بالطاقة القصوى والإمكانيات والقدرات الفكرية والعضلية التي يمتلكها، حيث تكون له القدرة على الإبداع، ومثل هذه الحاجات يتسنى للفرد إشباعها عندما يقوم بإنشاء مؤسسة خاصة به، إذ تكون له الحرية الكافية في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة للنشاط الذي يمارسه، وهي قرارات كان من الصعب عليه اتخاذها عندما كان يمارس وظيفته في مؤسسات أخرى.

ثانيا: أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي[2]

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الكلية سواء الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بتخفيض معدلات البطالة، والمساهمة والتحسين في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام، الاستهلاك، الاستثمار ومعدلات الإستيراد والتصدير.

فقد جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد[3].

وقد ثبتت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الإقتصادي خاصة في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية، إذ تعتبر وسيلة للتنمية المستدامة واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة، ويبرز هذا الدور من

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 24.

[2] لزهر العابد، **مرجع سابق**، ص ص 32، 34.

[3] عمار شلبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، المؤسسة وقضايا التنمية، دون البلد، دون السنة، ص 273.

خلال إنتشارها في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره كما أصبحت مصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر الى إبتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وهي غالبا ماتكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ماتلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا,كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلي في معظم بلدان العالم.

كما أن الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تمكن في النقاط التالية:

- **التنمية الإجتماعية وعدالة توزيع الثروة**

- تهدف أغلب خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والإجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع قادرة على تهيئة إقليمية شاملة كفئة و متوازنة تساعدها في استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة وعدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تساعد على الإستقرار الإجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل جديدة ،ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

- **خدمة المجتمع**

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة تحليلية للمجتمع من حيث ماتقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية.[1]
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن يعد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني أحد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن.

- **تحقيق التطور الاقتصادي**

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تعبر هي الأصل في التطور الاقتصادي وهي النواة التي تنمي الاقتصاد القومي فيما بعد المؤسسات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، إذن فالمؤسسات اليوم صغيرة ومتوسطة هي مؤسسات الغد الكبرى.[2]
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغذية المشروعات الكبيرة لأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها مثال: " مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة.
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.
- خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية.

---

[1] رابح خوني، ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 13، 14.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان، لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بإمتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل لسنة 2015 **ب 020 371 2** عامل
- ✓ المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وخفض معدلات البطالة.
- ✓ إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة إقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغير.
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية، حيث يشجع هذا الادخار للاستثمار فيها.والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب.[2]
- ✓ تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال التكنولوجيات المتطورة.
- ✓ تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات من خلال المؤسسات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات.[3]

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مصادر داخلية وأخرى خارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: المصادر الداخلية

أولا: الإدخارات الشخصية (التمويل الذاتي)

---

[1] رزيق كمال، وعوالي بلال، "**بين المعوقات والتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشردور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة–الواقع والرهانات**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف بالتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، 15/14 نوفمبر2016، ص 6.

[2] سهام كردودي، **المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية –دراسة حالة عينة من المؤسسات الصيدلانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شعبة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص17.

[3] خوني رابح، ورقية حساني، **مرجع سابق**، ص 143.

عند بداية تكوين المؤسسة، وفي مرحلة انطلاقها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي لأنه لا يريد أن يخاطر بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة، وكذلك لعدم رغبته لمشاركة الغير له في امتلاك أصول المؤسسة وإدارة المؤسسة وإدارة العمل والسيطرة.[1]

كما تعرف الإدخارات الشخصية بالتمويل الذاتي وهوعبارة عن الفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للإستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما.[2]

ثانيا: الشركاء والمساهمون في الشركة [3]

تعتمد المؤسسات للحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد الشركاء، ويمكن عن طريق المشاركة توفير مبالغ أكبر، أما عن طريق الشركاء أو الإقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم إقتراضها من الغير.

ثالثا: الائتمان التجاري

ويعرف على أنه الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها. [4] حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة وبالتالي يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغيير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا إذا لم تقم المؤسسة بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة مما يسيء لسمعتها في السوق.[5]

رابعا: الحسابات المدينة والمخزونات (المصادر غير المصرفية للاقتراض)

وتعتبر عنصرا مهما في الحصول على الموارد اللازمة في ظل إحجام البنوك التجارية على التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانحصار دورها يمكن أن نذكر منها مايلي:[6]

1-**خصم الحسابات المدينة:** ويتم تقديمها ورهنها كضمانات للحصول على القروض البنكية، حيث يمنح البنك قرضا في مقابل هذه الحسابات المدينة إلا أن مبلغه يكون أقل من قيمة هذه الحسابات وذلك للاحتياط وعدم تحمل المخاطر.

2-تمويل بضمان المخزون: تقدم المؤسسة مخزونها السلعي كضمان في مقابل منحها قرضا، وفي هذه الحالة التأخير أو العجز عن السداد القرض يقوم البنك ببيع هذا المخزون وإسترجاع أمواله وذلك حسب فترة المتفق عليها بين الطرفين.

خامسا: الأرباح المحتجزة

يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل العمليات من ذلك الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة و لم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر الملكية.[7]

---

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم علوم تجارية، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007/2006، ص 13.

[2] خميسي شيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 93.

[3] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، عمان، 2014، ص 68.

[4] محمد صالح الحناوي، ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 324.310.

[5] برنو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مراحل تطورها ودورها في التنمية "** ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2016، ص 5.

[6] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] علي عبدالله العرادي، **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسات وقوانين)**، قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون اللجان والبحوث، البحرين، 26 يناير2012، ص 53.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية [1]

أولا: الاقتراض من السوق غير الرسمي

تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إذ تقدم فيه قروضا صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا، والفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الاقتراض حليا ذهبية، أو رهونات عقارية وتبرر هذه الشروط ومعدلات الفائدة الكبيرة بالواقعية في ظل ندرة البدائل أمام من يلجأ لهذا النوع من التمويل.

ويعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.[2]

إن المبالغ المقترضة من الأصدقاء والأقرباء لتوفير التمويل تؤدي لإيجاد علاقات مالية شخصية التي تتعارض مع إستقلالية المؤسسة، فقد يتدخلون في العمل عن طريق النصائح أومحاولة إتخاذ قرارات بشأن العمل وذلك لحماية مصالحهم المالية في العمل.[3]

ثانيا: عقود تحويل الملكية

الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية والصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

رابعا: التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية

رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى لتقديم مساعدات مالية وفنية.

خامسا: البنوك التجارية [4]

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الصغيرة، التي توفر الأموال على شكل قروض لا على شكل حقوق ملكية. وتمنح قرضا محددا ولمدة زمنية قصيرة. لذلك تتبع عدة طرق لتمويل هذه النشاطات وذلك بحسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي...) أو بحسب الوضعية المالية للمؤسسة أوالغاية من القرض. وهناك نوعين من القروض نذكرها كاتالي: القروض الموجهة للإستغلال، والقروض الموجهة للإستثمار

---

[1] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] برنو نور الهدى، **نفس المرجع السابق**، ص 6.

[3] ماجدة العطية، **مرجع سابق**، ص 68.

[4] لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/03/12، ص 81.

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال

يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل الإستغلال الذي تقوم به المؤسسات لفترة قصيرة الأجل والتي لاتتعدى12 شهرا وتستطيع أن تصل المدة إلى سنتين والغرض الإساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الإستغلال. وتنقسم هذه القروض إلى قسمين:

أ -القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة للتمويل أصل نذكر منها:

- ***تسهيلات الصندوق:*** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والتي تنشأ عن تأخر الإيرادات عن النفقات[1]

- ***المكشوف:*** هي قروض لفائدة الوبون الذي يسجل نقصا في الخزينة والناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويستعمل هذا التسهيل لتمويل نشاطات الجارية للمؤسسة.

- ***قروض الموسم:*** يخصص هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تعتبر نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال، بل هي موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة زمنية معينة يحصل فيها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة.[2]

ب- القروض الخاصة: توجه هذه القروض إلى تمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة بصفة عامة نذكر منها:[3]

- ***التسبيقات على البضائع:*** عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة أي بعبارة أخرى وجود مخزون من البضائع لم يسوق بعد والمؤسسة تحتاج إلى موارد مالية، يتدخل البنك هنا لتقديم هذا النوع من القروض وأخذ البضائع كضمان.

- ***الصفقات العمومية:*** تعرف بأنها عقود الشراء ولتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية المتمثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية، وتضبط هذه الإتفاقيات والعقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية.

2-القروض الموجهة لتمويل الإستثمار: تلجأ الموسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا النوع من القروض عندما تكون بحاجة إلى قروض في دورة الإستثمارات سواء في بداية نشاطها أو في مراحل توسعها وتطورها. وتضم القروض متوسطة وطويلة الأجل سنتطرق إليها في أساليب التمويل.

سابعا: التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل:[4]

-تحريم الربا(الفوائد)

-تحريم تمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

-تقاسم الربح والخسارة

ثامنا: رأس المال المخاطر[5]

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004، ص 58.

[2] عمران عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] لوكادير مالحة، **نفس المرجع سابق**، ص 86.

[4] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص85.

[5] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة الشلف -الجزائر-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 124.

يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من شركات رأس المال المخاطر التي تغطي الحاجات التمويلية للمؤسسة دون طلب ضمانات وهي تهتم بنوعين من المؤسسات:

-المؤسسات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة

-المؤسسات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وغيرها من المشاكل الأخرى

تاسعا: التمويل من الشركات

هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة تختلف بإختلاف الدولة والإقتصاد، من ذلك مثلا شركات رهن، أوأفراد يعملون في مجال الإقراض، أجهزة حكومية تقدم قروض كوزارة الزراعة التي تقدم قروض لدعم المشاريع الزراعية الصناعة أو السياحة وغيرها.....إلخ.[1]

المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الشركات الصغيرة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب، بحيث نميز بين مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة:

الفرع الأول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك ثلاثة أساليب وتتمثل في:

أولا: التمويل الطويل الأجل: تعتبر مصادر التمويل طويل الأجل الجزء المكمل للهيكل المالي والتي تمثل في نفس الوقت مكونات هيكل رأس المال وتتمثل أساسا في الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.[2]

ثانيا: التمويل المتوسط الأجل

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 % إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.

ثالثا: التمويل قصير الأجل [3]

---

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 274.

[2] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1998، ص 12.

[3] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص 52.

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع.

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الإئتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية" برسم البيع أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيه (بيعها لصالحها) بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة

الفرع الثاني: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

أولا: التمويل عن طريق البنوك الإسلامية [1]

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1 -التمويل بالمشاركة: هي عقد من عقود الإستثمار يتم بموجبها الإشتراك في الأموال وإستخدامها في الأنشطة المختلفة، بحيث يساهم كل طرف بحصة من رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك رأس المال وطرف يملك رأس المال والجهد معا، وبالتالي يتحمل جزءا من الخسارة على قدر إستثماره من ماله الخاص.[2]

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

2- التمويل بصيغة المضاربة [3]

وفيها يقوم المصرف الإسلامي بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم العامل بالأعمال اللازمة والأرباح بحسب الإتفاق، ويعتبر هذا النوع أكثر أشكال التمويل ملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-التمويل بصيغة السلم

وهو في الإصطلاح الفقهي عبارة عن "بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا." وقد أظهرت إحدى الدراسات كفاءة نظام السلم مقارنة بأسلوب الفائدة وذلك في تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، إذ تبينت الفروق الإيجابية بإستخدام

---

[1] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص ص 110 ،111.

[2] عبد الحليم غربي، وبالرقي تيجاني، **نماذج مصرفية في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008/04/15/14، ص 13.

[3] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 73،78.

هذه الأداة مثل: إرتفاع كفاءة المزارعين وزيادة إنتاجيتهم، والإنضباط المالي وتوظيف الأموال وفق ماخصصت له وغير ذلك من الإيجابيات والمزايا.

وهكذا يمكن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بيع السلم، سواء تم ذلك نقدا، أو تم من خلال توريدها بالآلات والمواد الأولية، أو بمختلف الخدمات التي تساعدها في عملية الإنتاج، وذلك مقابل كمية من المنتجات للمصرف الممول. وبذلك فإن هذا النوع من التمويل يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على سيولة نقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد، مقابل التعهد بتسليم كمية الإنتاج المتفق عليها بعد فترة زمنية محددة.[1]

4-التمويل بالمرابحة

تعمل هذه الصيغة على عدم تمويل السلع المحرمة شرعا، كماأن التطبيق السليم لما يساهم في تعزيز سمة الأمانة في المجتمع، وذلك من خلال تجنب التحايل ببيع السلعة صوريا، ثم شراءها، وترسخ سلوك الوفاء بالوعد من خلال جدية البائع والمشتري، كذلك يظهر البنك بدوره كتاجر، وليس مقرضا، وذلك من خلال متابعة السوق، أسعار السلع.

5- التمويل بالإستصناع

وهو صيغة من صيغ البيوع، وتعمل هذه الصيغة على خدمة الآمر بالإستصناع في تسليمه العين المستصنعة طبقا للمواصفات المحددة، وغالبا لايمتلك المستصنع المال والخبرة الكافية في تقويم أعمال المقاولات والمصانع، فهي تمول مشروعات منتجة، وهذا يعمل على تحريك الإقتصاد. وتكمن أهمية التمويل بالإستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير إشكال من التقاول والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي.[2]

ثانيا: التأجير التمويلي [3]

يمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر إذ يزوده المؤجر بالأصل المطلوب دون حاجة شراءه، كما يؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ماتأخذ تكلفتها في الحسبان عند تقدير قيمة دفعات لإيجار. قد يكون الأصل من المنقولات مثل: المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجير التمويلي فإن البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها على مدى فترة التعاقد.

الفرع الثالث: الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الإهتمام بها فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف التي تسعى لها، والتي من أهمها:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSAJ) [4]

---

[1] رحيم حسين، وسلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة السلم والإستصناع، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية** –، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر2006، ص 13.

[2] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 58.

[3] منير إبراهيم هندي، **مرجع سابق**، ص554.

[4] بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد01، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2010، ص 210.

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 08 سبتمبر 1996والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر2003 وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها جميعها. يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، ولها فروع في كامل التراب الوطني وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان 1996. ولها فروع محلية وجهوية وتضطلع بالمهام التالية:[1]

- تقديم الدعم والإستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا وإجتماعيا

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين، وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان إسترداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى.

ويتم إستخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والثانية بين الطرفين السابقين والبنك وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة كما يأتي:

- المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب حجم الإستثمار وموطنه.
- قرض دون فائدة تمنحه الوكالة ويتغير حسب مستوى الإستثمار.
- قرض بنكي يخفض جزء مهم من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)[2]

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 _ 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع حيث يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ولها فروع جهوية على التراب الوطني، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جانفي 2004. ومن أهم وظائفها نذكر مايلي:[3]

- تقديم القروض بدون فائدة والإستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة القرض المصغر
- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإستثمارية

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

---

[1] شريف غياط، ومحمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 24،، العدد 01، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2008، ص 134.

[2] بوسهمين أحمد، **نفس المرجع السابق**، ص 210.

[3] غياط شريف، ومحمد بوقموم، **مرجع سابق** ، ص 110.

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات، قررت الحكومة مؤخراً إنشاء جهاز جديد لتتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب.

وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني.

رابعا: هيئات دعم الإستثمار[1]

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05- 10-1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار ومناخه وآليات عمله . وأهم ما ميز التشريع الجديد بما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الإستثمار(**ANDI**) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالإستثمار وإصدار التراخيص.

5- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]

يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية والنمو وقدرتها التنافسية مما يسمح لها بالبقاء وبفعالية في المنافسة.

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، حيث أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل أهم أهدافه الأساسية فيما يلي:

تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصية كل ولاية وكل فرع وسبل تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع و تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (**الإيزو**)* ومخططات التسويق، وينظر من هذا البرنامج أنه تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقق التنافسية والفعالية في سوق مفتوح.

سادسا: برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي تستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، وخاصة ماتعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية:

[1] غياط شريف، ومحمد بوقموم، **مرجع سابق**، ص 111.

[2] برنو نور الهدى، **مرجع سابق**، ص 8.

-تطوير التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم إنشاء وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.

وقد حدد هذا البرنامج مجالات التعاون والمتمثلة في التطور الاستراتيجي والتسويق، الإنتاج، والصيانة، الجودة،الإدارة، التنظيم، المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير والتموين والتصدير.

ومن أشكال التعاون هناك التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع البنك العالمي، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتعاون الثنائي خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الجزائر، فرنسا، الجزائر، ايطاليا، الجزائر، تركيا، الجزائر، كندا.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المعتمدة لحلها

تواجه هذه المؤسسات مجموعة من المشاكل تختلف من حيث طبيعتها ومدى تأثيرها على مسارها وتهديدها لوجودها أوإحتمالات نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإمكانيات إيجاد أفضل السبل والوسائل المناسبة لمعالجتها، وفي هذا الإطار يمكن عرضها كالتالي:

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: الخلافات بين الشركاء

في بعض الأحيان تكون المؤسسة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها وعدم الإتفاق حول الكثير من الأمور كطريقة تسيير العمل، مما يؤثر بشكل أو بآخر على مصير المؤسسة، وترجع هذه الخلافات إلى:[1]

-اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية والتسويقية...إلخ

-الأنانية وحب الذات

-الإ تكالية واللامبالاة

-الإكثار من السحوبات الشخصية

وتؤدي هذه النزاعات إلى الاهتمام بالأمور الشخصية وإهمال العمل، وقد تتراكم إلى حد تهديد بقاء المؤسسة.

ثانيا: مشاكل تمويلية

يشكل التمويل عنصرا أساسيا في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، لذلك تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات. ونذكر منها:[2]

---

[1] موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الإنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة عينة من المؤسسات بالمنطقة الصناعية العلمة ولاية سطيف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص ص 19، 20.

[2] كمال كاظم، وجواد كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دارالأيام للنشروالتوزيع، الأردن، 2016، ص 38.

-صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب إحجامها عن التعامل مع هذه المؤسسات، لنقص الضمانات.

-مركزية القرار لمنح القروض.

-عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط.

-صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها.

- قدرة هذه المؤسسات على زيادة رأسمالها، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية.

- قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم تعتبر أولى وأهم المشكلات المواجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثالثا: مشاكل تسويقية [2]

-نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الإهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق.

- شدة المنافسة بين المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، والمنافسة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة.

-تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية.

رابعا: مشكلة نقص الخبرة واليد العاملة المؤهلة

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص في الخبرات والعمالة المؤهلة، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:[3]

-أن المدير المالك في غالب الأحيان يجهل تحديد مواصفات العمل (الوظيفة) والخبرات والمؤهلات الواجب توفرها في العامل (توصيف الوظائف)، وهو ما ينجر عنه سوء اختيار العمال وفق أسس صحيحة، وبالتالي عدم الاستفادة من خدماتهم ومهاراتهم بأفضل شكل ممكن.

-عدم وجود الحوافز المادية وحتى المعنوية اللازمة لاستقطاب العمالة المؤهلة والكفاءة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بارتفاع تكلفتها، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمحدودية مواردها وقدراتها.

- وجود صعوبات تحول بينها وبين تحقيق دورها الفعال المتمثل في توفير مناصب عمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لحل المشكلات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى منهجية علمية ومنطقية في حل المشكلات التي تواجهها سواء كانت مشكلات داخلية أوخارجية، مشكلات تسويقية أوتمويلية أوإدارية. وبالتحديد من المقترح:[4]

- تحديد الأولويات بين الأهداف المطلوب تحقيقها

---

[1] قدي عبد المجيد، ودادن عبدالوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21 نوفمبر 2006، ص 2.

[2] موسى بن البار، **تأثير تكنولوجيا المعلومات على إستراتيجيات التسعير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة وكالة السياحة والسفر تيمقاد(باتنة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص ص 97،98.

[3] بوقرة الصديق، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي–دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999/2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 32.

[4] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم –مدخل رواد الأعمال–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006، ص 255 .

- تحديد وتخصيص الموارد على المنتجات والخدمات
- تحديد العلاقات بين السبب والنتيجة
- ترتيب المشكلات في شكل سلسلة زمنية لمعرفة المشكلة الأولى والمشكلة النهائية الأخيرة الظاهرة
- التصدي للمشكلة الرئيسية للعلاج والتي تمنع ماقبلها
- التروي في إتخاذ القرار لعلاج أي مشكلة إلا بعد الدراسة والتحليل
- التخطيط الجيد
- إستخدام نظام محاسبي جيد
- إعداد نظام تخزين على الطريقة الحديثة
- معرفة الأنظمة والقوانين المفروضة
- عدم التسرع في عملية تعيين الموظفين والعمال
- عدم إعطاء الثقة العمياء للموظفين والعمال، خصوصا في النواحي المالية
- التعامل مع التجار الموردين الأجانب بحذر وإنتباه
- معرفة المنافسين في السوق ومعرفة المحيط التجاري
- تدريب شخص ذو ثقة من الأقارب والأصدقاء على إدارة المشروع.
- مشاورة رجال الأعمال السابقين والهيئات الاستشارية والمحاسبية والقانونية
- تكوين علاقات شخصية مع الأفراد المهمين في القطاع الخاص والعام
- التركيز على جودة الإنتاج
- الجدية والصرامة في الإدارة والتعامل مع العمال والعملاء
- يجب أن يكون هناك إحترام متبادل بين العمال والعملاء
- العمل على نمو المؤسسة وإتساعها بإستمرار
- الاستفادة من خبرات المؤسسات الصغيرة في الدول الأخرى
- تجميع معلومات عن المؤسسات الأخرى التي فشلت
- يجب أن يحدد رجل المبيعات مدة معقولة لكل عملية بيع
- لا بد من معرفة مدى صدق العميل وتحديد أوقات السداد مسبقا في حالة البيع بالأجل

المبحث الثالث: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الصناعات التقليدية والحرف و التي تمثل النسيج الاقتصادي للدول.

الفرع الأول: خلق مناصب شغل وتحقيق التوزيع العادل للدخل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها 12.

فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**)* تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 2 /3 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.[1]

إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الأقاليم أدى إلى إمتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي.[2]

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة الإنتشار الموقعي، مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة و تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى.[3]

فهذا الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ربوع الوطن يمكنها من التخفيف من حدة مشكلة البطالة، كبح جماح الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن و كذا نشر الوعي الصناعي عبر الأقاليم المختلفة.

إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.[4]

الفرع الثاني: تنمية الصادرات ودعم الناتج المحلي

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.[5]

---

[1] زبير محمد، **التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي للتنمية في الجزائر**، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، بدون ذكر السنة، ص 11.

[2] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 167.

(**OCDE**)*: هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية وإقتصاد السوق الحر https: //ar.wikipedia.org على الساعة 22:14 بتاريخ 2017/05/05.

[3] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة– دراسة ميدانية لولاية قسنطينة –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 66.

[4] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي ، يومي 05/ 06 /2013، ص 8.

[5] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **مداخلة بعنوان دور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف في التنمية الإقتصادية والإجتماعية حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18/ 19 أفريل 2012.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية و السلع الوسيطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فان القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة، مع العلم أن أغلبية مؤسسات هذا القطاع هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وتقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.[1]

الفرع الثالث: توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي الناتج الداخلي الخام [2]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد تنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت هذه المؤسسات لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة والموجودة، ولا تشكل أي مصدر.

لقد كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والذي يشمل على كلّ ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معيّنة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.[3]

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها و تقوم بدور الموزع و المورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة و الدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه تقسم بدرجة عالية من الكفاءة و التفوق و التحكم في الجانب التكنولوجي.

---

[1] زبير محمد، **نفس المرجع السابق**، ص 13.

[2] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني، جوان 2011، ص89.

[3] زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 21.

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات و التحسين، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر، شروط الائتمان والخدمة في الأساليب و الهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية و تطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل منها:

- الرؤية الجديدة و الحديثة للإدارة الفعالة و أهمية التنمية البشرية
- تشجيع الابتكار تطوير تكنولوجيا الإنتاج
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة و التسيير

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة خاصة المؤسسات الموجودة في مجال الصناعةأكثر حظا.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإجتماعي

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجتماعيا من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التقليل من الهجرة الريفية

إن ظروف المعيشة الصعبة والبطالة والفقر خاصة في الدول النامية، جعلت سكان الريف يهاجرون من الريف إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وغرض العمل مما أسفر على سلبيات عدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وإنتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وظهور المدن العشوائية، كل هذا جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الإقتصادية عن طريق تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تدعيم الجماعات المحلية بمؤسسات إنتاجية وزراعية أوصناعية صغيرة من شأنه أن يخلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان ويساعد على نشر الوعي بالعمل الحر وبالتالي يقلل من هجرة اليد العاملة المحلية فتتحول المجموعة المحلية من طاردة إلى جاذبة.

كما أن إستقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في توطين السكان وإستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.[1]

الفرع الثاني: إشباع رغبات واحتياجات الأفراد و تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين

[1] علوني عمار، **مرجع سابق**، ص 176.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

كما تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها إضافة إلى العائد الاقتصادي المحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي.[1]

وتسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين جاهدة للعمل على إكتشاف إحتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع و الخدمات، وإن ربط العلاقات مع المستهلكين وبين المنتج و المستهلك و يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات.

وفي ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

الفرع الثالث: التخفيف من حدة الفقر والمشكلات الاجتماعية[2]

لقد عرفت الجماعات المحلية في مختلف مناطق الوطن إرتفاعا كبيرا للبطالة وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشة وإرتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الإقتصادية والتعديل الهيكلي، وإقتداء بتجارب الكثير من الدول في معالجة الفقر تم إستحداث التمويل المصغر في الجزائر، الهدف منه تمويل مشروعات مصغرة موجهة لعديمي الدخل مثل النشاطات الصغيرة الحجم والخدمات، العمل بالبيت....

ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل: البطالة والتهميش والفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي و المادي.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة

[1] سامية عزيز، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] علوني عمار، **مرجع سابق**، ص 119.

تعتبر الفنادق والمطاعم أبرز أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياحة وتنمية النشاط السياحي، فوجودها في منطقة سياحية يشجع السياحة بهذه المنطقة إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمصغرة الناشطة في مجال الصناعات التقليدية والتي تسمح باستغلال ما تزخر به المنطقة من حرف.

تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تنمية النشاط السياحي بهذه البلديات خاصة في فصل الصيف كونها ساحلية فهي تشكل عامل جذب سياحي إضافة إلى ما توفره من مناصب عمل مؤقتة أو دائمة.[1]

الفرع الأول: توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة [2]

تعمل تنمية السياحة على تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكملة، حيث يؤدي إنشاء فندق يتسع لمائتي سرير ومقهى ومطعم إلى خلق ستين منصب شغل مباشر، هذا فضلا عن إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى مثل النقل والصناعة ومنها الصناعة الحرفية التي تجلب أيضا مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية، أما الهوايات الأخرى مثل المسرح والغناء والرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السياح وخلق مناصب عمل جديدة. ومن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير السياحة على العمالة، أوضحت دراسة أجريت في منطقة الكراييبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر. كما أكدت دراسة أخرى تم إجراءها في المكسيك أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير فرص عمالة بمعدل أكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي. كما أكدت معظم الدراسات التي أجريت أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. فالتنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ارتباطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل المصارف والتأمين والصناعات الغذائية والأثاث الفندقي ... الخ

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب **11 %** من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه الصناعة و تداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى. لذلك فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية و كذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، والذي يترتب عنه هو الآخر ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية و غيرها من الآثار والمنافع الأخرى، والتي تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الإستقرار الإجتماعي و السياسي في البلاد.

---

[1] بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا –دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009–2011**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 115.

[2] يحي سعيدي، وسليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية /حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص 101.

في حال قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير الأقاليم أي أنه يؤد مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة، واستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية ... إلخ، حيث تؤدي السياحة إلى تنمية وتطوير المناطق الأقل حظا من التنمية، إذ تتجه التنمية السياحية غالبا إلى المناطق التي تتوفر لها مزايا طبيعية ومناخية أقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران المدني كالشواطئ ومناطق الجبال والبحيرات والتي كثيرا ما تكون محرومة من العمران المصاحب للتقدم الصناعي، ولا شك أن تحقيق درجة معيشة من التنمية الاقتصادية للأقاليم في الدولة قد يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية.

الفرع الثاني: خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة [1]

من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير الحالي منها إلى تحقيق درجة معينة من التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته. فزيادة الطلب على المواد الغذائية، والطلب على الأسرة وملحقاتها، والخدمات والأدوات الصحية، والنقل وغيرها من شأنه أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطتها كما أنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والإجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة
- خلق فرص عمل جديدة
- استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها
- تشجيع وتنمية القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي
- زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة للعمالة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة

فالانفاق السياحي يعني انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب الخدمات والسلع المشتغلين بالسياحة ويتفرع عن هذا الانفاق سلسلة من الانفاقات مثل الانفاق على: الخدمات الفندقية، الرحلات السياحية المنظمة من طرف وكلاء السياحة، خدمات المطاعم السياحية، وسائل النقل السياحي المختلفة، دخول المتاحف، خدمات أعمال الصرافة والتأمين والاتصالات وغيرها، ثم الانفاق على المشتريات وعلى المرشدين السياحيين وكل ما يتصل بصناعة السياحة.

الفرع الثالث: زيادة الفرص الإستثمارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية [2]

---

[1] قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر– دراسة حالة ولاية مستغانم–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير الدولي، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 160.

[2] محمد بولصباع، **التنمية السياحية كمدخل للتنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، بميلة، يومي 19-20 أكتوبر2015، ص112

إن وجود الشركات الأجنبية في مجال صناعة السياحة يمكن أن يؤدي إلى تحسين وتطوير أنظمة فنون الإدارة في هذه الصناعة، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب لنقل التصنيفات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا أو الأنشطة السياحية الأخرى.

تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها و خدماتها السياحية، و باستطاعة الإستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال.[1]

ويمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية. ولقد اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى تحرير الخدمات لما لها من روابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية، ويتبلور مفهوم تحرير الخدمات السياحية في إزالة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات الخدمات السياحية ووضع الضوابط الموضوعية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ذلك سوف يساهم في دفع التنمية السياحية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

و تحتاج معظم الدول لشراء احتياجاتها الأساسية من سلع وخدمات للحفاظ على مستوى معين من المعيشة، وأيضا لسداد القروض من مؤسسات الإقتراض الدولية أو البنوك التجارية لذا فإنه من الضروري إيجاد مصادر للعملات الصعبة للقيام بالعمليات السابقة وتشكل السياحة مصدرا هاما ومباشرا وميسورا في هذا المجال، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

-مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (الفنادق، القرى السياحية ..إلخ)

-المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد فروق تحويل العملة

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية

- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين

كما يؤدي تنمية صناعة السياحة إلى:

- المساهمة في التنمية المحلية و العمرانية و ذلك بتنمية مناطق جديدة للجذب السياحي مما يسهم في تحقيق نمو متواز على مستوى الاقتصاد الكلي
- يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات و الأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة
- كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية و بالتالي معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة ومنه اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات

[1] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص 115.

- تطوير الأماكن السياحية وتوفير مختلف الخدمات العامة
- زيادة الموارد المالية للمحليات المستقبلة من خلال الضرائب والرسوم
- زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية والأثاث الفندقي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات السياحية وهذا يؤدي إلى تشغيل عمالة إضافي
- تساهم السياحة في توفير مراكز الترفيه والثقافة لخدمات المواطنين المحليين إلى جانب السياح
- تساهم التنمية السياحية في تخطيط المدن السياحية المتكاملة
- تساهم في إطلاق مشاريع التهيئة الحضرية والعمرانية
- تؤدي إلى إنشاء المزيد من الوكالات السياحية والسفر ووسائل النقل السياحي
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع المحلي
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم
- المساعدة على إنشاء المنتزهات والمحافظة على البيئة وحمايتها

إن الأهمية الاقتصادية للسياحة تقاس بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، كما أن الخزينة العامة للدولة السياحية ستستفيد من زيادة حصيلتها من الضرائب المختلفة مثل:[1]

- الضرائب على المواد الغذائية
- ضرائب أرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية عموما
- ضرائب دخول وأرباح المشغلين بكافة الأعمال المتصلة بصناعة السياحة
- رسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة
- رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد ... الخ

خلاصة الفصل

يعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح يساعدنا في التعرف على معايير التحليل فيه، واختلاف المفاهيم راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة، وإلى اختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى.

كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من عدة مشاكل ويتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى، إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي يلعبه في اقتصاديات الدول، بمساهمته في توفير مناصب الشغل، وتحقيق رقم أعمال معتبر، والمساهمة الفعالة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وخلق قيمة مضافة.

[1] محمد بولصباغ، **نفس المرجع السابق**، ص 113.

وبما أن أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم، وتوفير الموارد الكافية لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها، يظهر الدور الهام الذي يلعبه البنك في هذه العملية، وهذا بتوفيره للقروض اللازمة لتمويل عملية الإنشاء والتطوير، وهذا بعد قيامه بالدراسات المناسبة.

ومن هنا نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير في الدول، وذلك بتوفير محيط ملائم وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل سياسات تأهيلها والعمل على ترقية مختلف مجالاتها.

تمهيد

لقد زاد إهتمام الدول خاصة النامية في العقود الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإدراكها بأهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية، وبإعتبار هذه المؤسسات رغم صغر حجمها فرضت وجودها في محيط سريع التغير، وإستطاعت الإستحواذ على حصص معتبرة من السوق، كما أن دورها أساسي في خلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية. ولقد ركزت المشاريع التنموية في مجموعها على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من بيئة المحيط الذي يعطي لهذه المؤسسات الدافع للقيام بالدور المراد منها، ونظرا للدور الذي تساهم به في تحقيق متطلبات التنمية المحلية.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى حركية هذه المؤسسات بالولاية والمؤشرات الإحصائية لها ، ثم نتطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها في ولاية بسكرة ومدى مساهمتها تحقيق في التنمية المحلية.

وسنتناول ماسبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

المبحث الأول: نبذة تعريفية لولاية بسكرة

لكي نتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية يجب أولا معرفة المحيط العام الذي تنشط فيه، وذلك من خلال إبراز إمكانيات ولاية بسكرة الطبيعية، البشرية والصناعية مع التطرق إلى أهم الهياكل القاعدية.

المطلب الأول: البنى التحتية لولاية بسكرة

تعتبر الولاية همزة وصل بين الشمال والجنوب، مناخ الولاية شبه جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا وتمتاز الولاية بطابعها الجغرافي (جبال في الشمال، هضاب وسهول بالوسط، وسهول شبه صحراوية بالوسط)

الفرع الأول: البطاقة التقنية لولاية بسكرة وهياكلها القاعدية

أولا: البطاقة التقنية لولاية بسكرة:

تقع ولاية بسكرة في الجنوب الشرقي للبلاد وتحدها:

- من الشمال ولاية باتنة
- من الشمال الغربي ولاية مسيلة
- من الشمال الشرقي ولاية خنشلة
- من الجنوب الغربي ولاية الجلفة
- من الجنوب الشرقي ولاية الوادي
- من الجنوب ولاية ورقلة

تعتبر التركيبة السكانية من أهم عوامل نجاح أي إستثمار وذلك لما توفره من قدرات بشرية ويد عاملة قادرة على التأقلم مع أي نشاط بحكم أن عنصر الشباب هو الغالب على التركيبة السكانية من ذكور وإناث وتتمتع غالبيتهم بمستوى تعليمي مقبول ويد عاملة مؤهلة وذات تكلفة تنافسية. ويقدر العدد الكلي لسكان الولاية بـ869215 نسمة 2015 .

الجدول رقم 06: البطاقة التقنية للولاية [1]

الرمز الهاتفي	033
المساحة	21509.80 كلم 2
عدد مناطق النشاط	14
عدد المناطق الصناعية	01
السكان	775797 نسمة
عدد الدوائر	12
عدد البلديات	33

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2015، ص 2.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2015، ص 2.

ثانيا: الهياكل القاعدية لولاية بسكرة

1 -التعليم العالي:

تتوفر الولاية على جامعة تحت إسم " **محمد خيضر**" التي تعتبر فضاء مفضل لتكوين وتطوير وتأهيل الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل، وتدعيما للإبتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرمت إتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ2007/07/23 والتي تهدف إلى:

- ✓ إيجاد جسور التواصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة ومراكز البحث.
- ✓ تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنتائج البحث وإطلاع الباحثين على الإحتياجات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ يتواجد بالجامعة **31838 طالبا** يحتوي على**6 كليات** في التخصصات التالية:

-كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

-كلية العلوم والتكنولوجيا

-كلية الحقوق والعلوم السياسية

-كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

-كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-كلية الآداب واللغات

2- التكوين المهني: [1]

تتوفر الولاية على شبكة هامة من هياكل التكوين المهني موزعة كالتالي:

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 04.

الجدول رقم07: يبين التكوين في المراكز

المركز	قدرة الإستيعاب	الإختصاصات المفتوحة	عدد الأساتذة	عدد الطلاب
المركز.الوطني. في التكوين المنهي بسكرة	400	17	50	1148
المركز.الوطني. في التكوين المنهي أولادجلال	300	/	13	/
مركز.التكوين المهني بسكرة 4	300	/	8	/
مركز.التكوين المهني بسكرة العالية	300	/	15	/
مركز العالية بسكرة	450	27	19	614
مركز أحمد قطاني- بسكرة	300	21	16	454
مركز فضيلة سعدان بسكرة	250	26	30	705
مركز لبشاش	300	9	14	286
مركز بلعيد قالة – طولقة	450	30	21	581
مركز – سيدي عقبة	400	28	19	686
مركز أولاد جلال	400	33	21	628
مركز زريبة الواد	250	23	18	288
مركز أورلال	250	29	22	342
مركز لوطاية	250	17	17	221
مركز القنطرة	250	15	17	170
مركز سيدي خالد	400	30	24	611
مركز.التكوين المهني سيدي خالد 2	300	/	9	/
ملحقة مشونش	100	/	/	/
ملحقة جمورة	100	/	/	/
ملحقة عين زعطوط	100			
ملحقة الدوسن	250	17	14	172
ملحقة رأس الميعاد	100			
م.و.م في ت المهني طولقة	300	9	/	/
مركز بوشقرون	300	15		127
مركز فوغالة	300	14		154
ملحقة الفيض	100			
ملحقة ليوة	100			
المجموع	**7.300**	**360**	**377**	**7187**

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، ولاية بسكرة، 2014، ص 03.

- **التكوين في المؤسسات الخاصة للتكوين المهني:**[1]

كما تتوفر الولاية على **24** مدرسة معتمدة، بطاقة إستيعاب **1346 منصب**، بالإضافة إلى معاهد ومراكز قطاعية متخصصة (مدرسة التكوين الشبه طبي، المعهد الإسلامي لتكوين الأئمة، مركز الطب البيداغوجي، مدرسة طه حسين للصم البكم).

[1] www.dipmepi-biskra.com au 03/04/2017, 12 :30

3 -**الطرقات**: [1]

تعتبر شبكة الطرقات ووسائل النقل من أهم المحفزات لجلب الإستثمار وبحكم الموقع الإستراتيجي التي تتوفر عليه الولاية، حيث تمتد شبكة الطرق على طول 2389.74 كلم موزعة على النحو التالي:

الطرق الوطنية: 550.100 كلم

الطرق الولائية: 482.700 كلم

الطرق البلدية: 1356.94 كلم منها

أ -السكك الحديدية:

شبكة السكة الحديدية بولاية بسكرة ممتدة من الشمال إلى الجنوب، حيث أن هناك 3 محطات رئيسية في (بسكرة لوطاية،القنطرة) يبلغ طولها 130 كلم، وهي تساهم في النشاط الإقتصادي بين الولايات.

ب -النقل الجوي:

يوجد في ولاية بسكرة مطار دولي واحد يتميز بتنوع رحلاته الوطنية والدولية، كما عرف خلال هذه السنوات الأخيرة عمليات ترميم واسعة حسنت من مستوى هاته الرحلات.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 05.

4 -الصحة: يتكون قطاع الصحة من قطاعين خاص وعام

الجدول رقم 08: يبين قطاع الصحة بالولاية (القطاعات الخاصة والعامة)

القطاعات الصحية العمومية	القطاعات الصحية الخاصة
• **04** مؤسسات عمومية إستشفائية بسعة **800** سرير • **02** مؤسسات إستشفائية متخصصة بسعة **131** سرير • **32** مجمع صحي بسعة **101** سرير • **123** قاعة علاج • **09** مؤسسات عمومية للصحة الجوارية • **34** مجمع صحي بسعة **118** سرير	• **03** عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير • **01** عيادة غير إستشفائية لطب وجراحة العيون • **01** مركز جواري لتصفية الدم بسكرة • **03** مخابر للتحاليل الطبية • **05** مؤسسات للنقل الصحي • **03** مؤسسات لتوزيع الأدوية بالجملة منها • **02** مؤسسات خاصة • **33** وكالة ENDIMED لتوزيع الأدوية بالتجزئة • **144** صيدلية منها **17** عمومية • **150** عيادة طبية عامة • **98** عيادة طبية متخصصة

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، ولاية بسكرة، 2014، ص 05.

الفرع الثاني: ثروات ولاية بسكرة

1 -الأراضي الزراعية: [1]

تحتل ولاية بسكرة الصدارة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع وكثرة المنتوج الفلاحي.

الجدول رقم09: يبين الأراضي الزراعية المتوفرة في الولاية

توزيع الأراضي	المساحة	المساحة من إجمالي مساحة الولاية	أماكن تواجدها
الأراضي الصالحة للفلاحة	178.174	8.28	ليوة، أوماش، أمليلي، أولاد جلال، لغروس، الدوسن، الشعيبة، الفيض، زريبة الوادي، عين الناقة
أراضي بور ورعوية	139.9746	1.39	جميع البلديات
أراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة	386.585	3.86	جميع البلديات
أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	74858	748.58	جميع البلديات
الحلفاء	19644	1.9664	مزيرعة، البسباس، رأس الميعاد

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، ولاية بسكرة، 2014، ص 07.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 7.

2 -الإستزراع السمكي:

في إطار البرنامج الوطني للإستزراع السمكي للسدود والمسطحات المائية لعام 2015 إستفادت الولاية بحصة تقدر ب111 ألف يرقة (سمك الشبوط الفضي) من المفرخة المتنقلة بسد بابار ولاية خنشلة ، وتم إحضارها و زرعها بسد منبع الغزلان في 10 أوت 2015 بحضور المصالح التقنية للمحطة وللفلاحة ، البيطرة ، الغابات ومهندسي السد.

كما تم زرع أكثر من **3000 سمكة** نوع البلطي النيلي (35% منها إنتاج محلي) بأحواض السقي الخاصة بالفلاحة وزعت على **61 فلاح** عبر مختلف بلديات: طولقة، سيدي خالد أولاد جلال، أورلال، بسكرة، سيدي عقبة، عين الناقة.

3 -الصيد القاري:[1]

تم استخراج كمية من الأسماك تقدر ب 38180 : كلغ مقابل 55131 كلغ سنة 2014 نوع الشبوط الفضي، ذو الفم الكبير والملكي من سد منبع الغزلان وسد فم الخرزة منها 2280 كلغ سمك البلطي النيلي مستخرجة من أحواض الري الفلاحي مع العلم أن نسبة % 11 من المنتوج السمكي تسوق خارج الولاية من طرف مؤسستي الصيد القاري المرخص لها من قبل الوزارة.

4 -الموارد المائية:[2]

تزخر ولاية بسكرة بموارد مائية جوفية هامة، والتي تحضى بدور إستراتيجي في السياسة العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن، حيث تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية ب: **820 مليون م^3**

أ -موارد المياه الجوفية: [3]

- عدد المناقب العمومية **736** منقب
- عدد المناقب الخاصة **7412** منقب
- الموارد المعبأة **761**
- عدد المناقب وحجم المياه الموجهة للشرب (275/77.5هكم^3 / للسنة)
- عدد المناقب وحجم المياه الموجهة للفلاحة (7861/676.5هكم^3 / للسنة)
- عدد المناقب وحجم المياه الموجهة للصناعة (12/75هكم^3 /للسنة)

ب موارد المياه السطحية:

- سد منبع الغزلان بلوطاية بطاقة تخزين **55.5 مليون م^3**
- سد فم الغرزة بالدروع بطاقة تخزين **17.5 مليون م^3**

ج -شبكة المياه الصالحة للشرب:

- عدد المراكز المزودة بمياه صالحة للشرب **75** مركز
- الطول الإجمالي للشبكة **1.535** كلم

[1] البيان السنوي، بسكرة، 2015، ص 146. www.wilayabiskra.dz/files ,au 16/05 /2017,23 :23

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 06.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 8 .

- عدد الخزانات **146** بطاقة تخزين تقدر ب **119.210 م^3**

5 -البريد والمواصلات:

الجدول رقم 10: يبين البريد والمواصلات بالولاية

مؤسسة بريدية	88 مؤسسة
شبابيك	163 شباك
العدد الإجمالي للأكشاك الهاتفية	1246 كشك
عدد الهواتف العمومية	103 خط هاتفي
عدد مقاهي الأنترنت	92 مقهى

* **المصدر:** مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **مرجع سابق**، ص 06.

المطلب الثاني: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار [1]

يشهد قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار حركية وديناميكية ملحوظة ويرجع ذلك للدور البارز الذي أضحى يؤديه هذا القطاع سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي مما أهله أن يكون محل إهتمام من قبل السلطات العمومية.

وتتجلى تلك العناية من خلال إنشاء هياكل وآليات داعمة ومساعدة تشجع على الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بغية ترقيته وتطويره.

وولاية بسكرة من الولايات التي تتوفر على نسيج مؤسساتي وإمكانيات معتبرة بما في ذلك الموقع الجغرافي والتمركز الصناعي وما تزخر به من المورد البشري والموارد الأولية المتنوعة بالإضافة إلى هياكل الدعم مما يخول الولاية إعتلاء مكانة في المشهد الاقتصادي والوطني والذي من شأنه تشجيع الإستثمار وتطوير الإقتصاد المحلي ويعتبر فضاء يوضح فرص الإستثمار في الولاية ويرفع من جاذبيتها الإقتصادية لجلب المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء.

[1] www.dipmepi-biskra.com au 05/05/2017, 23 :05 .**مرجع سابق**

الفرع الأول: نشأة مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

أنشأت المديرية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **14-21** المؤرخ في **21** ربيع الأول عام **1435م** الموافق ل**23** يناير سنة **2014**، يعدل المرسوم التنفيذي رقم **11-19** المؤرخ في **20** صفر عام **1432** الموافق ل**25** يناير سنة 2011 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل: 22 يناير سنة 2015، المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها. والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للمديرية:

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة وترقية الإستثمار

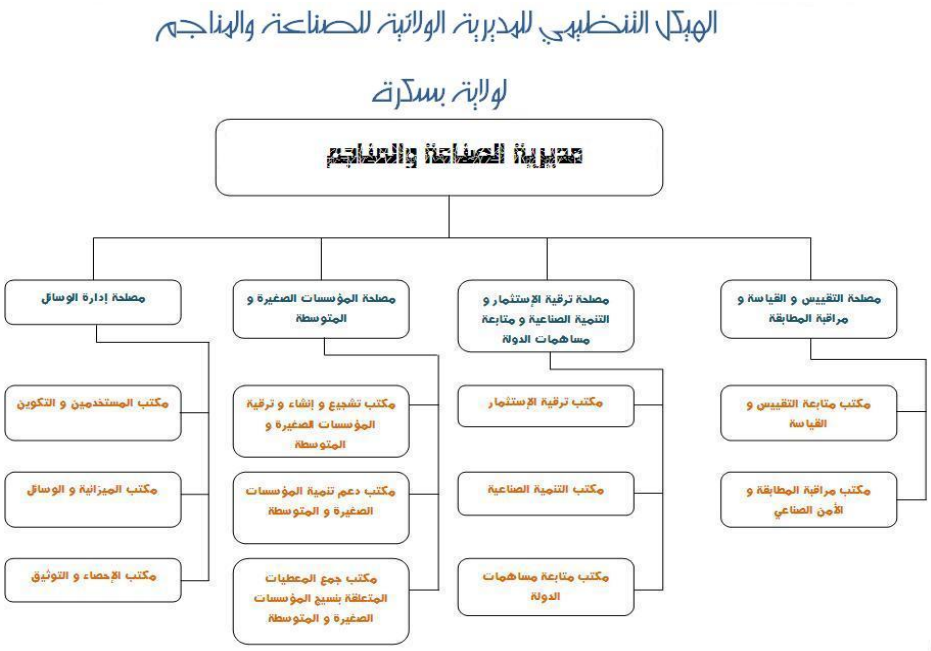

المصدر: المصدر: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار

الفرع الثاني: مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

أولا: في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي

تسهر المديرية على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي:[1]

1- تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.

2-تسهر على مراقبة الموارد الصناعية.

3-تسهر على مطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.

4-تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديدة لضغط الغاز والبخار.

5-تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر-مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 09.

ثالثا: في ميدان تطوير النسيج الصناعي وترقية الإستثمار

1-تساهم المديرية في ترقية وتطوير الجاذبية الإقتصادية.

2-تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية.

3-تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.

4-تقيم دوريا تطبيق إجراءات ترقية الإستثمار.

رابعا: في ميدان تسيير مساهمات الدولة والخوصصة

1-تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية.

2-تساهم في متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة.

خامسا: في ميدان الإعلام الصناعي

1-تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بكل وسيلة إتصال أو معلومات تقنية أو إحصائية مناسبة.

2-تساهم في وضع نظام لليقضة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقضة التكنولوجية.

سادسا: في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تساهم في تنفيذ إستراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.

2-تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة.[1]

3-تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالإتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميدان المناولة.

5-تساهم في إنجاز وتعيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: قطاع الصناعة والبيئات الداعمة له

الفرع الأول: تعريف قطـــــــاع الصناعـــــــــة في ولاية بسكرة

تتمتع الولاية بنسيج صناعي متنوع وذلك لاحتوائها على 07 شركات عمومية و60 مؤسسة خاصة إضافة إلى 26 منجم. ويتمثل النسيج الصناعي للولاية في:[2]

- صناعة المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات.
- صناعة مواد البناء.
- صناعة الكابلات الكهربائية.
- صناعة الخشب والورق والطبع.
- الصناعات اليدوية والحرفية كالنسيج والطرز.

يشمل هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها: الآجر الأحمر، صناعة الكوابل الكهربائية، الصناعات الغذائية، الدقيق، النسيج الخشب والورق وصناعة مواد البناء والصناعة المختلفة إضافة إلى منتجات الصناعة التقليدية كالفخار.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، نفس مرجع سابق، ص11**.

[2] www.dipmepi-biskra.com **au** 2017/5/5 ،9:00

أولا: المنطقة الصناعية بالولاية

تقع المنطقة غرب النسيج الحضري للمدينة مع إنشاء منطقة توسع لها، مما زاد من أهميتها الإقتصادية وتظم عدة مؤسسات منها: SNTC، ENICAB, TIFIB، SONATRACH...الخ.

- عدد المناطق الصناعية: 01.
- المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية: 163 هكتار و 77 آر
- عدد الإجمالي للقطع المنشأة: 51
- عدد الوحدات (المشاريع): 24
- عدد مناصب الشغل: 2900
- وضعية ومبلغ التهيئة: استفادة المنطقة الصناعية لولاية بسكرة من برنامج إعادة التهيئة مبينة كما يلي:
  - تهيئة الطريق، شبكة التطهير، الإنارة العمومية: 134.56 مليون دينار جزائري.
  - بناء 03 مراكز للمراقبة بمبلغ: 84.66 مليون دينار جزائري.

كما إستفادت الولاية من منطقة صناعية جديدة قيد التهيئة ببلدية أوماش.

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة لقطاع الصناعة

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل مهامها في:[1]

1-تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

3-متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.

4-إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الإقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.

5-جمع وإستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF

أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي.

إسندت المهام التالية للوكالة:

1-الوساطة العقارية

أ- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية

[1] **www.dipmepi-biskra.com**

ب- ترقية الحافظة العقارية.

ج- تسويق الحافظة العقارية.

د- إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الإستثمارية.

2-إنشاء بنك للمعلومات: وذلك بوضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوي الوطني.

3-الضبط العقاري: إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق :

أ- جدولة أسعار العقار الاقتصادي يتم تحديثها كل 06 أشهر.

ب- إعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية كل 06 أشهر.

ج- دراسات خاصة[1].

4-الترقية العقارية

تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز بعد تثمينها وتجزئتها وتهيئتها لصالح أصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحث.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية وإستقلال مالي. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الإستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد.

رابعا: الهيئة الجزائرية للإعتماد

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-466 المؤرخ في 4 ذي القعدة 1426 الموافق 6 ديسمبر 2005، الهيئة الجزائرية للإعتماد (ALGERAC) هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تقع تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع الإستثمار والمهمة الرئيسية لهيئة الإعتماد هي تقييم المطابقة.

خامسا: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بالوسط BSTPC

1- تشجيع وتطوير المناولة الصناعية في الجزائر

2 -إنشاء ملفات المؤسسات المناولة

3-تعزيز الروابط بين المؤسسات

4-الترويج للمنتجات والكفاءة الجزائرية وتشجيع الإستخدام الأقصى لطاقة الإنتاج

5- تنظيم ملتقيات واجتماعات الأعمال.[2]

سادسا: المكتب الوطني للمقاييس القانونية ONML

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الصناعة وإستقلال مالي ، نشأت عام 1986 بموجب القانون التنفيذي رقم 86-250 بـــ 30 سبتمبر 1986.

مهمتها الرئيسية هي ضمان موثوقية أدوات القياس التي تتطلب تأهيل قانوني.

[1] **www.dipmepi-biskra.com**

[2] **www.dipmepi-biskra.com**

سابعا: المعهد الجزائري للمعايير IANOR

تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع الإستثمار، المعهد الجزائري للمعايير (IANOR) يعرف كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 من 21 فبراير عام 1998 كجزء من إعادة هيكلة شملت (المعهد الجزائري للمواصفات والملكية الصناعية). يحمل شهادة الأيزو 2000 - 9001 - ISO من قبل المكتب الدولي، المصرف العربي الدولي VINÇOTE في بروكسل، بلجيكا في 26 مارس2007.

ثامنا: المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية

أنشئ المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، في إطار إعادة تنظيم هياكل المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وإقتصادي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فبراير 1998، ووضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. حيث تتمثل مهامه في:

يلتزم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بالاضطلاع بمهمتين أساسيتين كما جاء المادة 07 من المرسوم 98 – 68 المتضمن تحديد القانون الأساسي للمعهد:

1-مهمة إزاء الدولة (الخدمة العمومية): تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الملكية الصناعية.

2-مهام إزاء المتعاملين الاقتصاديين والباحثين، وتتمثل في[1]:

آ-فحص ودراسة الحقوق المعنوية (العلامات، والرسومات والنماذج، وتسميات المنشأ وبراءات الإختراع) وتسجيلها وحمايتها.

ب-تسهيل الحصول على المعلومات التقنية ووضع جميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بمجال تخصصه تحت تصرف الجمهور.

ج-ترقية قدرات الإبداع والإبتكار من خلال إجراءات تحفيزية مادية كانت أم معنوية.

المطلب الثالث: ترقية الإستثمار

الإستثمار هو الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد الوطني، ويعتبر قطا الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ومن آليات دعم الإستثمار ما يلي:

- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الإستثمار (CALPIREF)
- الشباك الوحيد غير المركزي لولاية بسكرة
-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI تم ذكرها سابقا في المطلب الثاني الخاص بترقية الإستثمار
-المجلس الوطني للإستثمار CNI

أولا: لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الإستثمار(CALPIREF)

تكلف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار على أساس بنك المعلومات المقدم من طرف مصالح أملاك الدولة والصناعة والأجهزة المكلفة بالعقار، بدراسة إقتراح منح الإمتياز بالتراضي وبالدينار الرمزي للمتر مربع. ومنذ صدور الإجراءات الجديدة التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المعدلة لأحكام الأمر 04/08 المتعلق بالإستثمار الرامي إلى إقتناء العقار الصناعي، عقدت اللجنة 11 جلسة عالجت من خلالها ملفات إستثمارية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] www.dipmepi-biskra.com.نفس المرجع السابق

الجدول رقم (11): يوضح عدد الملفات المدروسة والمصادق عليها

عدد الملفات المدروسة من طرف اللجنة منذ سنة 2011	عدد الملفات المصادق عليها من طرف اللجنة
573	470

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، مرجع سابق، ص 13.

1-تكوين الملف

أ-طلب إلى السيد الوالي (الأمانة العامة) يبين فيه طبيعة المشروع الإستثماري والقطعة الأرضية المقترحة[1].

ب-دراسة تقنية إقتصادية للمشروع من مكتب دراسات معتمدة.

ج-مخطط الموقع 1000/1 من مكتب دراسات معتمد.

د-مخطط الكتلة 200/1 أو 250/1 من مكتب دراسات المعتمد.

نسخة مصادق عليها من بطاقة الهوية للشخص الطبيعي، وبالنسبة للشخص المعنوي بطاقة الهوية للمسير فقط مع القانون الأساسي[2].

ثانيا: الشباك الوحيد غير المركزي لولاية بسكرة:[3]

تم إنشاء الشباك الوحيد غير المركزي لولاية بسكرة ليضمن السيولة المثلي لعمليات الإستثمار في المنطقة ويكون المتحدث الوحيد مع المستثمرين منذ بداية نشاطه خلال شهر ديسمبر من سنة 2008 حرص الشباك الوحيد غير المركزي لولاية بسكرة على القيام بالمهام الخاصة إليه والمتمثلة في:

- العمل على الترويج للإستثمار في المنطقة
- التكفل بجميع الخدمات ذات الصلة بالإستثمار من خلال إستقبال المستثمرين وإعطائهم كل المعلومات المتعلقة بهذا الشأن
- مرافقة المستثمرين في تنفيذ وتجسيد مشاريعهم الإستثمارية
- تحديد العقبات والقيود التي تعوق الإستثمارات ورفعها إلى المديرية العامة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لتمكينها من إقتراح التدابير التنظيمية والقانونية على الوزارة الوصية قصد تذليل المعوقات والحد منها.
- ربط وتسهيل الإتصالات مابين المتعاملين الجزائريين والمستثمرين غير المقيمين والترويج لفرص الإستثمار بالمنطقة

ضف إلى ذلك فإن الشباك الوحيد غير المركزي لولاية بسكرة يعني بمختلف النشاطات التي تؤثر عل ى التنمية الإقتصادية على الصعيد المحلي والجهوي وهذا من خلال مساهمته ومشاركته في جميع الأنشطة الاقتصادية التي تجرى على مستوى الولاية ، ويضم الشباك الوحيد غير المركزي ضمن تشكيلته إلى جانب إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نفسها ، ممثلين عن الإدارات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالإستثمار وهي:

- المركز الوطني للسجل التجاري
- مصالح الضرائب

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار www.dipmepi-biskra.com. **نفس المرجع السابق**

[2] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار www.dipmepi-biskra.com. **نفس المرجع السابق**

[3] http://www.ccizibans.dz/Biskra.aspx au 18 /05/2017 , 20 :20 .

- مصالح أملاك الدولة
- مصالح الجمارك
- مصالح البناء والتعمير
- مصالح التهيئة الإقليمية والبيئية
- التشغيل والعمل
- ممثلو الصندوق الوطني للتأمينات وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء
- ممثل المجلس الشعبي البلدي

وفي الجدول التالي سنعرض توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط المجمعة:

الجدول رقم12: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط المجمعة

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	12	1 346	205
البناء والأشغال العمومية	99	7 128	1 350
الصناعة	77	35 367	4 778
الصحة	5	237	49
النقل	267	6 386	1 483
السياحة	7	2 112	347
الخدمات	54	2 901	940
المجموع	**521**	**55 476**	**9 152**

المصدر: مديرية الصناعة التقليدية والسياحة، بسكرة. http://www.ccizibans.dz/Biskra.aspx في 18 /05/2017 على الساعة 20:20.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الأساسي لإقتصاد أي دولة، وذلك بما تقدمه من خدمات في إطار الخدمات الاقتصادية، وكذا بما تعود عليه من فائدة لأصحابها خاصة وللأفراد عامة، حيث أنها تساهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل وذلك لتحقيق الإكتفاء الذاتي والإنتعاش الإقتصادي وتوفير الظروف المعيشية الجيدة للمجتمع.

المطلب الأول: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج إعادة تأهيلها

الفرع الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن حركية المؤسسات الخاصة أدت إلى بلوغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول لسنة **2016** إلى غاية **8028** مؤسسة خاصة، حيث تم إنشاء **1005** مؤسسة جديدة، كما تم شطب خلال نفس الفترة **46** مؤسسة، وكذلك إعادة إنشاء **54** مؤسسة، فقدرت نسبة التطور مابين العامين (**2015– السداسي الأول 2016**) بـ **12.62%** أي

بتطـــور **1013**مؤسســـــة صغيـــرة ومتوسطـــــة، كمـــا بلـــغ عـــــدد مناصـــب الشغـــل لـــدى المؤسســـات الصغيـــرة والمتوسطـــة **25549** عامـــــــل[1].

الجدول رقم (13): يوضح المؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤشـــــــــــــرات	سنة 2015	السداسي الأول لسنة 2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	7015	8028
التطـــــور السنـــــــــوي	846	1013

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة (2015) كان 7015 مؤسسة ثم تزيد لتصبح 8028 سنة (2016).

الجدول رقم (14) يوضح تطور المؤسسات لولاية بسكرة خلال 11 سنة:

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة تطورا ملحوظا على مد العشر سنوات الأخيرة، وسنحاول عرض هذا التطور من خلال الجدول التالي:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2937	3233	3561	3987	4499	4733	5230	5611	5861	6169	7015	8028

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار ، **www.dipmepi-biskra.com** ، على الساعة 10:00، في 11-05-2017

الشكل رقم (04): منحنى بياني يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة

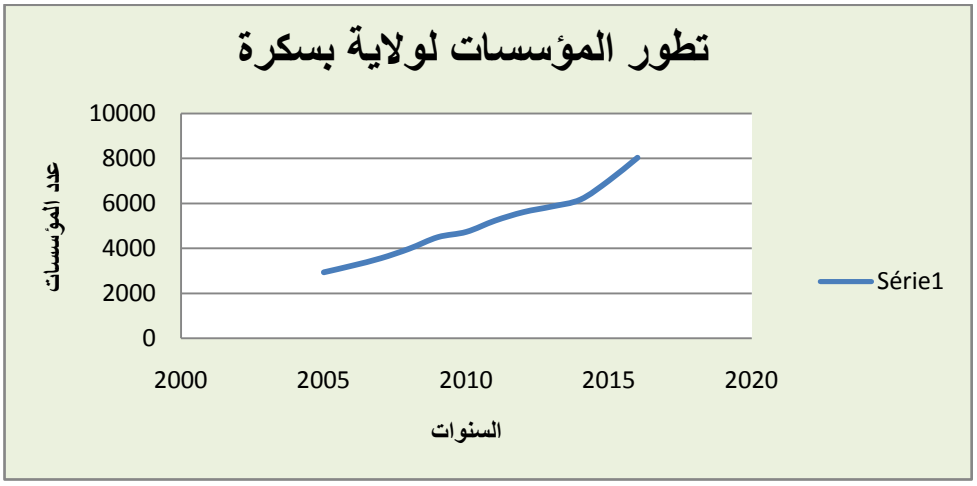

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد إرتفع خلال العشر سنوات الأخيرة من 2937 مؤسسة سنة 2005 إلى 7015مؤسسة سنة 2015 أي أن الولاية قد سجلت أعلى نسبة تطور في تعداد في هذه الفترة، ويرجع هذا النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سياسات الدعم التي تقدمها الدولة لها والتي انتهجتها الولاية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية بسكرة تتوفر على نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذ في النمو تدريجيا بسبب دعم الدولة والولاية لهذا القطاع ولكن يعاب عليه تمركزه في قطاعات نشاط دون غيرها وفي منطقة دون الأخرى وبالتالي لا يحقق مبدأ التوازن بين المناطق والقطاعات، كما تتخذ أغلب هذه المؤسسات الشكل الصغير وتتوزع بشكل غير منظم عبر أرجاء الولاية.

أولا: قطاعات النشاط المهيمنة بالولاية

يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى بحصة تقدر بـــ **49%** والمرتبة الثانية قطاع التجارة بحصة تقدر **19%** وفي المرتبة الثالثة خدمات المؤسسات بحصة **14 %**

- **الجدول رقم 14: قطاعـــــات النشـــــاط المهيمنـــــة في ولايـــــة بسكـــــرة للسداسي الأول 2016**

قطاع النشاط	البناء والأشغال العمومية	الصناعة الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	خدمات للمؤسسات	خدمات للعائلات	المجموع
عدد المؤسسات الخاصة لسداسي الأول 2016	3371	307	466	1314	967	492	6917
النسبة %	49%	4%	7%	19%	14%	7%	100%

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

– بلغ عدد المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية 3371 سنة 2016 أي بنسبة **49%** من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالولاية، ويعتبر القطاع المهيمن لأن المنطقة في مرحلة بناء وتوسع عمراني كبير.

– نجد في المرتبة الثانية قطاع التجارة والذي يتكون من 1314 مؤسسة أي بنسبة **14 %** وهذا راجع للموقع الذي تحتله ولاية بسكرة حيث تعتبر كبوابة للصحراء، أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع خدمات المؤسسات بـ 967 مؤسسة أي ما يعادل **14%** وهي نسبة غير بعيدة عن قطاع التجارة

– أما قطاع خدمات العائلات فنجد فيه 492 مؤسسة أي بنسبة **07%**، ونجد قطاع النقل والمواصلات 466 مؤسسة بنفس النسبة **07 %**.

– ويبقى قطاع الصناعة الغذائية فتوزع عليه نسبة **04%** أي ما يعادل 307 مؤسسة وهي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ولتوضيح معطيات الجدول قمنا بإعداد الشكل الموالي:

الشكل رقم05: قطاعات النشاط المهيمنة في الولاية

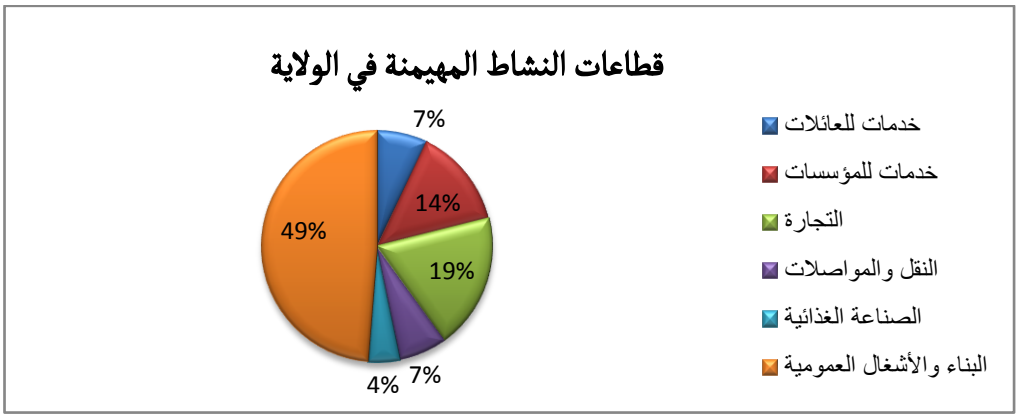

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

ونلاحظ من خلال الدائرة النسبية الممثلة لقطاعات النشاط المهيمنة في الولاية أن قطاع البناء الأشغال العمومية تحصل على أعلى نسبة (49%) من ناحية النشاطات الفاعلة وهذا راجع لتوفر الموارد الأولية والمواقع الاستخراجية والإصلاحات الكبيرة التي تعرفها الولاية من جانب إصلاحات البنى التحتية من جهة، ودخول المنظمة في مرحلة بناء وتوسع عمراني من جهة أخرى، بينما تحصل قطاع التجارة على نسبة (19%)، ويليه قطاع خدمات المؤسسات بنسبة (14%)، ثم القطاعات الأخرى.

- **الجدول رقم 15: قطاعات النشاط المهيمنة في ولاية بسكرة (مقارنة بين 2015 والسداسي 2016):**

قطاع النشاط	البناء والأشغال العمومية	الصناعة الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	خدمات للمؤسسات	خدمات للعائلات	المجموع
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2015	3004	257	454	1145	893	458	6211
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسداسي الأول 2016	3371	307	466	1314	967	492	6917

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

الشكل رقم 06: تطور قطاعات النشاط المهيمنة في الولاية مقارنة بين(**2015–2016**)

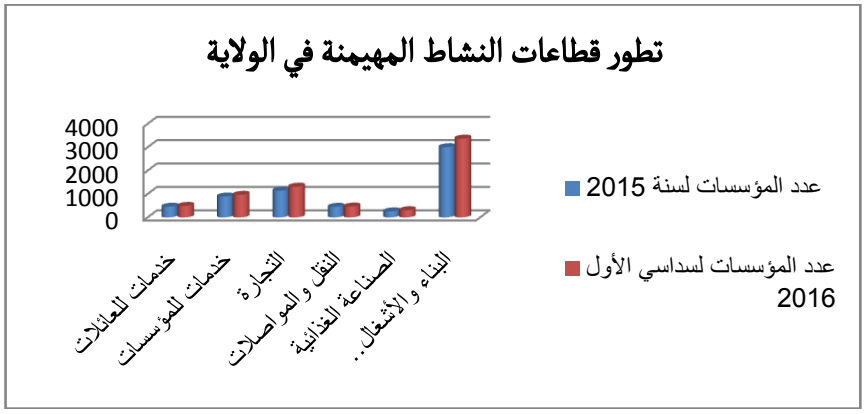

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية مقارنة تطور قطاعات النشاطات المهيمنة في الولاية بين سنتي (**2015– والسداسي الأول ل 2016**) فنجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية كان مهيمنا سنة 2015 وزاد تطوره سنة 2016، وكذلك بالنسبة للقطاعات الأخرى. أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تطورا في سنة 2016 مقارنة بالسنة الماضية.

ثانيا: التوزيع البلدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية خلال السداسي الأول ل2016

تتكون ولاية بسكرة من 33 بلدية وعلى مساحة تقدر ب 21509.80 كلم^2

- **الجدول رقم17: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات للسداسي الأول 2016:**

الرقم	البلدية	عدد المؤسسات الخاصة للسداسي الأول 2016	عدد العمال
1	بسكـــــرة	4501	14675
2	الحاجـــب	59	474
3	لوطاية	68	457
4	جمـــورة	83	578
5	برا نيس	35	472
6	القنطـــــرة	131	224
7	عين زعطوط	34	120
8	سيدي عقبة	265	692
9	الحـــوش	11	24
10	شتمه	105	1162
11	عين الناقة	40	133
12	زريبة الوادي	203	533
13	امزيرعة	10	25
14	الفيـــــض	68	98
15	خ.سيدي ناجي	14	59
16	امشونش	48	120
17	طولقـــــة	452	893
18	بوشقرون	118	396
19	برج بن عزوز	34	55
20	ليشانـــــة	177	229
21	فوغالة	90	235
22	الغروس	91	136
23	أولاد جلال	491	1229
24	الدوسن	132	332
25	الشعيبة	97	446
26	سيدي خالد	309	623
27	البسبـــاس	20	41
28	رأس الميعاد	4	5
29	أورلال	65	197
30	أمليلـــــي	35	78
31	أمخادمة	36	55
32	أومـــــاش	109	619
33	ليـــــوة	93	134
المجموع		8028	25549

المصدر: نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية بسكرة تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 4501 مؤسسة وأغلب هذه المؤسسات نجدها تنتمي إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وفي المرتبة الثانية بلدية أولاد جلال 497 أغلبها تنشط في قطاع

البناء والأشغال العمومية ثم تليها كل من البلديات التالية: طولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة، زريبة الواد. أما باقي البلديات فهي تشهد نقص في عدد المؤسسات وهذا راجع لنقص بعض المواد الأولية بها وبعدها عن الأسواق الكبرى إلى جانب نقص الكثافة السكانية بها.

الفرع الثاني: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريفه برنامج إعادة تأهيل

إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في المقام الأول عملية تعلم مستمر، والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة. تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور وفقا لخصوصياتها. وفي هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى: الإستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة.

الخطوة الثانية: إن إعتماد أفضل الممارسات الإدارية وإنشاء تنظيم فعال، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم. الشركة في طور التشكل.[1]

الخطوة الثالثة: تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.

هذه الإجراءات تشمل ما يلي:

1-تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، العمل في إطار جماعي وزرع الثقة حسب الكفاءات.

2- فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

3- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع.

4- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء، إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

5- هذه القائمة ليست شاملة والإجراءات مشخصة فقط للإحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخطوة الرابعة (التوقع والمطابقة للمعايير الدولية)

في هذه المرحلة يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

[1] www.dipmepi-biskra.com .au 2017-05-11 ,10:00

1- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل: الإيزو 9001، برنامج الرصد العالمي، آيزو 22000.

2- تأشير اللجنة الأوربية ومخططات نشاط التصدير.

3- إعداد إستراتيجية للمؤسسة، ومشاريع الشراكة.

4- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

باختصار إعادة التأهيل ليست عملية فريدة محدودة في الوقت ولا توجد أي مؤسسة باستطاعتها القول" لقد أنهيت إعادة تأهيلي"، وخاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التغيرات الدائمة التي تتدخل في المحيط التقني، التجاري والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المعنى لا يمكننا الحد من إعادة التأهيل في المصادقة والتي تحتاج بنفسها إلى الحفاظ عليها وتحسينها.

ثانيا: برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وإمتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق[1].

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي وممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرجعية القانونية البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-2001 المؤرخ في 18 ديسمبر2001 وبصفة خاصة المادة 18.

ثالثا: هدف برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، وإنفتاح الأسواق، والتغيرات التكنولوجية. وهذا بالعمل من خلال مرافقة ودعم وضعت في أعقاب التشخيص أو التشخيص القبلي الأولي.

1-الفئة المستهدفة

1-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[2]

أ- مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

ب - الموظفة من 1 إلى 250 عامل.

ج - والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

1-2 هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات.

ينقسم البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جزأين

الجزء الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الإجراءات الرئيسية

أ- إجراء التشخيصات القبلية والتشخيصات.

ب- وضع خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com ، نفس المرجع السابق.

[2] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com ، نفس المرجع السابق.

ج- تنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.

2-إجراءات خاصة

آ- إجراء أبحاث ودراسات حول السوق.

ب- المرافقة لإدخال نظم الجودة والإعتماد في هذه النظم.

ج- خطط الدعم لتكوين لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية.

ه- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي80٪ من قبل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل.

الجزء الثاني: تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية.

2- إعداد دراسات لتحديد المواقع الإستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية.

3- إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية.

4- تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج.

5- تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي.

6- إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية.

7- إعداد ونشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

8- المتابعة وتقييم العمليات المنفذة زيادة على السهر على تداعيات البرنامج

المطلب الثاني: هياكل وأجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت ازجلائر ممثلة في الوزارة المكلفة باؤملسسات لالـــصغيرة والمتوسطة إلى وضع الأطر القانونية رشتلاويعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء ماقإومة حاضنات لمعلأال على شكل محاضن (مشاتل ؤملااسسات ومراكز بهستلايـــــل) وقـــــد تمثل هذا الإطار القانوني في رملااسوم التنفيذي رقـــم **03-78** المؤرخ فـــي **25ربفاير2003** والذي يتضمن لمقانون لأاساسي لمشملتل ؤملااسسات، رملاوسوم يفنتلالـــــذي مقر **03-79**المؤرخ في **25 فبراير 2003** والذي يتضمن لمقانـــــــــــون لأاساسي رملاكز بهستلايل، وتجدر لإاشارة إلى إن المشرع الجزائـــــــري بناءا على المشرع الفرنسي، قـــد ضمن مفهوم لمحملاضن في المشاتل وعلى ضوء المرسومين السابقين سنتناول لميفيلي الطبيعة القانونيـــــة يظنتلاوـــــــــــم والمهام والأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكال من مشاتـــــــــل ؤملااسســـــات ومراكز يهستلال.

الفرع الأول: هياكل دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مشاتل المؤسسات

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com ، **نفس مرجع سابق.**

1-الطبيعة القانونية: تسمى أيضا الحاضنة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت إشراف الصناعة والمناجم. وتنص المادة 12 من القانون رقم 18-01 رمضان 1422 الموافق ديسمبر 2001، فإنه يمكن إنشاء مؤسسات ستكون مسؤولة عن الدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تم إنشاء مشتلة المؤسسات " محضنة بسكرة " بموجب المرسوم التنفيذي رقم259-06 مؤرخ في 4 رجب عام 1427 الموافق 30 يوليو تموز سنة 2006، إن رئيس الحكومة:

- بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

-وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 4-85 و125 (الفقرة 2) منه

-وبمقتضى القانون رقم01-88 المؤرخ 22 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية.[1]

وبمقتضى القانون التوجيهي رقم 08-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم.

-وبمقتضى القانون رقم 18-01 المؤرخ في27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المعدل.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-81 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. يرسم ما يلي:

المادة 01: طبقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمذكور أعلاه تنشأ مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة بسكرة" ويكون مقرها في بسكرة.

المادة 02: "محضنة بسكرة" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المادي وتخضع في تنظيمها وسيرها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، المذكور أعلاه.

المادة 03: توضح المشتلة تحت الوصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 04: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حرر بالجزائر في 4 رجب1427 الموافق 30 يوليو سنة 2006.[2]

إن معيار نجاح مشاتل المؤسسات يرتكز أساسا على عدد المشاريع المحتضنة بالإضافة إلى تنوع مجالات تخصص المشاريع المحتضنة على المستوى المحضنة حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة بمشتلة الولاية، محضنة بسكرة 26 مؤسسة لتشمل عدة مجالات منها: قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة الغذائية[3].

الجدول رقم (18): مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)

قدرة إحتضان المشاريع	عدد المشاريع الإستيعاب	معدل الإستعاب	عدد مناصب الشغل المحققة	عدد مناصب الشغل المتوقعة

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر لولاية بسكرة**، 2014، ص 13.

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] البيان السنوي لسنة 2015، **قطاع الصناعة والمناجم**، ص55

29	26	% 90	71	702

المصدر: البيان السنوي لسنة 2015، **قطاع الصناعة والمناجم**، www.wilayabiskra.dz، **على الساعة 11:00، في 12-5-2017**، ص55.

1- أهداف مشاتل تاسسؤملا

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي
- رامشملاكة في الحركة قيداصتقلاا.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

3- مهام مشاتل تاسسؤملا

- إستقبال وإحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة النشأة لمدة معينة لمدة معينة، وكذا أصحاب المشاريع.
- إعداد مخطط الأعمال.
-إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات.
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.
- وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة[1].

4-الخدمات التي تقدمها المحضنة

أ - **الإبتكار التكنولوجي**: بهدف تشجيع بروز المشاريع مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية، قامت بغنشاء فضاء للمؤسسات المستحدثة في مجال التكنولوجيا الحديثة بمقر المحضنة، وتقدم هذه الخدمات مقابل مادي قدره 1000.000 دج شهريا كما يمكن أن تقدم هذه الخدمات كتحفيز لأحسن مشاريع البحث العلمي والتطور التكنولوجي للباحثين من أساتذة وطلبة جامعيين

ب **التعاون والشراكة**:

-إنشاء مركز دعم التكنولوجيا والإبتكار مابين المعهد الوطني للملكية ومحضنة بسكرة

-تم توقيع مجموعة من الإتفاقيات للتعاون والشراكة بين المحضنة ومختلف الهيئات والإدارات العمومية:

- إتفاقية تعاون والشراكة مع جامعة محمد خيضر بسكرة بتاريخ 6 فيفري 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بتاريخ 7 جويلية 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع مديرية البيئة والتهيئة الإقليم لولاية بسكرة بتاريخ 24 نوفمبر 2013.
- إتفاقية تعاون والشراكة مع مدير التكوين المهني لولاية بسكرة بتاريخ 26 ديسمبر 2013.

ثانيا: مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية

1-تعريف مركز التسهيل

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتكون تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم[2].

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 19.

2-أهداف مركز التسهيل

آ- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.

ب- ضمان تسيير الملفات التي تحض بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

ج- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين .

د- مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية .

ه- تطوير ثقافة التقاول.

و- لحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

ز- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي.

3- خدمات مركز التسهيل

إن مركز التسهيل يتدخل من أجل مساعدة حاملي المشاريع وأفكار المشاريع بالطرق التالية[1]

أ- التكوين في:

- كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة
- كيفية إعداد مخطط الأعمال
- التسويق
- المحاسبة والمالية.

ب- المرافقة في:

- تخطي العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع في مرحلة الإجراءات الإدارية.
- المرافقة في عملية تكوين وتأهيل المؤسسة.
- المرافقة في تحضير مخطط الأعمال.
- المرافقة في تقديم الملف المالي.
- المرافقة في مرحلة إنطلاق النشاط والتسويق.

الفرع الثاني: أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): المزايا التي تمنحها الوكالة

1-النظام العام

- مرحلة الإنجـــــاز (03 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 19.

- مرحلة الإستغلال (إعفاء لمدة 03 سنـــوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

هذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الإستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.[1]

2-النظام الإستثنائي (المناطق التي تستدعي التنمية)

- مرحلة الإنجـــــاز (03 سنوات)

• الإعفاء من االضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الغير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة.

• حقوق التسجيل 2‰

• الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

- مرحلة الإستغلال (إعفاء لمدة 10 سنـــوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

ثانيا: الصندوق الوطني للاستثمار

تم تأسيس الصندوق الوطني للإستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات والمشاركة في رأس مال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو ما يمثل 49 بالمائة من رأسمال المؤسسة.

1-أهداف الصندوق

• المساهمة في رأس مال المؤسسة (التمويل المشترك).

• منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة.

• دعم عمليات تطهـــير المؤسسات وتكييـــفها مع المتطلبات الجديدة.

ثالثا: صندوق ضمان القروض (FGAR)

1-مهام الصندوق

نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار والأقصى يساوي 50 مليون دج. يغطي الضمان الممنوح 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة.

يمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيـــرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات التالية:

-إنشاء المؤسسات.

-تجديد التجهيزات.

-توسيع المؤسسة.

رابعا: صندوق ضمان القروض (CGCI)

[1] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **مرجع سابق**، ص 19.

1-أهداف الصندوق

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منـــها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد بـــ

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.
- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.[1]

خامسا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن بإختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:[2]

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والإمتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الإستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

1- الجهاز موجه للشباب البطال

أصحاب المبادرات للإستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين **19** إلى **35** سنة

- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه
- كذلك الإستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع

وبإستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى **10** مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة كالتالي:[3]

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com مرجع سابق**

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر، مرجع سابق**، ص 19.

[3] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **www.dipmepi-biskra.com** ، **مرجع سابق**

الجدول رقم (19): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29

قيمة الاستثمار مابين 5.000.000 و10.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%72	%28

الجدول رقم (20): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الإستثمار أقل من 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

قيمة الاستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%02	%28	%70

سادسا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

يساعد الصندوق الشباب البطال الذي يتراوح سنه بين**30** و**50** سنة من إنشاء مؤسسة خاصة بإحدى الصيغتين التاليتين:[1]

الجدول رقم21: صيغ الإستثمار في صندوق التأمين على البطالة

قيمة الإستثمار أقل من أو يساوي 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض الممنوح من الصندوق	القرض البنكي
%01	%29	%70

قيمة الإستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض الممنوح من الصندوق	القرض البنكي
%02	%28	%70

1-القرض الإضافي (لحاملي الشهادات)

- لحامـــلي شهـــادات التكوين المهنـــي يمنح عند الضرورة قرض إضـــافي قيمته(500.000دج)، لإقتناء عربة ورشة للممارسة نشاطـــات: **الترصيص، كهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات ومكانيك السيارات.**

- لحاملي شهادات التعليم العالي يمنح للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، لا يتجاوز هذا القرض (**1.000.000دج**).

- للشباب أصحاب المشاريع يمنح قرض إضافي قيمته(500.000دج) للتكفل بإيجار محل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات[2].

سابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الإجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الإجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات إقتصادية صغيرة هدفه الأساسي هو

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

[2] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا على الإعتماد على النفس، "**المبادرة الذاتية**" *وعلى* "**روح المقاولة**". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات المواطنين غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والإنطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع إستثناء النشاطات التجارية، من المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز، والمتمثلة في سلفة بدون فائدة لا تتعدى **30.000 دج** موجهة لشراء المواد الأولية قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين**50.000 دج** أي **05 مليون سنتيم** و**400.000 دج** أي **40** مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%** وبالإمكان الإستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية وهي[1]:

- أن يكون سن طالب القرض أو السلفة **18** سنة فما فوق.
- أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي **03%** أو **05%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة
- الإلتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والإلتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني، وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط:

1- تمويل ثنائي

سلفة بدون فائدة لا تتجاوز **30.000 دج**.

- مساهمة الوكالة: **90%** بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد: 10%.

2- تمويل ثنائي

للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **50.000** و**100.000** دج.

- مساهمة البنك: **95%** أو **97%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**
- مساهمة المستفيد: **03%** أو **05 %**

3-تمويل ثلاثي

للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **100.001** دج حتى **400.000 دج.**

- مساهمة البنك: **70%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**
- مساهمة المستفيد: **03%** أو **05%**

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

- مساهمة الوكالة: **25%** أو **27%** بدون فوائد

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من **05%** إلى **03%** وترتفع مساهمة الوكالة من **25%** إلى **27%** في حالة التمويل الثلاثي و من **95%** إلى **97%** بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

يلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض والفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى الخمس سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك، ويسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل.

ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم وإكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للإستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة من أن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات إقتصادية مدرة دخل، ومساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة، الحرف والصناعات التقليدية، والخدمات وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة[1]

أ- الشروط التأهيل

- أن يكون **18** سنة فما فوق.
- عدم إمتلاك أي مدخول أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلائم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الإستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي **3%** أو **5%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدولالزمني[2].

ب- كيفية التسديد

- تمنح للمستفيد من السلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية والتي لا تتعدى مبلغ **30.000 دج** فترة إعفاء من التسديد تقدر بثلاثة أشهر على أن تسدد السلفة على 04 أقساط. وفق جدول زمني محدد على مدة **12** شهرا.
- بالنسبة للتمويل الثنائي **(بنك- مستفيد)** فتمنح للمستفيد فترة إعفاء أقصاها ستة أشهر بعدها
- تسدد السلفة البنكية على أقساط في مدة أقصاها **5 سنوات** وحسب جدول زمني يحدده البنك.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

[2] وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل المستثمر، مرجع سابق**، ص 45.

- بالنسبة للتمويل الثلاثي (**بنك– وكالة– مستفيد**) فتسدد السلفة كالأتي:

- نسبة **70%** الخاصة تسدد على أقساط، بعد مدة إعفاء أقصاها**12** شهرا حسب جدول زمني محدد في مدة أقصاها **5** سنوات.

بعد **3** أشهر من تسديد سلفة البنك يقوم المستفيد بتسديد السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة والمقدرة ب**25%** أو **27%** على **12** قسط في مدة **3** سنوات وحسب جدول زمني محدد نعرضه كالتالي:[1]

الجدول رقم 22: قيمة المساهمة في القرض المصغر

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

ثامنا: القرض الإيجاري (Leasing .Crédit Bail)

يمكن تعريف التأجير التمويلي على انه: نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (الممول) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف إستثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الإفتراضي للأصل مقابل دفعات (مقابل التأجير) الدورية، مع إحتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقدو إمتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

1–خصائص القرض الإيجاري

باعتبار القرض الإيجاري فن مالي و وسيلة للتمويل فإنه يمكن أن نستنتج الخصائص التالية:

آ–**جانب التمويل**: هو علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثة فنعبر عنها بالمعادلة البسيطة التالية

–**المورد**: أو المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة و آلات و غيرها، حيث يعرضها على المستخدمين قصد تسويقها وزيادة بذلكمبيعاته وإنتاجيته منها.

–**المؤجر أو الوسيط المالي**: وهو المصرف المتخصص أو المؤجر الذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخراته و الحصول على عوائد مرتفعة، وهو يفضل التوظيف الائتماني طويل الأجل.

–**المستأجر أو المشروع**: وهو الذي يرغب في تطوير طاقته الإنتاجية وتوسيعها، و هو يسعى للحصول على الأجهزة و الآلات التي تحقق له ذلك دون أن تتوفر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل إستثماراته.

2–**ائتمان عيني وليس نقدي**: عكس الائتمان المصرفي أو المالي العادي، أي أنه لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد أو ما شابه ذلك بل هو ينصب على تسليم المشروع المقترض الأجهزة و الآلات المختارة مسبقا، بواسطة المؤسسات المالية و المصرفية المتخصصة التي حصلت على الأجهزة نتيجة شرائها على الموردين.

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

3- ائتمان إنتاجي: أي أنه يمول الآلات الإنتاجية التي يستخدمها المشروع في عمليات الانتاج)لا يمول السلع الإستهلاكية) والتي تحقق عوائد طائلة تدفع من خلال أقساط الكراء، ويكون العائق لدى المشروع إذا كانت المؤسسة المانحة للقرض مرتبطة بمجموعة صناعية معينة، حيث لا تترك له حرية إختيار المورد ونوعية المعدات الصناعية المناسبة لها[1].

تاسعا: صندوق الزكاة (القرض الحسن)

هو مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية، بناء على القانون المنظـــم لمؤسسة المسجد.

يهدف صندوق الزكاة إلى منح العائلات الفقيرة والاستثمار لصالح الفقراء في شكل قرض حسن مبني على أساس تمويل مشاريع مصغـــرة لمختلف الفئات تتراوح قيمتها ما بين50.000 دج إلى300.000دج، وهناك مساعي لرفعها إلى 500.000 دج لبعض المشاريع الجديدة.

عاشرا: مشروع الجزائر البيضاء Projet l'Algérie Blanche [2]

1- أهداف المشروع

- المساهمة في خلق فرص شغل للشباب العاطلين عن العمل.
- تحسين مظهر البلديات من خلال تنظيم حملات التوعية بإشراك المجتمع المدني.
- يطمح مشروع الجزائر البيضاء إلى التدخل في معالجة المياه وتنظيف الأنابيب.
- تعزيز ترتيبات الصيانة والتزويد بالكهرباء والغاز إلىمجموعات الشقق والفضاءات العمومية والمناطق الخضراء.

2-إتفاقية العمل

- الشوارع الرئيسية لكل بلدية مستفيدة.
- مدة العقد 03 أشهر قابلة للتجديد كل مدة 03 أشهر.
- بالإجمال 09 أشهر.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية بولاية بسكرة

تلعب الـــمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للإستقرار بالمنطقة وبالتالي تزيد فرص العمل، تحقيق إيرادات كبيرة ويمكن تلخيص دورها في مايلي:

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية

أولا: توفير مناصب شغل

يستحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية على أكبر عدد من اليد العاملة بـــ10622 عاملا يليه قطاع التجارة بـــ1314 عاملا، قطاع الخدمات للمؤسسات 967 عاملا، يليه قطاع خدمات العائلات ب 492 عاملا ومن ثم قطاع النقل والمواصلات ب 466 عاملا والجدول التالي يبين ذلك:

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

[2] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **نفس المرجع السابق**

الجدول رقم23: تطور المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لسداسي الأول 2016

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات الخاصة لسداسي الأول 2016	عدد العمال لسداسي الأول 2016
1	الفلاحة والصيد البحري	374	516
2	المياه والطاقة	5	20
3	المحروقات	6	166
4	خدمات الأشغال البترولية	3	8
5	المناجم والمحاجر	40	466
6	الحديد والصلب	70	121
7	مواد البناء	113	1404
8	البناء والأشغال العمومية	3371	10622
9	كيمياء – مطاط–بلاستيك	26	68
10	الصناعة الغذائية	307	1410
11	صناعة النسيج	36	50
12	صناعة الجلد	3	4
13	صناعة الخشب والفلين والورق	96	140
14	صناعة مختلفة	33	61
15	النقل والمواصلات	466	1359
16	التجارة	1314	2901
17	الفندقة والإطعام	157	1244
18	خدمات للمؤسسات	967	3048
19	خدمات للعائلات	492	720
20	مؤسسات مالية	51	472
21	أعمال عقارية	17	31
22	خدمات للمرافق الجماعية	81	718
المجموع		8028	25549

المصدر: نشرة إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية

إن الجدول يوضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل بالولاية، حيث قدر عدد العمال ب 255449 عامل وبالتالي يؤدي هذا إلى الحد من البطالة التي تعاني منها المنطقة باعتبار أنها منطقة صحراوية، و هذا ما جعلها عنصر فعال في تحقيق

التنمية المحلية بالولاية. والشكل الموالي يوضح نسب مساهمتها في توفير فرص العمل وذلك بوضع كل قطاع على حدى فنجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع المهيمن وذلك لأن عدد العمال وصل إلى10622 مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ثانيا: مساهمتها في الخدمات المحلية [1]

حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات حيث تعتبر من أهم المحفزات لجلب الإستثمار بحكم الموقع الإستراتيجي التي تتوفر عليه الولاية، حيث تمتد شبكة الطرق على طول 2389.74 كلم موزعة على النحو التالي: الطرق الوطنية: 550.100 كلم الطرق الولائية: 482.700 كلم ، الطرق البلدية: 1356.94 كلم

بالإضافة إلى مجال الصحة توجد 04 مستشفيات عمومية إستشفائية بسعة 800 سرير و03 عيادات طبية جراحية خاصة بسعة 64 سرير، كما تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي نجد أنه مقارنتا بالعدد الإجمالي للمرافق سابقة الذكر الموجودة في الولاية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور لابأس به في مجال تغذية المواطن بالخدمات.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

أولا: تنمية الصادرات [2]

يعتبر قطاع المناجم بالولاية الحلقة الأولى في تحريك وتيرة الإستثمار إذ يمدها بمختلف المواد الأولية التي تدخل في صناعة المعادن (كالحديد، النحاس، الزنك ...) ومواد البناء(الإسمنت، الجبس، الحصى)...والمواد الطاقوية(البترول، الغاز، الفحم)

وبالنسبة لولاية بسكرة تتمتع بموقع جغرافي متميز إذ يقع جنوب الأطلس الصحراوي و شمال الصحراء هذا التنوع في التضاريس يسمح بإظهار حوافز الإستثمار من خلال توفر الولاية على مناجم مختلفة تدخل في صناعة مواد البناء الأساسية التي تدخل في البناءات التحتية والمنشئات القاعدية مثال على ذلك:

- الكلس لإنتاج الحصى والإسمنت، الطين لإنتاج الآجر، الجبس لإنتاج الجبس ومشتقاته، الرمل للبناء.

وعند دخول قانون المناجم الصادر في سنة 2001 حيز التنفيذ تم منح 75 سند منجمي للإستغلال و 19سند منجمي للبحث عن مختلف هذه المواد.

كما ساهم قطاع المناجم في ولاية بسكرة بإنشاء (02) مصنعين للإسمنت بطاقة إجمالية تقدر ب 3.7 مليون طن في السنة ويرتقب أن ترتفع في السنوات المقبلة إلى 11 مليون طن في السنة والوصول إلى الاكتفاء الذاتي ومن ثم تصدير مادة الإسمنت و بهذه الحوافز أصبحت ولاية بسكرة رائدة في إنتاج مواد البناء. وفي الجدول التالي سنبين نشاط المحاجر المتواجدة في الولاية:

الجدول رقم24: المحاجر المتواجدة في ولاية بسكرة (حالة نشاط)

المادة الأولية	المحاجر في حالة نشاط	الإنتاج السنوي بالطن لسنة 2015 عدد العمال	عدد العمال	المواد

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، www.dipmepi-biskra.com **مرجع سابق**

[2] البيان السنوي، **مرجع سابق**، ص 143.

الحصى	18	839159.64 طن	399	الحصى، الإسمنت
الطين	09	1511673 طن	71	الآجر الأحمر
الجبس	06	327312 .5 طن	61	الجبس ومشتقاته
الرمل	03	374310 طن	14	للبناء
المجموع	36	3052455.14 طن	545	

المصدر: البيان السنوي، بسكرة، سنة 2015، ص 143.

ثانيا: مساهمتها في القطاع الفلاحي[1]

– **الإنتاج الفلاحي:** تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـــ **1.652.751** هكتار أي ما يقارب **77%** من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـــ **185473** هكتار أي بنسبة **11%** من المساحة الفلاحية، منها **100680** هكتار أراضي مسقية وتمثل **54.28** % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة. الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل (حوالي **7075924** نخلة منها **2933997** نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، اورلال) بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـــ **2585251** نخلة منها **2038482** نخلة منتجة.

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـــ **2.614.085** قنطار و حصة دقلة نور تمثل **4141927** قنطار أي بنسبة **59.29%** معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع **82.46** كلغ/نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو **84.85** كلغ/نخلة، و هذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى.

تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح...) . والجدول التالي يوضح الإنتاج بالقنطار ونسبة زيادته مقارنة بالموسم السابق:

الجدول رقم25: الإنتاج الفلاحي للمنتجات بالولاية

المنتج	الإنتاج بالقنطار	نسب الزيادة عن الموسم السابق
التمور	2.614.085	%19
الحبوب	626.395.50	%18
الخضروات	3.865.971	%43
الأعلاف	386.864	%30
التوابل	663	%01
الأشجار المثمرة	195.586	%20

المصدر: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 07.

[1] http://dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=9, au 15/04/2017, 12 :30.

أ –**الغابات**: تقدر المساحة الإجمالية الغابية المتواجدة بالولاية ب **97729 ه** وهي تعتبر قليلة جدا مقارنة بمساحة الولاية التي تبلغ **2150980 ه** بحيث لا تمثل سوى 4.54 % وتقع أغلبيتها شمال الولاية خاصة في الناحية الشمالية الغربية.

ب –النخيل:

عدد النخيل دقلة نور ⟵ 4141927 نخلة

نخلة منتجة ⟵ 2933997 نخلة

تتواجد غالبية النخيل في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، أورلال)، تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية ببعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح....)

– **الثروة الحيوانية** : تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية ب 1010386رأس، تتوزع كالتالي:[1]

- الغنـــم: **782750** رأس
- الماعز: **221180** رأس
- البقـــر: **3627** رأس
- الإبـــل: **2254** رأس
- الخيول: **575** رأس

يقدر الإنتاج من اللحوم الحمراء بـــ **102533** قنطار و البيضاء بـــ **12203** قنطار، بالإضافة إلى إنتاج الصوف والحليب، أما البيض فيبلغ **70097** وحدة. والجدير بالذكر أن السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية أعطت دعما معتبرا للقطاع سينعكس بالإيجاب على الفلاحة خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين يساهمان بشكل فعال في توسيع الرقعة الفلاحية وإدخال الطرق الحديثة للسقي.

الجدول رقم26: يبين الثروة الحيوانية للولاية

طبيعة الثروة	الرؤوس	مجالات الإستعمال	المنطقة المتواجدة بها
الغنم	782750	الصوف / اللحوم	جميع البلديات
البقر	3627	الحليب/ الألبان/ اللحوم	جميع البلديات ماعدى: عين زعطوط، خنقة سيدي ناجي، البسباس، رأس الميعاد
الماعز	221180	الشعر/ اللحوم/ الحليب	جميع البلديات
الإبل	2254	الوبر/ اللحوم	سيدي عقبة، الحوش، شتمة، عين الناقة، زريبةالوادي،أولاد جلال، الشعيبة، البسباس، رأس الميعاد، أوماش

المصدر: مديرية الصناعة وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 08.

الفرع الثالث: في جانب تنشيط السياحة والصناعة التقليدية

أولا: قطاع السياحة

[1] http://dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=9, au 16/04/2017, 11 :45.

1 -بطاقة تقنية:[1]

عدد الفنادق 15

عدد السياح: 214322 سائح جزائري، 14268 أجنبي

طاقة الأسرة: 5402 وتسجيل 3377 منصب عمل

المشاريع والعمليات 8 عمليات لتطوير القطاع في إطار صندوق مناطق الجنوب: وكالات السياحة والأسفار العدد الإجمالي: 20 وكالة المتحصلة على رخصة الإستغلال17 وكالة. و03 وكالات في انتظار الرخصة.

2 -**مكتب متابعة الإستثمار:**[2]

الإستثمار السياحي العمومي: إستفاد القطاع ب 24 عملية في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب والبرنامج الخاص بدعم النمو الإقتصادي

3- المشاريع المستلمة: 10عمليات مستلمة

-تحديد و دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي بسكرة 175 هكتار

-دراسة و إنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي بسكرة

-انجاز مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي (طولقة ، الحاجب، فم الغزة، خنقة سيدي ناجي، القنطرة، الشقة.)

-إنجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية

-دراسة تهيئة المسالك القديمة الزاب الشرقي، الزاب الغربي

-دراسة إنجاز مقر مديرية السياحة + سكن وظيفي

-دراسة نضج و إنجاز مركز الصناعة التقليدية بأولاد جلال

-انجاز المخطط الترقوي للولاية

-دراسة لتهيئة مناطق التوسع السياحي:سيدي خالد – مشونش -لوطاية

أ- مشاريع في طور الإنجاز:

-دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

-متابعة و إنجاز مقر مديرية السياحة+سكن وظيفي

-دراسة لتهيئة الموقع السياحي لحبال مقابل سد فم الغزة

-دراسة لتهيئة الموقع السياحي على ضفة الواد الأبيض مشونش

-انجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية

ب- المشاريع التي لم تنطلق:[3]

[1] www.assayahi.com/ar/p=737. au 16/05/2017,17 :23

.

[2] البيان السنوي، **مرجع سابق**، ص 87.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 88.

-دراسة انشاء مناطق التوسع السياحي جمورة، عين زعطوط، مزيرعة

-تهيئة المسالك السياحية القديمة الزاب الشرقي و الغربي

-دراسة إعادة الإعتبار و تهيئة المعالم السياحية القنطرة، مشونش، عين زعطوط، لوطاية، جمورة

-تحديد مناطق التوسع السياحي: الحاجب، فم الغزة، الشقة، طولقة

4-مناطق التوسع السياحي: بالنسبة للعقار السياحي بالولاية: تم تقرير 04 مناطق للتوسع السياحي تم الإنتهاء من دراسة التهيئة لهذه المناطق الأربعة المصنفة (طولقة ، فم الغزة ، الشقة، عين بالنوي)

أ- المصنفة: عين بن النوي، طولقة، الشقة، فم الغزة، خنقة سيدي ناجي، حمام الصالحين

ب-السياحي في إطار التصنيف: القنطرة، خنقة سيدي ناجي، منطقة التوسع السياحي بسكرة بجانب الطريق الوطني رقم11

1-الإستثمار السياحي الخاص:

-عدد المشاريع 39

-طاقة الإستيعاب 4224 سرير

-عدد الغرف 2022 غرفة

-المشاريع في طور الإنجاز 20

-المشاريع السياحية المتوقفة 08

-المشاريع السياحية التي لم تنطلق 05

-المشاريع التي على مستوى الوزارة 06

2-الاستثمار السياحيCALPIREF :

-عدد المشاريع 17

-طاقة الإستيعاب 1776

- عدد مناصب الشغل 1446

ويعرف قطاع السياحة بولاية بسكرة منذ سنة **2011**، تحولا جذريا في بنيته التحتية بعد الركود الذي كان يعرفه قبل هذه السنة وهو ما جعل الولاية واحدة من أهم الأقطاب السياحية على مستوى الوطن. وسنعرف بالأرقام مدى تقدم القطاع السياحي الذي شهدته الولاية من خلال إحياء مشاريع ميتة، بفضل إرادة القائمين على القطاع، الذين أعطوا تحولا بانت نتائجه للعيان، من خلال إحتضان فعاليات الإحتفال باليوم الوطني للسياحة سنة **2012**.

وتتنوع موارد ولاية بسكرة بين الثروات الطبيعية الخام والإمكانيات المادية والبشرية حيث تمثل المناطق المؤهلة كمناطق للتوسع السياحي المناظر الطبيعية، المواقع الأثرية ، الشطوط، السدود، الينابيع الحموية والحمامات المعدنية ركائز ساعدت على تنمية قطاع السياحة والوصول به لتقديم خدمات ذات نوعية راقية وتفتح باب الإستثمار تبعا لإستراتيجية ترقوية مسطرة تهدف إلى تشجيع الإستثمار ودفعه نحو العالمية مع المحافظة على الإرث الطبيعي الحضاري

ولتجسيد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ هذه السياسة للإستثمار في قطاع السياحة إستفادت ولاية بسكرة من عدة عمليات أهمها:

- عملية تجديد وإعادة تهيئة المواقع السياحية القديمة كالقصور والمداشر التي تعد كنوزا تاريخية
- إعداد مخطط ترقوي سياحي لكامل تراب الولاية
- تهيئة الينابيع الحموية الغير مستغلة المنتشرة عبر الولاية

- إستفادت ولاية بسكرة من عملية تحديد وتهيئة خمس مناطق للتوسع السياحي

أولا: خلق مناصب شغل جديدة [1]

إن إستراتيجية مديرية السياحة والصناعة التقليدية وفي إطار برنامجها العملي على المستويين المتوسط والبعيد، هي إعادة الاعتبار وتثمين المؤهلات السياحية لولاية بسكرة، ويمكن تلخيصها في عدة نقاط، **أولها** التعريف والكشف عن الكثير من المواقع السياحية غير المعروفة سابقا، وذلك من أجل تهيئتها و إستغلالها، وإدخالها في دورة التنمية الإقتصادية والسياحية. **ثانيا:** وضع برنامج تربوي خلال التظاهرات السياحية والصناعة التقليدية، والتي تم تنظيمها لأول مرة بولاية بسكرة ، إذ الهدف منها هو تثمين المؤهلات السياحية ببسكرة، خاصة السياحة التاريخية الدينية والثقافية والحموية، والطبيعية، كمهرجان جمينة السياحي، وصالون السياحة الواحاتية. **ثالثا:** تقديم المساعدة والمرافقة الضرورية للاستثمار السياحي الخاص، مما أدى إلى رفع عدد المشاريع السياحية الخاصة، والتي هي في طريق الإنجاز، والتي ستغير الواقع السياحي لبسكرة . **رابعا:** إنجاز عمليات الاستثمار والتوسع الخاص بالمواقع السياحية، من أجل تأهيلها وفتحها أمام السياح، وكلها ترمي إلى إعطاء الدور الحقيقي للسياحة والصناعة التقليدية في التنمية المحلية والوطنية، خاصة أن السياحة ببلدان أخرى، هي المورد الوحيد لإقتصادها، وما يميز الجزائر وبسكرة على الخصوص، إمتلاكها مؤهلات وجب إستغلالها في خلق مناصب عمل ثروة دائمة. ونحاول توجيه الشباب في إطار آليات التشغيل التي وضعتها الدولة لدعم الشباب، حيث نعمل من أجل إقناعهم بالإستثمار في المجال السياحي لإنجاز إستثمارات سياحية صغيرة كالفندق الريفي والعائلي والإستراحة السياحية وغيرها من المشاريع الحرفية في الصناعة التقليدية والنسيج التقليدي.

حيث نسجل **57** مشروعا سياحيا سيوفر **5402**، مما سيسمح بالرفع من قدرة الإيواء، و **3377** منصب شغل، منها **40** مشروعا سياحيا تم تسجيلها، حيث نعمل من أجل دعم ومساعدة الإستثمار السياحي كله ، بغية أن تكون عملية التسويق للمنتج موازية للهياكل السياحية التي تتكفل بالسياح الذين مستهم عملية التسويق.

ثانيا: زيادة الفرص الإستثمارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية

لقد سجلنا إرتفاعا في عدد السياح الأجانب ، إذ ارتفع إلى نحو **500** ألف سائح، وذلك بفضل التعريف والترويج للمؤهلات السياحية وخاصة التظاهرات السياحية، لكن العجز المسجل في قدرة إستيعاب الهياكل الفندقية يحول دون التكفل بالمزيد من السياح وتقديم الخدمات الضرورية لهم، لذلك سطرت المديرية برنامجا لمرافقة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم السياحية، وحثهم على إنجاز بعضها خارج عاصمة الولاية بالمناطق السياحية المعروفة، خاصة أن الدولة توفر العقار السياحي من خلال مناطق التوسع السياحي وعقارات أملاك الدولة.

وعن الإستثمار الخاص فإنه بعد إستلام المشاريع السياحية يبقى يطرح مشكل اليد العاملة المؤهلة للخدمات السياحية، لذلك من الضروري تكثيف التكوين في مجال التخصصات السياحية التي سيكون لها دور في إزدياد عدد السياح، بالإضافة إلى خلق المزيد من مناصب العمل.

ثانيا: مساهمتها في دعم قطاع الصناعة التقليدية [2]

تعد الصناعة التقليدية جزءا من العمل السياحي، فللسياحة والصناعة التقليدية قطاعان متكاملان من أجل دعم السياحة والترويج لها وإعطائها بعدها، خاصة أن بسكرة توفر بضاعة تقليدية ثرية تحافظ على الشخصية الوطنية والموروث الثقافي والحضاري المتعدد لولاية بسكرة، وخاصة مشتقات النخيل والفخار. وعن هذا الأخير يوجد ثلاث وحدات إنتاج فخار، بالإضافة إلى الحرفيين الذين يزاولون

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية بسكرة، 2014 www.assayahi.com/ar/p=737. au 16/05/2017,17 :23

[2] www.dt-medea.com/index.php/sites/29-cam, *au 12/05/2017.10 :10* .

أشغالهم بصفة فردية بالتنسيق مع هذه الوحدات، إذ يبلغ عددهم 12 حرفيا فرديا وست تعاونيات، فضلا عن مقاولتين في صناعة الفخار. وفي هذا الصدد نعمل من أجل حث المستثمرين على الدخول في ميدان الاستثمار في الصناعة التقليدية ، كونها مريحة والطلب عليها متزايد خاصة على الفخار، وحاليا بالرغم من هذه الوحدات والحرفيين لا يتم تلبية الطلب المتزايد على الفخار. كما ندعو المهتمين أيضا بالإستثمار للإهتمام بمجال الصناعة التقليدية فبسكرة معروفة أيضا بجودة الصلصال والفخار والوحدات الموجودة حاليا لا تلبي الطلب وهذه الصناعات لها مردود مادي مربح.

1 -المنطقة الصناعية بالولاية: [1]

تقع المنطقة غرب النسيج الحضري للمدينة مع إنشاء منطقة توسع لها، مما زاد من أهميتها الإقتصادية وتضم عدة مؤسسات منها: SNTC,TIFIB, ENICAB, SONATRACH..... إلخ، وفي إطار تنفيذ برنامج الحكومة الرامي إلي إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة عبر التراب الوطني ، إستفادت ولاية بسكرة من مشروع انجاز منطقة صناعية ببلدية أوماش بمساحة إجمالية قدرها بـــ **200** هكتار مخصصة لإستيعاب المشاريع الإستثمارية على مستوى الولاية.

الجدول رقم27: يوضح المنطقة الصناعية لولاية بسكرة

تعيين المنطقة	مساحة المنطقة		المساحة الموزعة		المساحة المتبقية	
	عدد القطع	المساحة الإجمالية	عدد القطع	المساحة الإجمالية	عدد القطع	المساحة الإجمالية
إعادة إعتبار للمنطقة الصناعية بسكرة	92	1761816ه	92	1475584ه	/	/

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 11.

الجدول رقم28: يوضح وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط

المناطق	العدد	المساحة الكلية	المساحة المستغلة	المساحة الشاغرة	القطع المستغلة	القطع الشاغرة
مناطق النشاطات	12	2304175.30	769665.21	89868.95	252	432
مناطق التجهيزات	02	708384.00	484666.46	14478.05	146	07
مناطق الحضائر	01	1150000.00	758181.65	93491.1	180	50
المجموع	**15**	**4162559.30**	**2012513.32**	**197838.1**	**878**	**493**

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 11.

2-الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع:

أولا: إنتاج المواد الأولية بالولاية

[1] مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **مرجع سابق**، ص 11.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تطوير الصناعة التقليدية والتي تعتبر من القطاعات الهامة بالمنطقة، حيث تستعمل مواد أولية من هذه المؤسسات في صناعتها مثل صناع الجبس والطين .. والجدول التالي يبين مجموعة من المواد الأولية الموجودة بالمنطقة:

الجدول رقم29: يبين المواد الأولية المتوفرة بالولاية

المادة الأولية	المنطقة المتواجدة فيها
مناجم الملح	لوطاية، الفيض (شط ملغيغ)
مناجم الجبس	الشعيبة، أولاد جلال، الدوسن، شتمة (الدروع)، مزيرعة
مناجم الطين	برانيس، جمورة، مشونش، أولاد جلال، لوطاية، خنقة سيدي ناجي
مناجم الكلس	بسكرة، الحاجب، فوغالة، لوطاية، برانيس، مشونش، القنطرة، خنقة سيدي ناجي
مناجم الرمل(صناعة الزجاج، مواد البناء، خرسانة الطرق)	بسكرة- خنقة سيدي ناجي
الصوف، الوبر، شعر الماعز	أولاد جلال، سيدي خالد

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014، ص 08.

ثانيا: النشاطات الأساسية في مجال الصناعة التقليدية [1]

تتوفر الولاية على نسيج صناعي متنوع ويتوزع من ولاية إلى أخرى كالزرابي والطرز التقليدي ... والجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم 30: النشاطات الأساسية في مجال الصناعة التقليدية

النشـــاطـــات	المناطق المشهورة بها
الزرابي	كامل تراب الولاية
الخياطة التقليدية	كامل تراب الولاية
البرنوس	بسكرة- الدوسن- لغروس- مشونش
الحنبل	كامل تراب الولاية
القشابية	بسكرة- أولاد جلال- سيدي خالد- الحوش
الطرز التقليدي	بسكرة- سيدي عقبة- زريبة الوادي
الفخار التقليدي	القنطرة- مشونش
الحلي التقليدية	بسكرة- مشونش- خنقة سيدي ناجي- عين زعطوط
صناعة الجلود (أحذية تقليدية)	كامل تراب الولاية
منتوجات مختلفة من سعف النخيل	كامل تراب الولاية
التليس (زربية من شعر الماعز)	مشونش- عين زعطوط
صناعة الفليج	الحوش- سيدي خالد- الدوسن- البسباس- رأس الميعاد

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية، بسكرة، .http://www.ccizibans.dz/presentation.aspx , au 16/05/2017.12 :33

[1] غرفة الصناعة التقليدية http://www.ccizibans.dz/presentation.aspx , au 16/05/2017.12 :33.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاول لإسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على إحدى ولايات الجزائر وهي ولاية بسكرة، فوجدنا أن ولاية بسكرة تتوفر على جملة من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قطب إستثماري محفز ومشجع خاصة للأفراد المحليين من خلال إقامة مشروعاتهم وعنصر فعال في تحقيق متطلبات التنمية المحلية على الصعيد الوطني.

وقد تناولنا أيضا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أرضية ولاية بسكرة إنطلاقا من تسليط الضوء على (واقعها، تطورها، تنوعها، وتوزعها على الولايات والبلديات وقطاعات النشاط) والتي أوضحت مساهمتها في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وفي مجالات أخرى من خلال مساهمتها في رفع معدلات التشغيل، أهميتها في تغطية الإحتياجات المحلية للولاية وتطوير إيرادات البلديات والإرتقاء بالصناعة التقليدية والقطاع السياحي والفلاحي فيها، وتم التوصل إلى أن هذا النوع من المؤسسات له من الأهمية ما يستعدي اليقظة للنهوض به وتوفير كل السبل لدعمه، وهذا ما وجدناه فعلا في أرضية ولاية بسكرة، فمن خلال سبل الدعم التي سخرتها الجزائر لدعم هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي جسدتها في الإستراتيجية الوطنية، سعت الولاية إلى تطبيق معالمها من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة...الخ وهذا من أجل توفير الفرص الإستثمارية والتقليص من المعوقات والمشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تحد من دورها في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة وبالتالي الحد من التنمية الوطنية والتي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل ونقص الخبرات إضافة إلى مشاكل أخرى، آملين أن تحافظ هذه السبل في ضمان بقاء وإستمرارية وتطور ذلك القطاع.

إن تفعيل الإقتصاد الوطني يتطلب خلق إستثمارات تدفع عجلة التنمية، وتعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات، مما دفع الجزائر إلى إنتهاج سياسة تفعيل الإستثمارات وذلك بتوجيهها نحو المشروعات الصغيرة، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي برزت أهميتها بالنسبة لتحقيق التنمية المحلية التي يجب أن تشمل كل المناطق المختلفة من البلاد بترقية وتطوير إقتصادياتها المحلية.

إختبار الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من إختبار الفرضيات السابقة من خلال النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن منشأة يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة كما تتميز بمجموعة من الخصائص التي تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة.

محققة لأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي من أهمها: الفعالية والكفاءة، القدرة على الإبتكار بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الإقتصادية، تمكنها من أداء دور تنموي كبير على الصعيد الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي وهذا ما دفع الدول إلى دعم وتطوير هذه المؤسسات.

- **الفرضية الثانية:** التنمية المحلية هي عبارة عن العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لتوفير مختلف الخدمات لسكان المجتمعات المحلية.

محققة وهي تدور حول فكرة أن التنمية المحلية هي عبارة عن العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لتوفير مختلف الخدمات لسكان المجتمعات المحلية . وعرفت التنمية المحلية كذلك بأنها العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وأنها تحتاج إلى دفعة لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

- **الفرضية الثالثة:** الإستراتيجية عبارة عن التخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية، لذلك فهي تتطلب عدة مقومات لتجسيدها على أرض الواقع. وتتضح أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية من خلال تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الأخيرة.

محققة لإن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتتحدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف لتحقيق التنمية المحلية وتتجسد وفق مقومات بتدخل الدولة ومشاركة المواطنين والهيئات الحكومية لتجسيدها على أرض االواقع، زمن هذه المقومات نجد الإدارة المحلية والتمويل المحلي والمشاركة الشعبية ... التي تعتبر كركائز لعملية التنمية المحلية.

- **الفرضية الرابعة:** إن خاصية الإنتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلت منها أداة فعالة لتحقيق أهداف تنموية وإجتماعية.

محققة لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف لدفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر وذلك على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي لذلك فهي تعتبر تعتبر المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المحلية.

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج:

أ –النتائج النظرية:

سنقوم بعرضها على الشكل التالي:

–على الرغم من إختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من إختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.

– التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وحتى التكنولوجية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

–تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الإقتصادي أهمها المجال الصناعي والزراعي والتجاري و مجال الخدمات.

–تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الإقتراض المختلفة: الإقتراض من الأهل والأقارب، الإقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نوعين وهما الأساليب التقليدية والمتمثلة في التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في التمويل عن طريق البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل التالية التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة، التمويل بصيغة السلم، التمويل بالمرابحة والإستصناع، وبالإضافة إلى البنوك الإسلامية نجد التأجير التمويلي.

ب– النتائج التطبيقية:

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في بسكرة من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا علاوة على مساهمتها في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى مساهمتها في المبادلات الخارجية والقطاع السياحي والصناعة التقليدية.

– لقد إستفادت التنمية المحلية من الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستفادتها من الهياكل الداعمة لهذه المؤسسات والتي جعلت منها وسيلة فعالة في مجال تحقيق التنمية المحلية وبالأخص في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي بالرغم من العراقيل التي حدت من دور هذه الإستراتيجية وهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية.

التوصيات و الإقتراحات

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– الإهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وتحفيز الشباب للنهوض بهذا القطاع وتطويره

– تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

– الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كعامل للتنمية ورفع مستوى التشغيل وتحقيق الإستقرار للإقتصاد الوطني.

آفاق البحث

في الأخير نقول أن بحثنا هذا لم يحط بجميع جوانب وإنشغالات هذا القطاع الهام، فآفاق الدراسة واسعة في المستقبل فتطور هذه المؤسسات وتطور القوانين والأحكام المنظمة لها يستلزم تطور الدراسات المعالجة لها ومن الآفاق وكدفع منا لزملائنا الطلبة لمواصلة هذا البحث فإننا نطرح الإشكاليات التالية:

- القطاع السياحي ودوره في تفعيل التنمية المحلية
- ماهي علاقة التنمية المحلية بعلاقة التطور الاقتصادي؟
- أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة

الكتب:

1 - محمد صالح الحناوي، ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

2- سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

3 - منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

4- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، **دليل المستثمر، مؤهلات ومجالات الإستثمار**، بسكرة، 2014

5- وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، **دليل الإستثمار**، بسكرة، 2014،

6 -إلياس بن ساسي، ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.

7-أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

8-حسن صغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر 1999

9-حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016.

10- خميسي شيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

11 خوني رابح وحساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2008.دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

12 رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011

13 زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

14 سمير محمد عبد العزيز ، **التأجير التمويلي** ، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط 1، 2001

15 الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر2001

16 عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

17 عبد المطلب عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** مجموعة النيل العربية، مصر ، ط1، 2003 .

18 عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (والتنمية المحلية)**، الدار الجامعية طبع،نشر،توزيع،الإسكندرية،2001.

19 عمار شلبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، المؤسسة وقضايا التنمية

20 غضبان فؤاد، **التنمية المحلية ممارسون وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

21 فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية . 2005

22 -فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم –مدخل رواد الأعمال–**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007/2006.

23 كمال كاظم، وجواد كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**،

24 ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، عمان، 2014.
25 مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
26 المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، التنمية الريفية والمحلية "وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، القاهرة، 2008.
27 منى جميل سلام، ومصطفى محمدعلي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث ، 2014.
28 ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
29 نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007.
30 هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

المذكرات:

1 أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

2 بالخير محمد، **التنمية المحلية وإنعكاساتها الإجتماعية –دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الإجتماع،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الجزائر، 2005/2004.

3 برجي شهرزاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مالية دولية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة تلمسان،2012/2011

4 بلبصير خليدة، **اليقظة الإستراتيجية كأساس جديد لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008

5 بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس(الجزائر2011/2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012/2011.

6 -بوقرة الصديق، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي-دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة(1999-2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

7 -حامدي محمد، **واقع التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة-وكالة تيمقاد للسفر باتنة-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيات الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

8 -حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011/2010.

9 -حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية، قسم علوم سياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورمتوسطية، جامعة تلمسان، 2012/2011

10 - حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008/2007.

11 - خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** ،أطروحة لنيل درجة الدكتورا ه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010 .

12 - السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب –دراسة واقع المشاريع التنموية لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.

13 - سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية المدية** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2007.

14 - سهام كردودي، **المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية –دراسة حالة عينة من المؤسسات الصيدلانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شعبة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

15 - شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر،2008/2007.

16 - شويتح عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية** -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2011/2010.

17 - العايب نورالدين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010

18 - عبد الله ولد سيد أحمد فال، **الدور التنموي للإدارات المحلية في موريتانيا في ظل التحولات الراهنة– دراسة المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير العمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

19 - عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

20 - عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم علوم تجارية، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007/2006.

21 - قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

22 - قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية ، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011

23 - لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة، 2013/2012

24 - لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/03/12.

25 - محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إجتماعية، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

26 - موسى بن البار، **تأثير تكنولوجيا المعلومات على إستراتيجيات التسعير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة وكالة السياحة والسفر تيمقاد (باتنة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

27 - مينة لعمودي، **مساهمة الانترنت في ترقية دراسات السوق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة – بلاستي أنابيب بكوينين الوادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

28 - نوال بوكعباش، **تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية بالجزائر–دراسة حالة ولاية جيجل** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم العلاقات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010.

29 - يحياوي حكيم، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين بلديتي وولايتي ورقلة وغرداية2011/2007**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، فرع إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، 2011/2010.

30 - يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–دراسة تقييمية للفترة (2008/2000)مع دراسة حالة ولاية البويرة** ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010/2009

31 - موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الإنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة عينة من المؤسسات بالمنطقة الصناعية العلمة ولاية سطيف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

الملتقيات :

1. بريبش السعيد، وعولمي بسمة، **التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية واقع وآفاق**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، برج بوعريريج، يومي 15/14 أفريل2008.
2. بلبخاري سامي، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية** ، الملتقى حول التسيير المحلي بين إشكالية التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، جامعة 08ماي 1945 قالمة.
3. بن سمشة أمال، **التنمية المحلية ودورها في إحداث التنمية المستديمة، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**، المركز الجامعي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سوق أهراس، يومي 18/17ماي 2008.
4. بوعمامة علي وآخرون، **إستراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية،بسوق أهراس، يومي 17-2008/05/18.
5. بوعمامة نصرالدين، وبوعمامة علي، **إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة،الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستديمة**، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي4/3مارس2008.
6. حاجي محمد، وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق–** ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، برج بوعريريج،14- 2008/04/15.
7. حياة بن أسماعين، والسبتي وسيلة، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من إقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،22/21/نوفمبر2006.
8. رابح بوقرة، وعريوة محاد، **إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الدولي حول الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، المسيلة، 16/15/نوفمبر2011.
9. رحيم حسين، وسلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة السلم والإستصناع، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية** –، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي21-22 نوفمبر2006.

10.عبد الحليم غربي، وبالرقي تيجاني ، **نماذج مصرفية في تمويل التنمية المحلية،الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008/04/15/14.

11.عبد الحميد برحومة، ومراد شريف، **دور وأهمية إعداد السياسات العمومية الفعالة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية واقع وآفاق** ، معهد العلومالإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-2008/04/15.

12.عبد القادر خداوي مصطفى، وماتن زينب، **برامج التنمية المحلية بعين الدفلى، الملتقى الدولي الثاني التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 19،20 أكتوبر 2015.

13.علي بوعمامة، ونصرالدين بوعمامة، ونور الدين شارف، **إستراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها ، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**، معهد العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 18/17ماي 2008.

14.علي عبدالله، وطيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة** البعد البيئي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 4/3/مارس 2008.

15.عمر شريف، **دور الطاقة المتجددة في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية**،معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 18/17 ماي 2008.

16.عياش زبير، **مساهمة البرامج التنموية في تقليص مستويات البطالة وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الدولي الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلديات نموذجا-**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 09/08/نوفمبر2016.

17.قدي عبد المجيد، ودادن عبدالوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وإثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة،21 نوفمبر 2006.

18.كواشي مراد، ومفيدة سعدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي، ميلة، 19-20أكتوبر2015.

19.محمد عبد اللوش، وأبو بكر بوسالم، **دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية ، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، ميلة، 19- 20أكتوبر2015.

20.محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صلالة سلطنة عمان، يومي18-20 أغسطس 2003.

21.ناصر سليمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

22.ناويس أسماء، ودالي سعيدة، **المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية في الجزائر دور وآليات تفعيله، الملتقى الدولي الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية –البلدية نموذجا–**،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 09/08نوفمبر 2016.

المؤتمرات :

1. رزيق كمال، وعوالي بلال، **"بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر،المؤتمر الدولي الثالث عشر**دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة–الواقع والرهانات جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف بالتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة،15/14نوفمبر2016
2. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة** مصر،2007.
3. عجرم نهى الغصيني، "**دور الوعي البلدي في التنمية المحلية**"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، يومي 26-27مارس2006.

المجلات:

1 -برنو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مراحل تطورها ودورها في التنمية "** ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2016.

2 -بن شعيب نصرالدين، وشريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث،العدد 10، جامعة تلمسان الجزائر.

3 -بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2010.

4 -شريف غياط، ومحمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 24، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة قالمة، الجزائر، 2008.

5 -عبد الرحمن محمد الحسن، **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة بخت الرضا السودان، 2013.

6 -محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة الشلف – الجزائر–، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

المقالات:

1 -جوين سوينبرن ، وسريا جوجا، وفيرجس ميرفي، **التنمية الإقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير البنك الدولي، بيرتلزمان، سبتمبر 2004.

2 -وديع محمد عدنان، مقال بعنوان **قياس التنمية ومؤشراتها(التنمية الإجتماعية)**، المعهد العربي للتخطيط، المغرب، دون تاريخ.

المراسيم والقوانين:

1- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المادة 8-10، 12 ربيع الثاني عام 1438ه/ 11 يناير سنة 2017م**.

المواقع الإلكترونية:

1- GOPP Villages/pdf/local fundpdf
2- http://dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=9
3- http://www.ccizibans.dz/presentation.aspx
4- https/www.diae.net/20650
5- https/www.diae.net/20650
6- www.assayahi.com/ar/p=737.
7- www.attoublog.com
8- www.dt-medea.com/index.php/sites/29-cam,
9- www.wilayabiskra.dz/files

المراجع الفرنسية:

– **Mémoire** :

1- chebli nora, ressources et devloppement local de la commune d'ain melouk ,wilaya de mila , mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en aménagment du territoire, option aménagment rural, faculte siences de la terre de la geograhie et de l'amenagement du territoire. mentori ,constantine, 2011.
2- haderbache louiza, cadre conceptuel de développement local (définitions, contraintes et stratégies),université abderrahmane mira-béjaia, ouiza14@live.fr,p160.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفروقات والإختلافات بين كل قطاع إقتصادي	31
02	أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا	32
03	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	33
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حسب وزارة الصناعة	34
05	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري	34
06	البطاقة التقنية للولاية	64
07	التكوين في المراكز	66
08	قطاع قطاع الصحة بالولاية (القطاعات الخاصة والعامة)	68
09	الأراضي الزراعية المتوفرة في الولاية	68
10	البريد والمواصلات بالولاية	70
11	عدد الملفات المدروسة والمصادق عليها	75
12	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط المجمعة	77
13	المؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
14	تطور المؤسسات لولاية بسكرة خلال الفترة (**2005– 2016**)	78
15	قطاعات النشاط المهيمنة في ولاية بسكرة للسداسي الأول **2016**	79
16	قطاعات النشاط المهيمنة في ولاية بسكرة (مقارنة بين **2015** والسداسي **2016**)	80
17	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات للسداسي الأول **2016**	82
18	مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)	86
19	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	91
20	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	91
21	صيغ الإستثمار في صندوق التأمين على البطالة	92
22	قيمة المساهمة في القرض المصغر	95
23	تطور المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لسداسي الأول **2016**	97
24	المحاجر المتواجدة في ولاية بسكرة (حالة نشاط)	98
25	الإنتاج الفلاحي للمنتجات بالولاية	99

26	الثروة الحيوانية للولاية	100
27	يوضح المنطقة الصناعية لولاية بسكرة	104
28	وضح وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط	104
29	المواد الأولية المتوفرة بالولاية	105
30	النشاطات الأساسية في مجال الصناعة التقليدية	105

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
02	هرم ماسلو للحاجات	39
03	الهيكل التنطيمي للمديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة	71
04	تطور المؤسسات لولاية بسكرة(2000-2015)	79
05	قطاعات النشاط المهيمنة في الولاية	80
06	تطور قطاعات النشاط المهيمنة في الولاية مقارنة بين(2015-2016)	81

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
Les PCD	المخططات البلدية للتنمية	
Les PSD	المخططات القطاعية للتنمية	
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	Organisation de coopération et de développement économique
ISO	المنظمة الدولية للمعايير	Organisation internationale de normalisation
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	Organisation des Nations Unies pour Les enfants